

## الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر

إعداد

أ. د/ ثروت عبد الحميد عبد الحافظ  
أستاذ الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة  
كلية التربية بالقاهرة - جامعة الأزهر

## الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في مصر

### مقدمة:

اعتادت مؤسسات التعليم الجامعي، ولفترة طويلة من الزمن أن تتحمل مسؤولية إنتاج المعرفة ونقلها، إلا أنه مع بروز ظاهرة العولمة **Globalization** المعززة بأشكال جديدة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وجدت مؤسسات التعليم الجامعي نفسها في وضع تنافسي مع منظومات وشبكات جديدة للمعرفة، كما تزايدت حدة هذا التنافس مع تنامي موجة جديدة من الاستثمار في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي خارج جدرانها، وأصبحت هذه الموجة تمثل بيئة ديناميكية عالمية جديدة تلقي بظلالها على خريطة إنتاج المعرفة؛ حيث لم يعد في مقدور مؤسسات التعليم الجامعي سوى العمل مع المجتمع الدولي الأوسع، بما فيه من مؤسسات وشبكات بحثية وعلماء، وكذلك البحث عن مداخل وآليات جديدة للتكيف مع متطلباته، وفي مقدمة ذلك: التطوير المنظومي الشامل، والانفتاح والتعاون والشراكة عبر الحدود الوطنية، وبهذا جاء "التدويل" **Internationalization** في التعليم والخدمات الجامعية كمدخل ووسيلة للتكيف مع المتغيرات والتحديات العالمية المحيطة.

وفي هذا الإطار، تؤكد بعض الدراسات على أن تطور العولمة، وظهور مجتمع واقتصاد المعرفة أدى إلى تغييرات مؤسسية عميقة في أنظمة التعليم الجامعي، سواء من حيث النطاق أو التنوع، كالتغير في الاتجاهات والثقافات الإدارية والاستراتيجيات ودور الدولة (Márquez ; et al., 2011:1)، وتذهب دراسة (IAU, 2012:3) إلى أن التنافس المتنامي حول المواهب والموارد، على المستويين: الوطني والدولي، فضلا عن ظهور تصنيفات دولية ووطنية للجودة والاعتماد، دفع بمؤسسات التعليم الجامعي إلى التحرك لتحديد أولويات السياسات والممارسات التي تساعد على الارتفاع في التصنيف العالمي لأفضل الجامعات، وبالتالي أصبح التدويل في العديد من المؤسسات يشكل اليوم جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية تعزيز المكانة والقدرة التنافسية والإيرادات على المستوى العالمي.

كما كشفت دراسة (Lizarraga, 2011:20-22) عن تأثيرات العولمة في مختلف وظائف الجامعة المعاصرة من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وهو ما يبدو في توحيد المؤهلات الأكاديمية والخبرات والمناهج الدراسية، واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة أساسية للتواصل العلمي، والاعتماد على التكنولوجيا باعتبارها استراتيجية ذات كفاءة من حيث التكاليف-على سبيل المثال- (ظهور الجامعات الافتراضية التي تقدم برامجها على الإنترنت)، والضغط الكبيرة لمساءلة المؤسسة الجامعية (جعل الجامعات أكثر فعالية وخاضعة للمساءلة من حيث التكلفة). كما ظهرت أيضاً آثار العولمة على التعليم الجامعي

في هيكله وبنيته؛ حيث بات التركيز على الإدارة والتمويل والتكنولوجيا، وضرورة الانخراط في الأنشطة الموجهة نحو السوق، وهو ما ظهر في رفع الرسوم الدراسية، وفرض رسوم مقابل الخدمات المقدمة، والتي كانت في الماضي بدون تكلفة تقريباً، كالأنشطة اللاصفية، والرسوم ذات الصلة باستخدام البنية التحتية. فقد وجدت المؤسسة الجامعية نفسها بحاجة إلى الموارد الحيوية، مما جعل القضية تأخذ بعداً آخر، وهو تدويل معظم الوظائف الأساسية المتمثلة في التدريس والبحث والخدمة. ولعله ذات المعنى الذي تؤكدته دراسة (محمود، ٢٠٠٠: ٨٨) من أن التدويل اليوم لم يعد يقتصر على التدريس أو التدريب أو البحث، وإنما امتد إلى التخطيط لإدارة المؤسسات وإعادة تنظيمها. كما أظهرت دراسة (Agoston; Dima, 2012:44) الاتجاه المتنامي لتدويل التعليم الجامعي، والانطلاق نحو تبني رؤى واستراتيجيات للتدويل تتجاوز الإقليمية إلى العالمية. وهو ما قد يعزى على حد ما أشارت إليه دراسة (الحديثي، غانم، ٢٠١٣: ٥٥٣-٥٥٤) إلى تزايد رغبة الجامعات في إعداد خريجين مؤهلين للالتحاق بسوق العمل الدولي.

وفي السياق ذاته، يشير (لفته، ٢٠١٠: ٥٩) إلى أنه حدثت تطورات عميقة في العمليات التكاملية الدولية في دائرة التعليم الجامعي، فقد دفعت العولمة إلى ظهور أشكال جديدة للتعليم، واتجاهات جديدة للنشاط التعليمي الدولي على قاعدة التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، وتزايد أعداد مراكز البحوث المنشغلة بالمشكلات الملحة وإعداد الكوادر وتقديم الاستشارات، كذلك محاولة البلدان المتقدمة تبني سياسات واستراتيجيات موحدة/ متفق عليها وموجهة دولياً في مجال التعليم الجامعي، كما هو الحال في دول (الاتحاد الأوروبي). ولعل المهمة الأخيرة أصبح ينظر إليها اليوم من قادة الدول المتقدمة بمنظور سياسي واسع، ذلك أن تنفيذها لا يرتبط فقط بإنجاز أهداف اقتصادية واجتماعية وأيديولوجية، وإنما بتكوين آلية فوق قومية لإدارة منظومة التعليم الجامعي. كما كشفت دراسة (Shaw, 2014:13-14) أن أستراليا -على سبيل المثال- تبذل جهوداً كبيرة في سياق تدويل التعليم الجامعي، إلى الحد الذي أصبح يشكل فيه ثالث صادراتها، وحوالي (١٥٪) من إيرادات جامعاتها.

ويمكن القول: أن التعليم الجامعي في ظل هذه التغيرات أصبح "صناعة عالمية"، خاصة مع التطور في مجال الاتصالات والنقل والمعلومات المتاحة بسرعة من خلال وسائل الإعلام وغيرها، إلى درجة أصبحت فيها المصالح التجارية تطفئ أحياناً على المهمة الأكاديمية الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعي، وهو ما دفعها إلى التوجه نحو التعاون والشراكة كأساس لتدويل خدماتها. فقد أكدت دراسة (Dinesh, 2010:1) على أن مثل هذه التغيرات أجبرت الجامعات على فتح حدودها وتدويل خدماتها ومنتجاتها بطرق جديدة، وهو ما أتاح في نفس الوقت المزيد من الفرص أمام الطلاب للحصول على المعلومات، كما اتسعت أمامهم خيارات الدراسة وأماكنها، خلافاً لما كان يحدث في الماضي؛ حيث كانت الخيارات تكاد تقتصر على الحدود الوطنية، علاوة على ذلك أصبح في مقدرة أعضاء هيئة التدريس الوصول إلى المصادر والمواد في جميع أنحاء العالم

بسرعة وسهولة، وكل هذه الأسباب جعلت الجامعات التي كانت تتنافس في السابق على المستوى المحلي تجد نفسها فجأة تتنافس على المستوى الدولي.

كما يمكن القول: أنه نتيجة للضغوط المتزايدة والتحديات المحيطة بمؤسسات التعليم الجامعي نجدها تنحو إلى تنويع الأساليب والمداخل التي ترتادها في إطار تدويل خدماتها، ما بين فتح الباب أمام الطلاب للمشاركة في البرامج الدراسية قصيرة الأجل أو التي تمنح درجات علمية في الخارج إلى زيادة التعاون والشراكة في مجال البحث العلمي وتقاسم مراقبه، ودمج منظورات دولية في المناهج الدراسية، واكتساب لغة ثانية أو أكثر، وحراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والقيادات، والاعتراف المتبادل بالساعات المعتمدة والشهادات دوليًا، واستحداث درجات علمية مشتركة وثنائية عن بعد، وفتح فروع جامعية عبر الحدود، وإنشاء تحالفات دولية وغيرها.

ولعل ما سبق يفسر الاهتمام العالمي على المستويين: الرسمي وغير الرسمي بقضية تدويل التعليم الجامعي، فقد كشفت دراسة (EUA, 2013:5) عن تزايد الاهتمام بتبني الحكومات والجامعات لسياسات واستراتيجيات تدويل تتسم بالتكامل والتوجه العالمي، وكثرة المؤتمرات والدراسات في هذا السياق، ومن ذلك مثلًا: ما حدث - ولا يزال - على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، فقد عقد المؤتمر السنوي في (Ghent) في الفترة من (١١ - ١٢ أبريل ٢٠١٣) لبحث قضية تدويل التعليم الجامعي وتعرف أفضل ممارساته، كما تم تكريس المزيد من المناقشات وورش العمل في الفترة (من ١٤ يناير إلى ٢٦ فبراير ٢٠١٣) لبحث هذه القضية وتقديم المشورة، وتعرف ما الذي تتوقعه الجامعة الأوروبية من استراتيجية التدويل.

ولعل أهمية تدويل التعليم الجامعي تتأكد من خلال تتبع بعض الأدبيات والدراسات العلمية في مجال تدويل التعليم الجامعي، والتي تؤكد في مجملها على أهميته في تحقيق جودة المؤسسة الجامعية وتميزها، ومن ذلك - على سبيل المثال - ما أكدت عليه دراسة (الحديثي، غانم، ٢٠١٣: ٦٠١-٦٠٢) من أن تضمين البعد الدولي يعد أحد أهداف التعليم الجامعي في عالمنا المعاصر، كما أن تدويل مؤسسات التعليم الجامعي يعد بمثابة مجال جديد نسبيًا، بالرغم من عظم الدور الذي يمكن أن يضطلع به كعامل وحدة وتجميع بين الشعوب، وكمجال للتعاون والتفاعل بين دول العالم المختلفة. يساعد على ذلك تطبيقاته المتنوعة والمرنة، كالتعليم عن بعد، والتعلم الإلكتروني، والتعليم المفتوح، مما يوجد مؤسسة تعليمية دولية بطبيعتها، ولها خصوصيتها التي تميزها عن غيرها. كما كشفت نتائج دراسة (EUA, 2013:7) التي أجريت على عينة موسعة من اتحاد الجامعات الأوروبية، والمؤسسات والمكاتب الدولية المعنية بالتعليم العالي والجامعي في أوروبا عن أن وجود استراتيجية للتدويل أثر إيجابًا على دور المؤسسة الجامعية في التدويل؛ حيث عززت من تطوير الشراكات، واجتذاب الطلاب، وتطوير فرص تنقل الموظفين الدوليين، ودعم الموارد وزيادة التمويل.

وفي الإطار ذاته، اتجهت العديد من الدراسات الإمبريقية إلى تعرف المتطلبات والإجراءات والتدابير الإدارية والتنظيمية اللازمة على المستويين: الوطني والمؤسسي، لتحديد الاتجاه السليم نحو تدويل التعليم الجامعي، وإقامة التحالفات والشراكات الناجحة على المستوى العالمي؛ حيث أشارت دراسة (محمود، ٢٠٠٠: ٩٠) إلى ضرورة تأكيد التعليم الجامعي على معايير الجودة العالمية في المدخلات والعمليات والمخرجات. كما أكدت دراسة (Mak, 2010:365) على University of Canberra الأسترالية على ضرورة الاهتمام بالتطوير والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، لتعزيز قدرتهم على العمل في بيئات متنوعة الثقافات، وممارسة التدويل الداخلي. في حين اقترحت دراسة (كفاي، ٢٠١١: ٤٠٠) تنوع برامج رعاية الطلاب الوافدين، لمساعدتهم على التكيف مع البيئة والثقافة الجديدة، والاستفادة من تنوع خلفياتهم الثقافية في إضفاء البعد الدولي على المؤسسة الجامعية. كما كشفت دراسة (Márquez; et al., 2011:12) عن دور الثقافة الوطنية في وجود بعض الجامعات في مقدمة تصنيف Times Higher Education Supplement (THES) لأفضل الجامعات عالمياً؛ حيث أظهرت أن الجامعات في البلدان التي تمتلك ثقافة وطنية تتسم بقصر المسافة بين مستويات السلطة، وتجنب عدم اليقين، والتوجه نحو المستقبل، هي الأكثر تدويلاً. في حين أكدت نتائج دراسة (Cho; Palmer, 2013:303-304) على ضرورة أن تنظر الحكومات في نوعية مؤسسات التعليم الجامعي وهويتها الوطنية، والعمل على تلبية احتياجات الطلاب المحليين وأصحاب المصلحة عند تصميم وتنفيذ سياسة ما للتدويل. بينما أظهرت دراسة (Minh, 2013:136) حاجة تدويل المناهج والتعليم الجامعي بوجه عام إلى إعداد القيادات، وتوفير الموارد اللازمة للتطوير والتدويل، وبناء خريطة طريق تحدد مسار ومستوى التدويل على المستويين: الإقليمي والدولي. في حين أوصت دراسة (Yee, 2014:258) على الطلاب الدوليين International Students في ماليزيا بضرورة مراجعة الكفايات الإدارية لدى الأكاديميين والإداريين وقيادات الجامعات، للتمكن من التعامل مع خصائص الطلاب الدوليين واحتياجاتهم بشكل أكثر فعالية.

في ضوء ما سبق، يهدف البحث الراهن إلى تعرف الأسس الفكرية والنظرية لتدويل التعليم الجامعي، إضافة إلى تعرف أبرز اتجاهاته الحديثة، ومدى إمكانية الاستفادة منها في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري.

مشكلة البحث وأسئلته:

رغم أهمية تدويل التعليم الجامعي، والتي ظهرت في تأكيد العديد من الدراسات والمؤتمرات والمبادرات الحكومية، العربية والعالمية، على أهمية التعاون والتكامل الدولي في مجال التعليم الجامعي، وبرغم أن عددًا غير قليل من الجامعات العربية بوجه عام لها اتفاقيات شراكة مع جامعات عالمية مختلفة، كما أن منها من تساهم في شبكات (اليونسكو) أو "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) مثل:

"شبكة الهجرة"، التي تشرف عليها "جامعة أكسفورد"، ويشترك فيها عدد من الجامعات العربية. برغم كل ذلك إلا أن استفادة الجامعات العربية من هذه الصور من التعاون في تدويل التعليم الجامعي لازالت محدودة وتحتاج إلى تفعيل، كما أن بعض اتفاقيات التعاون في مجال التدويل لا تنفذ، وإن نفذت لا يجري تقييمها للتأكد من مدى تحقيقها لأهدافها. (بوبطانه، ٢٠٠٩: ١٢) وحول تدويل التعليم الجامعي المصري الحكومي على نحو خاص كشفت دراسة (نصر، ٢٠٠٧: ٢٣٧) عن تركيزه على الحيز المحلي وعدم انطلاقه إلى الحيز العالمي بدرجة كافية، وهو ما أكدته دراسة (هلال، نصار، ٢٠١٢: ٤٤٨) من حاجة مؤسسات التعليم الجامعي المصري إلى تفعيل سياسات التدويل، والتعاون الدولي، والجودة والقدرة التنافسية، وحراك هيئة التدريس والطلاب، وتدويل البرامج الدراسية. كما دعت دراسة (ويج، ٢٠١٢: ٣٩٢) إلى أهمية بناء تكتل جامعي عربي علي غرار التكتلات الجامعية العالمية، بما يضمن تحقيق الميزة التنافسية في تقديم خدمات تعليمية تتسم بالجودة.

وانطلاقاً مما سبق، يسعى البحث الراهن إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- س١: ما الأسس الفكرية والنظرية لتدويل التعليم الجامعي؟
  - س٢: ما أبرز الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي؟
  - س٣: ما المسارات الإدارية والتنظيمية التي يمكن اقتراحها للإفادة من الاتجاهات الحديثة في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري؟
- منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي، لملاءمته لطبيعته وأهدافه؛ حيث يساعد في الكشف عن تطور الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي، وماهية التدويل، ومبرراته، وأهدافه وأهميته، ومدخله واستراتيجياته، والعوامل المؤثرة فيه ومتطلباته، وأبرز اتجاهاته الحديثة، ومحاذيره. كما أن هذا المنهج لا يقف عند حد الحاضر بل يمتد نحو المستقبل، كذلك لا يقف عند حد وصف الظواهر والمشكلات وإنما يمتد إلى تحليلها وتفسيرها، والخروج منها باستنتاجات ذات مغزى، تفيد في معالجة القضية موضع البحث.

مصطلحا البحث:

## ١-الاتجاهات الحديثة: New Trends

يقصد بها في البحث الراهن: "تلك السياسات والمداخل والاستراتيجيات والبرامج والطرق والآليات، الجديدة أو المعاصرة، التي تستخدمها المؤسسة الجامعية، بهدف تحقيق البعد الدولي والعالمي في وظائفها وبرامجها وأنشطتها، وبما يمكنها من الاستجابة بشكل تكيفي أو استباقي للمتغيرات المحيطة".

## ٢- تدويل التعليم الجامعي: Internationalization of University Education

تشير الأدبيات إلى أنه لا يوجد اتفاق بين العلماء والباحثين حول مفهوم واحد لمعنى "التدويل" Internationalization ؛ حيث يعرف على أنه: "عملية دمج البعد الدولي أو العالمي، والبين ثقافي في أهداف ووظائف وعمليات التعليم الجامعي". (Knight, 2004:12) كما يعرف على أنه: "عملية الوعي وإحداث التفاعلات داخل أو بين الثقافات، من خلال وظائف التدريس والبحث والخدمة، وبالتوافق مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التفاهم المتبادل عبر الحدود الثقافية". (Dinesh, 2010:7)

ويقصد بتدويل التعليم الجامعي في البحث الحالي: "الجهود والأنشطة المنظمة والمقصودة/ الاستباقية التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي المعاصرة، والتي تركز على رؤية واستراتيجية وطنية ومؤسسية، لإدماج البعد الدولي في سياساتها ووظائفها وبرامجها التعليمية والبحثية والخدمية، في إطار دولي يحقق التوازن بين التعاون والشاركة ومواجهة التحديات العالمية، وبين تحقيق المطالب المجتمعية والحفاظ على الهوية الوطنية، بما يزيد من قدرتها في الحصول على القيمة الأكاديمية والميزة التنافسية للأنشطة الدولية، ومحصلته أداء دورها المنوط بها بكفاءة وفعالية".

في ضوء ما سبق، تتمثل خطوات السير في البحث عبر عدة محاور وجزئيات هي:

المحور الأول: الأسس الفكرية والنظرية لتدويل التعليم الجامعي.

المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي.

المحور الثالث: محاذير تدويل التعليم الجامعي.

المحور الرابع: نتائج البحث.

المحور الخامس: مسارات إدارية وتنظيمية مقترحة للإفادة من الاتجاهات الحديثة في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري.

- المقترحات.

### المحور الأول: الأسس الفكرية والنظرية لتدويل التعليم الجامعي:

أولاً: تطور الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي:

تذهب (Knight, 1999: 204) إلى أن هناك العديد من المصطلحات المستخدمة خلال حقبة تاريخية طويلة كمرادفات لوصف البعد الدولي للتعليم، وهي تعكس بالدرجة الأولى الأولويات ووجهات النظر والتوجه في هذا الوقت من التاريخ، ومن هذه المرادفات: العلاقات الأكاديمية الدولية، والتعاون الأكاديمي الدولي، والتعليم الدولي، والتعليم متعدد الثقافات، وعولمة التعليم. ولعل هذا ما انتهى إليه (Dinesh, 2010:1) من أن عبارة تدويل الجامعات وردت بصيغ عديدة خلال فترات تاريخية ماضية طويلة، إلا أنها قد أعطيت أهمية كبيرة منذ القرن العشرين. ومن ثم فإن التدويل ليس بظاهرة حديثة، ويمكن

إرجاعه إلى ما لا يقل عن العصور الوسطى- إن لم يكن قبلها - حيث حراك وسفر العديد من العلماء في جميع أنحاء أوروبا والعالم، لتحصيل المعرفة والاضطلاع على الحضارات المختلفة.

وعلى نحو أكثر تحديداً، يرجع البعض بتاريخ "تدويل التعليم الجامعي" إلى تاريخ نشأة الجامعات الأصلية في باريس، وبولونيا، في القرن الثالث عشر الميلادي، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن معظم الأوروبيين كانوا يتحدثون اللاتينية، وهو ما مكن من تدريب الطلاب وتوظيف الأساتذة من جميع أنحاء أوروبا. وبدأت عملية دفع التدويل عندما بدأ هؤلاء العلماء ترجمة الكتب اليونانية والعربية، من أجل نقل المعرفة من الأماكن التي كانت في ذلك الوقت تعد أكثر مناطق العالم تقدماً. وفي القرن السادس عشر الميلادي تعرض الاهتمام بالتدويل إلى التراجع، وهو ما تم عزوه إلى حقيقة شروع الجامعات في التدريس باللغة المحلية لكل بلد بدلا من اللاتينية أو توفير لغة مشتركة. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين شهد التدويل ازدهاراً مع بزوغ فروع وتخصصات جديدة للمعرفة، وقد حدث هذا في الوقت الذي بدأت فيه الدول الأوروبية "استعمار" أجزاء مختلفة من العالم، ولم تكن فقط ناجحة في إنشاء المؤسسات الأوروبية في هذه "المستعمرات"، ولكن كانت أيضاً قادرة على نقل المعرفة إلى السكان المحليين. (Dinesh, 2010:7-8)

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ تدويل التعليم الجامعي شكلاً آخر، اتسم بالأحادية والتنافسية الشديدة، ويعزى ذلك إلى أن أوروبا لم تجد خياراً بعد الحرب سوى أن تستخدم جميع مواردها وطاقتها لإعادة الإعمار والبناء، وتشجيع من هاجر من العلماء نتيجة الحرب على العودة، خاصة وأن هذا الأمر أعاق عملية التدويل في أوروبا. وقد برز في هذه الفترة التي يطلق عليها (فترة الحرب الباردة) الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كقوى عظمى جديدة، أتاحت لها الظروف بشكل كبير فرصة الاستثمار في أوروبا، بالاعتماد على التبادل الدولي الأكاديمي، والتنافس على اجتذاب المواهب البشرية حيناً، وبسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأكاديمية، خاصة في مناطق أوروبا الوسطى والشرقية أحياناً أخرى. أما في الحقبة من أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين فقد شهد تدويل التعليم الجامعي تطوراً عكسياً، وبعبارة أخرى التطور في اتجاه واحد، وهو استقطاب الكفاءات البشرية من دول الجنوب التي كانت "مستعمرة"، ومنها الدول العربية إلى دول الشمال، وعلى نحو خاص إلى الدول الأوروبية، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وأخذ التدويل صورة نقل العلماء والطلاب عادة في اتجاه واحد، من الجنوب إلى الشمال، رغبة في توسيع دول الشمال لسلطاتها السياسية والاقتصادية، من خلال الاستثمار في تطوير التعليم الجامعي في مناطق مثل: آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا. ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، شهد العالم سقوط الشيوعية وانحيار الاتحاد السوفيتي، لتظهر دولا جديدة على ساحة التدويل مثل: اليابان، ودول أوروبا الغربية، والتي تحددت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية



في مجال البحث والتدريس، مما أدى إلى اتساع بيئة تدويل التعليم الجامعي. وفي نهاية القرن العشرين، توقع العلماء زيادة نمو التعليم الجامعي، وبالتالي تطور مسألة تدويله لمواصلة النمو في القرن الحادي والعشرين، حتى أطلق البعض على علامته التجارية **Branding** في القرن الجديد اسم: "the century of education"، ولعل ما يبدو الآن في هذا القرن هو تكثيف استخدام تكنولوجيا التعليم في التدويل، وظهور بعض الدول في مركز الصدارة في تدويل التعليم الجامعي، والتي حددتها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" **Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)** في: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وأستراليا. (Dinesh, 2010:8-9)

في السياق ذاته، يقسم (Dinesh, 2010:14-15) تطور التدويل داخل المؤسسة الجامعية إلى أربع مراحل أو أطوار. وقد بدأت المرحلة الأولى في منتصف القرن العشرين، في حين تشغل المرحلة الرابعة مكانًا في بداية القرن الحادي والعشرين، وهذه المراحل هي:

أ- مرحلة التمرکز حول الذات **Ethnocentric**، وقد اهتمت فيها الجامعات بالتدويل من خلال وجهة نظر إثنية أو عرقية، والتركيز فقط على البيئة المحلية والاعتبارات الوطنية، وكانت هذه المرحلة ظاهرة بوجه خاص خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث التركيز على الهوية الثقافية والخصائص الوطنية في الأنظمة التعليمية.

ب- مرحلة المحلية المتعددة **Multi Domestic**، في هذه المرحلة تم تناول السوق المحلي بشكل مفصل ومختلف، كحركات الدراسة في الخارج، التي كان المنشأ الأصلي لها في الغالب الولايات المتحدة، وفي هذه المرحلة تم العمل على جلب الطلاب الأمريكيين إلى جامعات أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا، لتحقيق متطلبات مؤسسات التعليم في وطنهم. وهذه المرحلة يمكن أن يطلق عليها مرحلة التدويل ذات الاتجاه الواحد.

ج- مرحلة تعدد الجنسيات **Multinational**، اتسمت هذه المرحلة بالشراكة أو التعاون الثنائي أو المتبادل، وتميزت بالحساسية العالمية تجاه السعر أو التكلفة. وهذه المرحلة تفترض أنه لا يمكن للمؤسسات الحصول على مزايا تنافسية إلا من خلال هندسة العمليات الجامعية، ومصادر العوامل الحاسمة على أساس عالمي، والاستفادة من وفورات الحجم. ولعل من أمثلة ذلك في سياق التعليم الجامعي تطوير/ إنشاء "الحرم الجامعي الدولي"، الذي يعمل بنفسه على دعم مشاريع المؤسسة الأم، وذلك باستخدام أعضاء هيئة التدريس المحليين للطلاب المحليين.

د- مرحلة العالمية/ غير الحدود الوطنية **The Global or Transnational**، وهي من المراحل المميزة للجامعة المعاصرة، وظهرت هذه المرحلة حين بدأت الجامعات التعامل والانفتاح خارج وطنها المحلي، كما تركز على العديد من أساليب

التعلم بمساعدة التكنولوجيا المتقدمة، التي أنتجت أشكالاً جديدة من التواصل والتعاون بين المعلمين والطلاب، من خلال تقديم الخدمات على الإنترنت مثل: الرسائل الإلكترونية، وإنشاء/ التوسع في برامج التعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية، وبمعنى آخر ساعدت التكنولوجيا في هذه المرحلة على تقديم الخدمة للمستفيدين في أي زمان ومكان، فضلاً عن تخصيص البرامج وفقاً لاحتياجات التعلم الفردية.

ويذهب (Dinesh, 2010) إلى أن هذا التقسيم يمكن استخدامه في تحليل التدويل في كل الجامعات تقريباً، خاصة وأن شواهد الواقع تشير إلى أن معظم الجامعات قد ذهبت إلى التدويل من خلال هذه المراحل أو أكثرها أو أنها في طور الانتقال من مرحلة إلى أخرى. تؤكد حالة كوريا الجنوبية، فقد بدأت سياسة التدويل عام (١٩٩٠)، وركزت على التوسع السريع في نظام التعليم الجامعي، من خلال تخفيف سياسات وقيود إنشاء الجامعات، وتخصيص الحصص للطلاب الدوليين، وكان الهدف من ذلك هو تكثيف القدرة التنافسية للجامعات الكورية. وبرغم ذلك تم تقييمها على أنها أقل قدرة على المنافسة مقارنة بالمؤسسات الغربية، ولاسيما من حيث الأبحاث المنشورة، وفهرستها في قواعد البيانات العالمية، وهو الأمر الذي كشف عنه تقرير عام (٢٠١٠) حول ترتيب أفضل الجامعات عالمياً، وفقاً لتصنيف (التايمز) البريطانية، فقد جاءت أربع جامعات كورية فقط في التصنيف، مما أدى إلى مطالبة بعض المسؤولين في الحكومة الكورية بأن تراجع الحكومة سياساتها حول إدارة مسألة الأساتذة والطلاب الأجانب، والتركيز على تعليم اللغة الإنجليزية، والضغط على الأساتذة للنشر في المجالات العلمية الرائدة، خاصة التي تعتمد اللغة الإنجليزية، وتطوير البنية التحتية للتدويل، وتحفيز التبادلات الدولية، والنظر في قضية الميزانية. (Cho; Palmer, 2013:293)

وعلى مستوى البحث الأكاديمي، أخذ تدويل التعليم الجامعي صوراً مختلفة من الاهتمام والتطور، فقد دفعت الضغوط التي تعرضت لها الجامعات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى ضرورة تطوير عملية التدويل والتسريع بها، وقد تبدى ذلك في مراحل كثيرة، فمع بداية الثمانينيات من القرن العشرين هيمن على مجال بحوث التعليم الجامعي دراسة الدور المتزايد الأهمية لمهمة الجامعات والإدارة الأكاديمية داخل المجتمع العالمي، وأهمية التركيز على تحديد فرص التمويل، وقد شكلت هذه الموضوعات عنواً ومجالاً لكثير من البحوث والمؤتمرات والمجلات المتخصصة في هذا الوقت. ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين أخذ موضوع تدويل الجامعات يحظى بأهمية أكثر من الباحثين، وقد دار البحث والنقاش - ولا يزال - حول أبرز استراتيجيات التدويل واتجاهاته، وإن كان هذا الأمر قد تطور في اتجاه التحليل الأكاديمي المقارن، حول العولمة والأقلمة أو التدويل والمواضيع الفرعية المرتبطة بها داخل الإطار الاقتصادي والاجتماعي الأوسع. ومع ذلك فقضية تدويل التعليم الجامعي تأخذ اليوم حيزاً كبيراً، ويتوقع أن يتسارع تطورها في المستقبل، وإن كانت توجد بعض المعوقات خاصة السياسية والثقافية، كتدخل بعض الدول

في رسم سياسات التعليم تحت غطاء التمويل، كما أن بعض الدول لازالت تدرب طلابها دوليًا لخدمة السوق الوطني، وليس أدل على ذلك من أن أوروبا لازالت تستخدم مصطلح "النظام التعليمي الوطني" (national educational system)، وليس "النظام التعليمي الأوروبي" (European educational system). (Agoston; Dima, 2012:44-45).

ولعل خلاصة ما سبق، تكمن فيما ذهب إليه البعض من أن التدويل ظاهرة قديمة حديثة في آن واحد؛ حيث سافر العديد من العلماء على نطاق واسع في أوروبا، وفي وقت مبكر من العصر الحديث كان التركيز على التنمية الوطنية، إلا أن التدويل اليوم أصبح يعمل بشكل مركزي؛ حيث ضرورة تعزيز التفاهم المتبادل، وتشجيع التعاون الدولي والعالمى (Hénard; et al., 2012:7) كما أصبح التدويل يشكل عنصرًا استراتيجيًا ضمن مجموعة واسعة من النشاط الجامعي، من خلال تطوير مسئوليات الإدارة العليا، وتطوير المناهج، والتدريس، والشراكات عبر الحدود. بل إن بعض الجامعات شيدت حرمها الجامعي معماريًا بنمط يعكس التدويل، كما هو الحال في حرم جامعة Shanghai International Studies University (SISU) الذي تعكس أنماطه المعمارية وممارساته العديد من بلدان الطلاب واللغات التي يتعلمونها. (Welikala, 2011:7)

وباستقراء تطور تدويل التعليم الجامعي يمكن القول: أن تدويل التعليم اتسم بدرجة كبيرة في الفترة المبكرة من تاريخه بالتلقائية، والبعد عن التخطيط والتنظيم، فضلا عن محدودية الانتشار. كما أنه لم يكن حكراً على الغرب، بل إن كثيراً من علماء العرب والدول، كالصين والهند واليونان القديمة، شهدت حراكاً ونهضة تعليمية، وأفرزت علماء ومفكرين وفلاسفة كانت لهم إسهاماتهم في إنتاج المعرفة ونقلها وتدويلها، كما أنهم برعوا في العديد من صنوف المعرفة، وقدموا للبشرية عصارة عقولهم من خلال نقلهم وتجاربهم وكتاباتهم المتنوعة. بل إن نهضة الغرب ذاته خاصة مع أواخر العصور الوسطى اعتمدت في جوهرها على ما تركته مثل هذه الدول وهؤلاء العلماء. ولعل هذا ما تضمنته الإشارات المنصفة لكثير من علماء الغرب. كما يتضح من استعراض تطور التدويل أنه ارتبط في الحقبة الأولى بالحراك الأكاديمي للعلماء والطلاب سعياً لتحصيل المعرفة، وفي حقبة أخرى ارتبط بالهيمنة الاستعمارية والقوى العظمى؛ حيث التبادل الأكاديمي أو بسط النفوذ والسيطرة. وأخيراً شهد مفهوم تدويل التعليم الجامعي مع القرن العشرين تصاعداً في حجمه وتنوعاً في ممارساته، خاصة مع التقدم التكنولوجي، ليشمل بجانب الحراك الأكاديمي التوسع والشراكات في البرامج والمشاريع البحثية الدولية، وظهور الكثير من المفاهيم الجديدة المعبرة، كمهارات العمل الدولية، والتوأمة، والتسويق الدولي، وجودة التدويل، والتنافسية العالمية وغيرها.

ثانياً: ماهية تدويل التعليم الجامعي:

بداية يشير (Dinesh, 2010:5) إلى أن هناك كثيرًا من المفاهيم التي تستخدم بالتبادل مع مفهوم "التدويل" Internationalization أو عند وصفه، ومن ذلك - على سبيل المثال - التعليم الدولي International Education، التعليم متنوع/ متعدد الثقافات Multicultural Education، التعليم العابر للثقافة الوطنية (العبر ثقافي Cross-Cultural Education، التربية المقارنة Comparative Education، التعليم العالمي Global Education، الدراسات الدولية International Studies، التعليم عبر/ عابر الحدود الوطنية Transnational Education، عولمة التعليم العالمي Globalization of Higher Education .

وبرغم كثرة المفاهيم التي ترتبط بالتدويل إلا أن هناك من يرى أن بعضًا منها مثل: التنقل/ الحراك الأكاديمي Academic Mobility، التعاون الدولي International Cooperation، الدراسة في الخارج Study Abroad، التبادل الدولي International Exchange يعد أكثر واقعية واستخدامًا في الميدان؛ حيث تشمل على كثير من الشروط التي تحيط بالتدويل وأهدافه عالميًا مثل: التأكيد على منهج دراسة المنطق في التعليم، والتعليم متعدد الثقافات، والعابر للثقافات، والتعليم من أجل التفاهم الدولي، ومن أجل السلام العالمي، والتعليم العالمي، والدراسات عبر الوطنية، والدراسات العالمية وغيرها. (Márquez, et al., 2011:269)

كما تشير الأدبيات إلى أن التدويل هو ذلك المصطلح الذي يتم استخدامه بكثرة لمناقشة البعد الدولي في التعليم الجامعي، وعلى نطاق أوسع هو المصطلح الذي يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، وبالتالي استخدامه في مجموعة متنوعة من الطرق والسياقات، وبرغم أن ذلك يعطي قدرًا ووزنًا كبيرًا للمصطلح، إلا أنه قد يفسر أيضًا القدر الكبير من الارتباك حول ما يعنيه عند البعض، فهو قد يعني للبعض سلسلة من الأنشطة الدولية، كالحراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين، والبرامج الأكاديمية، والروابط والشراكات الدولية، والمبادرات البحثية الدولية، كما قد يعني توفير التعليم للبلدان الأخرى، من خلال أنواع جديدة من الترتيبات، كإنشاء الفروع أو الامتيازات باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات، كما أن هناك -كما سبقت الإشارة- من يرى في التدويل خاصة على المستوى المؤسسي أنه عبارة عن: "دمج البعد الدولي/ العالمي، والثقافي، في الوظائف التدريسية والبحثية والخدمية للجامعات". كما لا يزال آخرون يرون فيه مشاريع التنمية الدولية، وبالتالي التركيز على التجارة في التعليم الجامعي. (Knight, 2004:5-6)

كما يذهب البعض إلى أن التدويل هو ذلك المفهوم الذي يعبر عن: "وجود دولي أكبر من قبل القوى الاقتصادية والسياسية المهيمنة، والموجهة عادة بمبادئ التسويق والمنافسة". ولذا فالتدويل في التعليم الجامعي غالبًا ما يرتبط بشكل وثيق مع "ريادة الأعمال" Entrepreneurialism أو "الرأسمال الأكاديمي" Academic Capitalism فقد لوحظ في تسعينيات القرن العشرين أن الجامعات في الولايات المتحدة، وأستراليا،

وكندا، والمملكة المتحدة، كانت تتنافس للحصول على الأموال الخارجية. كما ينظر إلى التدويل أيضاً كطريق لتضييق الهوة بين البلدان النامية والمتقدمة، وكاستراتيجية لإعداد مواطنين بارعين، للتكيف مع نظام عالمي متعدد الثقافات، وهنا يأتي دور الجامعات في رفع الوعي بين الثقافات وتنمية المواطنة العالمية. (Ghasempoor; et al., 2011:37)

أما (Minh, 2013:132) فيرى أن جوهر مفهوم التدويل يعني أكثر بكثير من العلاقات الشخصية أو حتى التعاون بين المؤسسات عبر الحدود. إنه ينطوي على العديد من الممارسات، كخبرات الدراسة في الخارج، والالتحاق بالجامعات الأجنبية، وبرامج تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وإثراء المناهج الدراسية بتضمينها البعد الثقافي والدولي في محتواها، بشكل يعزز التفاهم بين الثقافات، وغيرها من أنشطة تدويل التعليم الجامعي.

ولعل عدم وجود اتفاق حول تعريف موحد لمصطلح "تدويل التعليم الجامعي" هو ما دفع (Association of Canadian Deans of Education (ACDE) إلى أن تنظر إليه بطريقة تشريحية تفصيلية؛ حيث تحدد خمسة مجالات رئيسية مترابطة يمكن أن تشملها ممارسات هذا المصطلح، وهي: خبرات التنقل/ الحراك الدولي Experiences of international mobility مثل: (تلقي وإرسال الطلاب والأساتذة والموظفين)، شراكات التدريس الدولية International teaching partnerships مثل: (تقديم الدورات الخارجية، والمشاريع الاستشارية، والدرجات المزدوجة أو المشتركة)، والشراكات البحثية الدولية International research partnerships وتدويل المناهج الدراسية The internationalization of curriculum، وأخيراً إعداد المعلمين والقادة The preparation of educators and leaders للممارسة المهنية الدولية، على مختلف مستويات النظم التعليمية. (Magnusson, 2014:2)

ولعل مفهوم تدويل التعليم الجامعي قد يكون أكثر وضوحاً إذا ما تم تناوله من خلال عدة منظورات أو مداخل عامة، هي: (Márquez; et al., 2012:2-3)

- مدخل النشاط، يعرف التدويل وفقاً له على أنه: "عملية دمج البعد الدولي في المناهج الدراسية"، وهذا المدخل ينطوي على: "زيادة التعاون الدولي، وتعزيز الأمن الوطني وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية".

- مدخل الكفاءة، وينظر إلى التدويل على أنه: "عملية التغيير في مؤسسات التعليم الجامعي الوطني، والانتقال بها إلى مصاف المؤسسات الجامعية المتميزة دولياً، وبشكل يؤدي إلى إدراج البعد الدولي في جميع جوانب إدارتها، من أجل تحسين نوعية التعليم والتعلم وتحقيق الكفاءات المطلوبة". والتدويل هنا يقوم على افتراض أنه يحسن قدرات المؤسسة فيما يتعلق بالتعليم والبحث، ويمكن للجامعة قياس دوراته مقابل المعايير الدولية، كما أنها في هذا الخط عادة ما تحاول الوصول إلى العالمية، لجذب الطلاب الأجانب والطلاب المحليين المؤهلين جيداً، فضلاً عن جذب أصحاب البحوث عالية الجودة.

- مدخل الثقافة/ التقاليد، والتدويل وفقاً لهذا المدخل يشير إلى: "تعزيز الطابع/ المناخ الثقافي الدولي للحرم الجامعي، بدعم ومساندة من القيادة المؤسسية".

- وأخيراً، مدخل العملية، وهو يعرف التدويل على أنه: "عملية مستدامة من دمج البعد الدولي والثقافات في وظائف: التدريس والبحث وخدمة المجتمع".

ويعد تعريف التدويل من منظور أو مدخل العملية مناسباً جداً على المستوى المؤسسي؛ حيث هو عبارة عن: "دورة من المبادرات المخططة والتلقائية، على مستوى البرامج والسياسات المؤسسية"، وبالتالي فتعريف التدويل وفق هذا المدخل يجعله يستجيب لتطور احتياجات الأفراد والموارد وأولويات المؤسسة الجامعية، ويحقق التكامل بين مفرداتها، ويضمن أن البعد الدولي والثقافي يصبح مركزياً في رسالة الجامعة، وعلى نحو مستدام في السياسات والنظم والممارسات، فضلاً عن أنه يصبح متدياً للتفسير الجغرافي للمفهوم، ولتحقيق ذلك لابد من أن يؤسس مدخل العملية على أهداف صريحة للتدويل، ويمكن قياسها. (Knight, 1999:202-203)

ولعل خلاصة ما سبق، تكمن فيما يؤكد عليه كل من (Knight, 2012:4-5 ; Tierney, 2012:5) في كثير من المواضيع من أن جوهر تدويل التعليم الجامعي لا يكمن في جعل المناهج أكثر دولية أو زيادة الحراك الأكاديمي في حد ذاته، بل الهدف هو تطوير الثقافات والمعارف والقيم لدى الطلاب، والتأكد من أنهم أكثر استعداداً للعيش والعمل في عالم أكثر ترابطاً، كما أنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فهو يسعى لضمان أن البعد الدولي تم دمج بطريقتة مستدامة في الوظائف الرئيسة للتعليم والتعلم، وإنتاج المعرفة، وخدمة المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر.

وبوجه عام يمكن القول: أن مفهوم تدويل التعليم الجامعي يعني الكثير من الممارسات، خاصة تلك العابرة للحدود الوطنية، فهو يتضمن في جوهره التعاون والتكامل بين الشركاء عبر الحدود، وفي إطار يحفظ لكل خصوصيته، ويحقق أهدافه الآتية والمستقبلية.

وجدير بالذكر، أن هناك بعض الأدبيات التي تشير إلى وجود خلط في تحديد العلاقة بين مصطلحي: التدويل، والعولمة Globalization وأنهما كثيراً ما يتم استخدامهما على نحو خاطئ بالترادف؛ حيث تكاد تجمع أغلب الأدبيات على أنه برغم وجود علاقة بينهما؛ حيث توفر العولمة البعد الدولي أو السياق العالمي للتدويل، وفي المقابل يمنح التدويل الحياة أو المدخل للعولمة، من حيث أنه يعد التطبيق العملي لها، إلا أنه في المقابل توجد بينهما بعض الفروق، فالعولمة عملية متعددة الأوجه، وتؤثر على كل بلد بشكل يختلف في مدى قوته وانتشاره.

ويمكن تمييز الفرق بين التدويل والعولمة من خلال استعراض بعض التعريفات لمفهوم العولمة، والتي منها أن العولمة هي:

(أحمد، ٢٠١١ : ٢١٠٣-٢١٠٤ ؛ Dinesh, 2010:5)

- مجموعة القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تضغط على التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين للتوجه نحو تدخل دولي أكبر.
- نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.
- العملية التي تلغي الحواجز بين الشعوب والدول، والتي تنتقل فيها من حالة: الفرقة والتجزؤ إلى الاقتراب والتوحد، ومن الصراع إلى التوافق، ومن التباين والتمايز إلى التجانس والتمائل. وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة، تقوم على مواثيق إنسانية عامة.
- الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين: الزماني والمكاني، مما يجعل العالم يبدو صغيراً، إلى الحد الذي يحتم على البشر التقارب مع بعضهم البعض.
- عملية التداخل الواضح لأموال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد بالحدود السياسية للدول أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة.
- كما أنه في إطار تحديد العلاقة بين مصطلحي التدويل والعولمة يرى (Tierney, 2012:5) أن التدويل عبارة عن: عملية أو وسيلة لتعزيز أو تحقيق الأهداف -على سبيل المثال- يمكن أن يساعد في تطوير دولنة الثقافات والمعرفة والمهارات والقيم لدى الطلاب من خلال تحسين التعليم، كما أن التدويل يعترف بل ويبني على الأولويات الوطنية والإقليمية، وهو عملية ديناميكية، وإعادة تشكيل فرضها السياق الدولي الذي يحدث فيه، علمًا بأن هذا السياق قد يتغير، لذلك قد يتغير الغرض والأهداف والمعاني واستراتيجيات التدويل، عكس العولمة التي تركز على تدفق الأفكار في جميع أنحاء العالم، والموارد، والناس، والاقتصاد، والقيم، والثقافة، والمعرفة، والسلع، والخدمات، والتكنولوجيا. كما أن التدويل يؤكد على العلاقة فيما بين الدول، والناس، والثقافات، والمؤسسات، والأنظمة، يرافق ذلك احترام ثقافة كل بلد وخصوصيته. ولعله ذات المعنى الذي أكدته دراسة (ويج، ٢٠١٢: ٣٢٠) من أن التدويل لا يعد هدفاً في ذاته، ولكنه يضم الجهود المبذولة من أجل تكييف التعليم الجامعي مع متطلبات وتحديات العولمة، سواء في الناحية الاقتصادية أو في سوق العمل، وبالتالي يصبح التدويل أداة مهمة في التطوير الأكاديمي، وتلبية متطلبات البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية، والسماح لتحسين ومواءمة معايير الجودة سواء علي المستوى العالمي أو الوطني.
- ومن خلال العرض السابق، لمفهوم تدويل التعليم الجامعي، وفي علاقته بمفهوم العولمة، يمكن استقراء جملة من النتائج منها:
- أن هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بمفهوم تدويل التعليم الجامعي، مثل: التعليم العابر للحدود/ الثقافات، التعليم الدولي، الشراكات الدولية وغيرها، مما يعد في جوهره جزءاً من عملية التدويل الشاملة.

- أن مختلف التعريفات التي قدمت لمصطلح التدويل تتقاسم فيما بينها ضرورة أن يكون البعد الدولي والثقافي في صلب رسالة الجامعة، وعلى نحو مستدام في السياسات والنظم والبرامج والممارسات، وبحيث ينطوي على العديد من الأنشطة والممارسات، التي تتعدى مجرد تبادل الطلاب أو الأساتذة أو البرامج، أو حتى التفسير الجغرافي للمفهوم، أو إضفاء البعد الدولي على وظائف التعليم الجامعي إلى عمليات التعاون والشراكة والتوأمة والإدارة، وبالتالي تتخلل ممارساته كافة جوانب المنظومة الجامعية.

- أن التدويل وسيلة وليس غاية، فهو وسيلة أمام المؤسسة الجامعية لمواجهة تحديات العولمة من جهة، والوصول إلى أهداف تخدم المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر من جهة أخرى.

- أن هناك بعض الترابط والتمايز بين مصطلحي: "التدويل"، و"العولمة"، وهو ما يبدو في تأثير العولمة على مفهوم التعليم الجامعي ليظهر كسلعة عامة قابلة للتداول، وفي المقابل يشكل التدويل المدخل الذي يمنح العولمة وجودها. ويبدو التمايز بينهما عندما تشير العولمة إلى سياق للاتجاهات الاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية التي هي جزء من واقع القرن الحادي والعشرين، في حين يعبر التدويل عن السياسات والاستراتيجيات التي تقوم بها الأنظمة الأكاديمية والأفراد للتعامل مع البيئة الأكاديمية العالمية، كما أن العولمة يصعب تغيير أو حجب تأثيراتها الثقافية، وغالبًا ما تبني على التنميط أو التجانس، بينما يحرص التدويل في العديد من ممارساته على تأكيد الهوية والخصوصية الوطنية، ويؤمن بالتنوع والتعاون الدولي والمشاركة العالمية والتبادل المعرفي.

#### ثالثًا: مبررات تدويل التعليم الجامعي:

لماذا تدويل التعليم الجامعي والخدمات الجامعية؟ تجيب الأدبيات عن هذا التساؤل بمبررات وأسباب منطقية متنوعة، وإن كان واقعيًا يربط بينها دائمًا الاعتراف بالحاجة إلى التدويل، والميل أحيانًا نحو الأسباب الاقتصادية- بل والسياسية- أكثر منها الأسباب الثقافية والأكاديمية. وفي هذا السياق يحدد (Schoorman, 2000:5-7) أربعة مبررات أو أسس منطقية تكشف عن الحاجة إلى التدويل، ويكمن خلف هذه المبررات نوعان من الاهتمامات، هما: الرغبة في الترابط الدولي، والحاجة إلى مواطنين يمتلكون الوعي العالمي، وهذه المبررات هي:

أ- السلام العالمي World Peace، ظهر السلام العالمي باعتباره الأساس المنطقي لتدويل التعليم في أعقاب الحربين العالميتين، ويجري حاليًا إعادة التأكيد على أهميته على الصعيد العالمي، ويستند على أهمية التعليم في السعي لتحقيق السلام، على افتراض أن: "الحرب تبدأ في عقول الأفراد"، وبالتالي "التعليم" وليس "التسلح" سيشكل المصدر الدائم من أجل السلام.



ب- النجاح في المنافسة الدولية **Success in International Competition** ترتبط جهود التدويل من أجل النجاح في المنافسة الدولية بنوعين من المنافسة: المنافسة السياسية، والتي تميز فترة الحرب الباردة، والمنافسة الاقتصادية. وتتكشف هذه المبررات-على سبيل المثال- عند استقراء مبادرات تمويل المناهج الدراسية، وقانون التعليم للأمن الوطني، وإنشاء مراكز البحوث والتعليم وإدارة الأعمال الدولية، وقانون المنافسة وغيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى قوانين "منظمة التجارة العالمية" **World Trade Organization (WTO)** وغيرها، مما يكشف عن تحرير التجارة والخدمات. ومن ثم كانت المنافسة الاقتصادية الشغل الشاغل لجهود التدويل التي أجريت في تعليم إدارة الأعمال في كثير من الدول، ولعل الأساس المنطقي للتنافسية اليوم يؤكد على ضرورة بذل جهود تدويل لا تؤدي إلى هيمنة وطنية على مواطن الساحة العالمية، السياسية أو الاقتصادية.

ج- المعرفة العالمية **Global Knowledge**، يلفت هذا المبرر الانتباه إلى ضرورة التدويل للنجاح المهني والكفاءة العالمية، نظرًا لما ظهر من انخفاض اهتمام التعليم والبرامج بالمنظور العالمي، وانخفاض مستويات الوعي العالمي بين الشباب، لذا اتجهت الأنظار إلى الكليات لإدراك أهمية الأبعاد الدولية التي يجب أن تحتضنها.

د- أما المبرر المنطقي الرابع للتدويل فيتمثل في التعاون العالمي **Global Co-operation** وهو يؤكد الحاجة إلى العلاقة المرجوة بين الدول في عالم مترابط على الصعيد العالمي، ويكمن خلف هذا المبرر نوعان من الاحتياجات، هما: احتياجات الأفراد والمؤسسات الناجمة عن الترابط التكنولوجي بسبب العولمة، فقد أدت إلى زيادة السفر الدولي للأفراد لأسباب مهنية وتجارية عالمية، واحتياجات الديمقراطية التي تؤكد ضرورة التعاون والشراكة في حل المشاكل العالمية مثل: التلوث البيئي والجوع والمرض وغيرها.

وعلى نحو أكثر إجرائية، توجد مجموعة من مبررات التدويل، خاصة على المستويين: الوطني والمؤسسي، منها: (Maassen; Uppström, 2004:13-14)

أ- تغير موقف الحكومات الوطنية، فقد أصبحت إصلاحات التعليم الجامعي الحكومية أكثر تركيزًا على الآثار المتوقعة من التدويل، لذا كان على التعليم الجامعي أن يلبى الاحتياجات الوطنية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الاحتراف في الإدارة المؤسسية، لتوجيه المؤسسة الجامعية نحو التدويل بشكل أكبر، من خلال التعاقدات، والحوافز، وإضفاء الطابع الرسمي، وتكثيف تقييم التدريس والبحوث والخدمات. وينطلق هذا من افتراض أن الجامعات الوطنية سوف تضطر إلى أن تعمل أكثر وأكثر في المحافل الدولية، ولن يتأتى ذلك إلا إذا تأقلمت طرقها في التنظيم والتمويل والتوجيه إلى الأشكال المهيمنة دوليًا، والتي تحتاج إلى التركيز على الأداء المؤسسي والفردى، وإضفاء الطابع المهني على القيادة المؤسسية، باعتبارها من العناصر الحاسمة في نجاح التدويل.

ب- تدويل البحوث، وينطلق هذا المبرر من أن تمويل البحث العلمي أصبح اليوم يركز على مدى جودته عالمياً، وبالتالي أصبح التخصص والفردية في إنجاز البحوث غير مجد عالمياً، لذا اتجهت أغلب الحكومات إلى ضرورة التركيز على مجالات البحوث عالية الجودة، والتي يجري تنفيذها مع المنظمات الدولية، من خلال الاتفاقيات والتعاون البحثي عبر الحدود، وتعيين هيئة تدريس أجنبية خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية والعلوم الاجتماعية.

ج- تدويل برامج التدريس، وهو مبرر فرضته مجموعة من المتغيرات الدينامية التي دفعت في اتجاه الاهتمام بتدويل البرامج والمناهج الدراسية منها:

- تدويل/ عولمة الإنتاج الصناعي، وأسواق العمل، وتدفقات رأس المال، والإعلام وصناعة الترفيه وغيرها، جعل من الضروري لكثير من برامج التعليم الجامعي أن تعد الطلاب للأنشطة المهنية الدولية، بدلا من إعدادهم لسوق العمل الوطني فقط.

- تزايد قدرة الطلاب على الحركة والتنقل الدولي، بمعنى أن عدداً كبيراً من الطلاب الراغبين في الحصول على درجة كاملة في الخارج أخذ في التزايد، مما دفع إلى رصد المزيد من المخصصات المالية للتدويل الخارجي، لتعزيز برامج التنقل.

- الظهور المتنامي لمقدمي برامج التعليم الجامعي الدولي، إما داخل المؤسسات التعليمية التقليدية، مع استراتيجيات دولية فعالة للتسويق، وإما من خلال مؤسسات وهيئات خاصة جديدة، والتي غالباً ما تعتمد على منطق المنافسة والحصول على الربح.

- أصبح أكثر المعلمين اليوم متنقلين وفي حراك دولي متزايد، ومن ذلك -على سبيل المثال- أن كثيراً من البلدان الأوروبية تقوم اليوم بتعيين العديد من الأساتذة الأجانب، سواء في مجال التدريس أو مجال البحوث، كما أن عدد الزائرين الأجانب لفترات زمنية قصيرة وطويلة أخذ في التزايد على مدى السنوات القليلة الماضية.

- تنامي دافع التنافسية والحصول على الربح بين الدول، ففلسفة الولايات المتحدة التدويلية -على سبيل المثال- تركز في جزء كبير منها على تشجيع التدويل من زاوية زيادة برامج التبادل لطلابها، أكثر من الطلاب الأجانب، وبالتالي فهي تركز على منح بعض الدرجات للأجانب، خاصة التي تعتمد على درجات علمية قصيرة أو غير كاملة، في حين أن الدول الأوروبية ترغب في زيادة عدد طلاب الدرجة الكاملة من غير الأوروبيين.

وتتفق (Knight, 2004:23) مع ذات الاتجاه، من حيث النظرة الأكثر منظومية وإجرائية في تحديد المبررات والأسس المنطقية للتدويل، وذلك بالارتكاز على منطق المستويات التنظيمية؛ حيث ترى أن هناك مبررات تشترك فيها الدولة والمؤسسة الجامعية، أو بمعنى آخر هي مبررات على المستويين: الوطني والمؤسسي، في حين توجد مبررات تخص كل مستوى على حدة، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ- المبررات/ الأسس المنطقية لتدويل التعليم الجامعي على المستويين: الوطني والمؤسسي:

- مبررات اجتماعية وثقافية، مثل: الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية، وتحسين التفاهم بين الثقافات، واحترام التنوع، وتنمية المواطنة.
- مبررات سياسية، مثل: مراعاة اعتبارات السياسة الخارجية، والأمن القومي، والسلام والتفاهم المتبادل، والحفاظ على الهوية الوطنية والإقليمية.
- مبررات اقتصادية، مثل: النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية، واقتحام سوق العمل واغتنام فرصه، والحوافز المالية.
- مبررات أكاديمية، مثل: تحقيق البعد الدولي في البحوث والتدريس، والانتشار الأكاديمي، وبناء المؤسسات، وتعزيز المكانة والسمعة، وتعزيز الجودة، والوفاء بالمعايير الأكاديمية الدولية. وهنا يعمل التدويل كحافز على التخطيط المؤسسي، وتعزيز أنظمة إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية والتقنية.
- ب- المبررات/ الأسس المنطقية لتدويل التعليم الجامعي على المستوى الوطني، مثل: تنمية الموارد البشرية، والتحالفات الاستراتيجية، والتبادل التجاري، وبناء الوطن، والتنمية الاجتماعية/الثقافية.
- ج- المبررات/ الأسس المنطقية لتدويل التعليم الجامعي على المستوى المؤسسي، مثل: العلامات التجارية الدولية، وتوفير الدخل، وتطوير الطلاب والموظفين، والتحالفات الاستراتيجية، وإنتاج المعرفة.

ويشير البعض إلى أنه مهما تنوعت المبررات، تظل حاجة تدويل التعليم الجامعي والتعاون الدولي الناجح إلى رؤية وأسس دولية، تقوم على التضامن والتعاون وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة، من منطلق أن أية مؤسسة للتعليم الجامعي لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعاون مع نظرائها على المستوى الدولي، وأن إصلاح مؤسسات التعليم الجامعي وتطويرها لا بد وأن يستمد من كافة الجوانب المحلية والإقليمية والدولية. وإن كانت هناك بعض المظاهر السلبية التي قد تصاحب التدويل، من حيث أن بعض الأمور قد تعد فائدة أو ميزة لدولة ما، بينما تشكل تحدياً أو مظهرًا سلبيًا لأخرى، فإن الأمر يفرض الأخذ في الاعتبار أن الاستفادة الحقيقية من التدويل تستلزم وضع سياسات وطنية فاعلة، تنظم وتراقب هذا التدويل، وتوفر له المقومات اللازمة، لتحقيق الأهداف المبتغاة منه. (هلال، نصار، ٢٠١٢: ٢٢١)

وبناء على ما تقدم، يرى الباحث أن هذه المبررات التي تدفع في اتجاه تدويل التعليم الجامعي دينامية ومتشابهة، كما أنها قد تختلف من دولة أو مؤسسة لأخرى، وفقًا لأهدافها من التدويل ومواردها وإمكاناتها، ومدى تكامل السياسات المؤسسية مع السياسات الوطنية أو دعم الدولة للتدويل، وبالتالي قد يتفاوت تأثير ووزن كل منها على التدويل، وقد تتقدم مبررات منها على سواها -على سبيل المثال- قد تتقدم مبررات الجودة

والاعتماد والتصنيف العالمي للجامعات؛ حيث أصبح التدويل بدرجة أو بأخرى يدخل في عناصر ترتيب أفضل الجامعات، وقد تتقدم مبررات التمويل أو الدافع الاقتصادي، نظرًا لما يسود اليوم من مفاهيم وضغوط مالية ورغبة ربحية، كالاقتصاد القائم على المعرفة، وسوق العمل الدولي/ التنافسي، وتعزيز القدرة التنافسية، فضلًا عن المحاسبية المجتمعية، كما قد تتقدم المبررات السياسية على ما سواها.

ولعله ليس أدل على تأثير المبرر الاقتصادي والربحي على التدويل مما كشفه **Institute of International Education (IIE)** في الولايات المتحدة، من بيانات وإحصاءات عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، في سياق تناوله لأعداد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية، وما جلبوه من منافع اقتصادية؛ حيث أورد أن أعدادهم وصلت إلى (٥٨٢٩٩٦) طالبًا وطالبة، كما أن الرسوم الدراسية ونفقات المعيشة التي يدفعها الطلاب الأجانب جلبت عائداً مالية وصلت إلى حوالي (١٢) بليون دولار، وهي خامس أكبر عائدات التصدير في الولايات المتحدة. (Chen, 2011:80) كما أنه ليس أدل على تأثير الدافع السياسي بل والاقتصادي على التدويل من أن الاتحاد والشراكة بين الدول الأوروبية في مجال تدويل التعليم الجامعي وما سلكته في هذا الشأن من مسارات يكمن خلفه مبررات سياسية واقتصادية كبرى مثل: "عملية بولونيا" (The Bologna Process) عام (١٩٩٩)، فقد كان مجمل الأهداف الظاهرة لهذه العملية كما يرى (Yemini, 2012:227) هي تعزيز القدرة التنافسية الدولية للتعليم الأوروبي، وزيادة الحراك الطلابي، وإنشاء نظام موحد للبرامج والدرجات. إلا أنه يرى أيضًا أن جوهر هذه العملية لا يكمن في مجرد مجموعة من العناصر/ المكونات الأكاديمية الجديدة، وإنما في تحول أوروبا إلى كيان وقوة سياسية واقتصادية واجتماعية، قادرة عالميًا على مواجهة القوى العظمى الحالية والمستقبلية (الولايات المتحدة والصين واليابان والهند) في مجالي السياسة والاقتصاد. وهو الأمر الذي يكشف عن مدى تأثير الدافع/ الهدف السياسي على تدويل التعليم الجامعي. وبوجه عام يظل الأمر المهم بالنسبة للمعنيين هو الوعي بمثل هذه المبررات لتدويل التعليم الجامعي، الأمر الذي من شأنه في النهاية تحقيق الأهداف المرجوة، وفي إطار من التعاون والتكامل العالمي، وهو ما قد يتكشف خلال تناول الجزئية التالية من البحث.

#### رابعاً: أهداف تدويل التعليم الجامعي وفوائده:

بداية تجدر الإشارة إلى أن أهداف تدويل التعليم الجامعي وفوائده لا تنفك عن مبررات التدويل ودواعيه، بمعنى أن التدويل وإن كان يكمن خلفه العديد من الضغوط والأسباب، فإن له أيضًا أهدافه وفوائده، إن لم تكن على المستوى الدولي أو العالمي، أقلها على المستوى الوطني أو المؤسسي أو الفردي.

وتشير الأدبيات إلى أن أهداف تدويل التعليم الجامعي تتنوع وتتطور باستمرار، فهناك تثقيف المواطن العالمي وإعداده، وبناء القدرة على إجراء البحوث، والحصول على الدخل

من الرسوم الدراسية للطلاب الأجانب، والسعي لتعزيز المكانة المؤسسية، من خلال فتح فروع للجامعات في الخارج وبرامج التعلم عن بعد، وهناك تعزيز تنقل الطلاب والموظفين، وتطوير المناهج، والروابط المؤسسية الدولية للتعليم والبحوث، وغيرها من أهداف الوصول إلى العالمية. كما يتم الاعتراف اليوم وعلى نطاق واسع بالعديد من الفوائد الأكاديمية الدائمة للتدويل باعتباره عنصرًا أساسيًا يشتمل على فوائد كثيرة -على سبيل المثال- تحسين نوعية التعليم والتعلم فضلا عن البحوث، والمشاركة الأعمق في القضايا الوطنية والإقليمية والعالمية ولأصحاب المصلحة، وإعداد أفضل للطلاب كمواطنين وأعضاء منتجين على المستويين: الوطني والعالمي، ووصول الطلاب إلى البرامج التي لا تتوفر أو أنها نادرة في بلدانهم، وتعزيز أداء أعضاء هيئة التدريس، من خلال توفير فرص التنقل، والمشاركة في الشبكات الدولية، لإجراء بحوث بشأن القضايا الملحة في الداخل والخارج، واستفادتهم من الخبرات ووجهات النظر من الباحثين من أنحاء كثيرة في العالم، فضلا عن أن التدويل يوفر الفرصة لوضع الأداء المؤسسي في سياق الممارسات الدولية الجيدة، وتحسين صنع السياسات المؤسسية، والإدارة، والخدمات الطلابية، والتوعية، وضمان الجودة، من خلال تبادل الخبرات عبر الحدود الوطنية. (IAU, 2012:2)

وعلى نحو أكثر تفصيلا، أصبح ينظر إلى تدويل التعليم الجامعي اليوم على أنه من الطرق متعددة الاتجاهات؛ حيث يمكنه تحقيق العديد من الفوائد، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي أو الوطني/ الحكومي، ومن ذلك:

(Hénard; et al., 2012:8-9; Minh, 2013:133)

أ- المستوى الفردي، يمكن للتدويل أن يساعد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات والموظفين على حد سواء. فهو يساعد الطلاب على تحقيق أهدافهم، من خلال الحصول على التعليم الجيد ومواصلة البحث، ومنحهم فرصة التعلم في العالم الحقيقي وفي الوقت الحقيقي، خاصة في المناطق والمجالات التي يصعب أن تدرس أو تتوفر داخل بلدانهم، كما يساعد التدويل في تعزيز قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والقيادات والموظفين، وتحفيز التفكير الاستراتيجي، وكسب المزيد من الوعي بالقضايا العالمية، وكيف تعمل الأنظمة التعليمية في البلدان والثقافات المختلفة، وبالتالي يساعد على رفع المهارات الدولية والوعي العالمي لدى الطلاب والأساتذة والقيادات والموظفين بوجه عام.

ب- المستوى المؤسسي، يساعد التدويل على تعزيز المكانة والسمعة الدولية للمؤسسة، وتحسين نوعية برامجها، وتوفير الدخل، وتطوير الروابط والشبكات الدولية، وتعزيز القدرة المؤسسية والنفوذ، إضافة إلى وضوح الرؤية الوطنية والدولية، من خلال الشراكات الاستراتيجية، واتساع حجم المجتمع الأكاديمي وأنشطته، وتعبئة الموارد الفكرية الداخلية، وتطوير مجموعات بحثية أقوى.

ج- المستوى الوطني/ الحكومي، يمكن للتدويل أن يطور أنظمة الجامعة ضمن إطار عالمي أوسع، وإنتاج قوة عاملة ماهرة، مع زيادة الوعي العالمي، وتوفير الكفاءات

متعددة الثقافات، واستخدام الأموال العامة للتعليم الجامعي في تعزيز المشاركة الوطنية في عالم اقتصاد المعرفة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية الوطنية، وبناء الأمة، وبناء شبكة تحالفات جيوسياسية واقتصادية استراتيجية.

يستنتج مما سبق، أن تدويل التعليم الجامعي يحقق العديد من الأهداف والفوائد، سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة أو الدولة، كبناء وتنمية قدرات الطلاب وهيئة التدريس والقيادات والموظفين، وتطوير طرق التدريس والتعلم، وتعزيز إنتاج المعرفة والاستفادة منها، وبناء الشبكات والشراكات التعليمية والبحثية الدولية، والارتقاء بالقدرة التنافسية، وزيادة الوعي بالثقافات، وتحسين الجودة والحصول على الاعتراف والسمعة العالمية. وبمعنى آخر تمتد أهداف التدويل وأهميته لتغطي مختلف المستويات التنظيمية، وتتخلل انعكاساته الإيجابية مختلف وظائف المنظومة الجامعية، إضافة إلى تلبية العديد من الاحتياجات والأهداف الوطنية والدولية.

خامسًا: مداخل تدويل التعليم الجامعي واستراتيجياته:

#### ١- مداخل تدويل التعليم الجامعي:

تتنوع مداخل تدويل التعليم الجامعي ونماذجها التي تستخدم في تخطيط وتنفيذ سياسات التدويل واستراتيجياته، وذلك وفقًا للأهداف المرجوة منه، ووفقًا للظروف المحيطة بكل دولة أو مؤسسة، فقد تركز دولة أو مؤسسة ما على تبادل/ حراك الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، أو تحفيز المؤسسات الأجنبية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، أو تسويق الخدمات التعليمية، أو الشراكات والتحالفات وغيرها من المداخل، التي توفر مجموعة من البدائل أو الاستراتيجيات أمام المؤسسة الجامعية لتختار من بينها. (Cho; Palmer, 2013:293)

وفي هذا الإطار، تقدم (Knight, 2004:5) نموذجًا يتضمن مجموعة من مداخل تدويل التعليم الجامعي، مرتكزة فيه على تقسيم التدويل إلى مستويين رئيسيين، هما: المستوى المؤسسي، والمستوى الوطني، ويتوسطهما المستوى القطاعي، الذي يعبر عن العلاقة التفاعلية بين المستويين، وينتمي أكثر ما يكون إلى المستوى الوطني.

ونظرًا لأن التدويل أيضًا من زاوية النظرة المنظومية يستلزم التنسيق والتآزر بين مختلف المستويات فإنه سيتم عرض هذه المداخل على المستويين: الوطني والمؤسسي، كما تراها (Knight, 2004)، خاصة وأنها وجدت قبولًا لدى كثير من الأدبيات التي تعرضت لتدويل التعليم الجامعي. وذلك على النحو الآتي:

#### أ- مداخل التدويل على المستوى الوطني/ القطاعي:

قسمت (Knight, 2004) مداخل تدويل التعليم الجامعي على المستوى الوطني/ القطاعي إلى خمسة مداخل، يوضحها الجدول الآتي:

جدول (١)

مداخل التدويل على المستوى الوطني/ القطاعي (Knight, 2004 :19)

المداخل Approaches	الوصف ( جهود وممارسات التدويل) Description
البرامج Programs	توفير البرامج الممولة التي تسهل لمؤسسات التعليم الجامعي والأفراد فرص الانخراط في الأنشطة الدولية مثل: التنقل، والبحوث، والروابط والشراكات وغيرها.
المبررات Rationales	تقديم المبررات التي تجعل من تدويل قطاع التعليم الجامعي الوطني أكثر دولية، مثل: - تأهيل الموارد البشرية. - تنمية الموارد. - التحالفات الاستراتيجية. - التبادل التجاري. - بناء الأمة. - التنمية الاجتماعية/ الثقافية.
التخصيص/ الاستجابة Ad hoc	- التعامل مع تدويل التعليم الجامعي بشكل منهجي وليس هامشيًا، على أنه استجابة دينامية للعديد من الفرص المتاحة ومنها: - اقتناص الفرص المتاحة لتسليم الخدمات دوليًا. - التنقل دوليًا. - التعاون في مجال التدويل.
السياسة Policy	- تحديد سياسات تدويل التعليم الجامعي، للتأكيد على أهمية الدولية أو البعد البين ثقافي في التعليم الجامعي. - تشكيل سياسة التدويل من مجموعة متنوعة من القطاعات- على سبيل المثال- التعليم، الشؤون الخارجية، العلوم والتكنولوجيا، الثقافة، التجارة.
الاستراتيجية Strategic	وضع تدويل التعليم الجامعي كعنصر رئيس من عناصر استراتيجية وطنية شاملة لتحقيق أهداف البلد وألوياته محليًا ودوليًا.

ب- مداخل التدويل على المستوى المؤسسي:

حددت (Knight, 2004) ستة مداخل لتدويل التعليم الجامعي على المستوى المؤسسي، ترى أنه يمكن لأية جامعة أن تحدد في ضوئها أولويات التدويل، ويمكن توضيحها بالجدول الآتي:

جدول (٢)

مداخل التدويل على المستوى المؤسسي (Knight, 2004: 20)

الوصف (جهود وممارسات التدويل) Description	المداخل Approaches
<ul style="list-style-type: none"> <li>- القيام بأنشطة ذات طابع دولي، مثل:</li> <li>- برامج تبادل الطلاب/ أعضاء هيئة التدريس.</li> <li>- تدويل المناهج الدراسية.</li> <li>- إقامة الروابط والشبكات الأكاديمية والمؤسسية، ومشاريع التنمية المشتركة.</li> <li>- فتح الفروع الجامعية في الخارج.</li> <li>- المساعدة التقنية.</li> </ul>	مدخل النشاط Activity
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التركيز على النتائج النهائية المرغوب فيها، مثل:</li> <li>- تطوير كفايات الطلاب والأساتذة والموظفين.</li> <li>- تحقيق المزيد من الاتفاقيات الدولية والشراكات أو المشاريع.</li> <li>- الارتقاء بسمعة الجامعة ومكانتها عالمياً.</li> <li>- تحقيق ميزة تنافسية عالمية.</li> </ul>	مدخل المخرجات Outcomes
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الارتقاء بالمعايير الأكاديمية.</li> <li>- زيادة الدخل.</li> <li>- تحقيق التنوع الثقافي.</li> <li>- تطوير أداء الأساتذة والطلاب والموظفين.</li> </ul>	مدخل المبررات Rationales
القيام بممارسات تحقق البعد الدولي في وظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.	مدخل العمليات Process
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء ثقافة/ مناخ جامعي يعزز من الوعي والفهم لأهمية التدويل.</li> <li>- القيام بأنشطة تعزز التفاهم الدولي أو القائم على التعددية الثقافية.</li> <li>- التركيز على الأنشطة القائمة على الحرم الجامعي.</li> </ul>	مدخل التدويل الداخلي at- Home
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم الخدمات الجامعية عبر الحدود، من خلال:</li> <li>- مجموعة متنوعة من الوسائط (وجهًا لوجه، وعن بعد، كالتعلم الإلكتروني).</li> <li>- الترتيبات الإدارية، كالامتيازات، والتوأمة، وفتح فروع للجامعات في الخارج.</li> </ul>	مدخل التدويل الخارجي/ العابر للحدود الوطنية Abroad (Cross- Border)

وفي عام (٢٠٠٩) قامت (The University of Warwick)، وكل من (King's College)، و (The Centre for Applied Linguistics) في المملكة المتحدة بدراسة موسعة لتحديد أنسب المداخل لتدويل التعليم الجامعي، خاصة جانب تزويد الطلاب بالكفاءات اللازمة للعمل في بيئات ثقافية متنوعة، والقدرة على التفاعل مع



الطلاب الأجانب، فضلا عن توفير البرامج الدراسية القابلة للتدويل. ومن خلال استطلاع لآراء عينة من الطلاب (النظاميين والخريجين) والأساتذة والخبراء في التدويل، والمقابلات الشخصية، ومسح المناهج الدراسية، وسياسات التدويل المتبعة في (The University of Warwick) توصل فريق العمل إلى تحديد سبعة من مداخل التدويل، والتي رأى أن أنسبها هو المدخل القائم على الكفاءة، وهو ينهض على تحديد مجموعة من الكفاءات- المخرجات- القابلة للقياس، وربطها بأنشطة تعليمية محددة لتحقيقها لدى الطلاب، ويمكن استعراضها على النحو الآتي: (Reid; et al., 2010:7-8)

أ- مدخل نشر ثقافة التدويل **Ethos**: وهو يركز على الحرم الجامعي الموجه بالثقافة والقيم المميزة، وينطوي على إيجاد المناخ أو الثقافة المعززة لمبادرات التدويل، من خلال استقطاب المزيد من الطلاب الدوليين والموظفين، بهدف نشر مناخ/ طابع التدويل في الحرم الجامعي، وذلك على افتراض أن الاحتكاك الثقافي بين الطلاب والموظفين المحليين وأقرانهم الدوليين يمكن أن يوفر بيئة جامعية وثقافية دولية متميزة. وبرغم أن ذلك قد يؤدي إلى نمو التوقعات الثقافية، والشعور العام بطابع التدويل، إلا أنه وحده غير كاف من حيث الأهداف الاستراتيجية للتدويل، فقد تتوفر بيئة جامعية تتسم بالطابع الدولي، ولكن لا تساهم بالضرورة في بناء المهارات البين ثقافية لدى الطلاب، التي يمكن أن تخدمهم في مساعيهم ومساراتهم الوظيفية المستقبلية.

ب- مدخل الغرس/ التشرب **Infusion**: ويستند على فكرة أن الطلاب والموظفين يندفعون غالبًا نحو التعبير عن قيمهم وتحيزاتهم الثقافية، وهو ما ينعكس في سلوكياتهم، لذا يمكن تشكيل ثقافة وممارسات سليمة، وتحقيق الفهم الأفضل والتوقعات الأعلى للتدويل من خلال غرس قيم التدويل وأهميته، بواسطة العمل في مجموعات ممارسة صغيرة، وإشعارهم بأن مسؤولية التدويل تقع على عاتق الجميع. ومع ذلك يظل من المشكوك فيه أن التشجيع غير الموجه والقائم على التفكير الذاتي والقناعة بالتدويل سيكون وسيلة مثمرة في إنتاج منظورات وتوقعات أعلى للتدويل، لذا غالبًا ما يحتاج هذا المدخل إلى أن تكون البرامج ودورات التطوير المهني مصممة بعناية، فضلا عن التحفيز المستمر، للوصول إلى الموظفين والطلاب الذين هم أقل ميلا نحو الاهتمام بمعالجة الكفاءات الخاصة بالتعامل والعمل بين الثقافات.

ج- مدخل التنقل/ الحراك **Mobility**: وهو المدخل السائد في أوروبا، ويفترض أن تنقل الطلاب في إطار برامج التبادل هو المفتاح لتدويل المناهج الدراسية. ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات أنه بدون توفير أنظمة دعم مناسبة، فإن هذه البرامج قد تحقق تأثيرًا عكسيًا مع الطلاب، من خلال بناء الصور النمطية السلبية تجاه ثقافة البلد المضيف، وبالتالي تطوير وجهة نظر أكثر عرقية، فضلا عن أن زيادة التعرض للثقافات غير المألوفة قد يؤدي إلى تبني المواقف الدفاعية كبديل للانفتاح. وبالتالي فإن برامج تبادل الطلاب قد لا تحقق التأثير الإيجابي المطلوب، بل قد تضر أكثر مما

تنفع، خاصة إذا لم تجد الإطار الداعم للتعلم؛ حيث تحديد مجالات التعلم والحدود بين الثقافات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين.

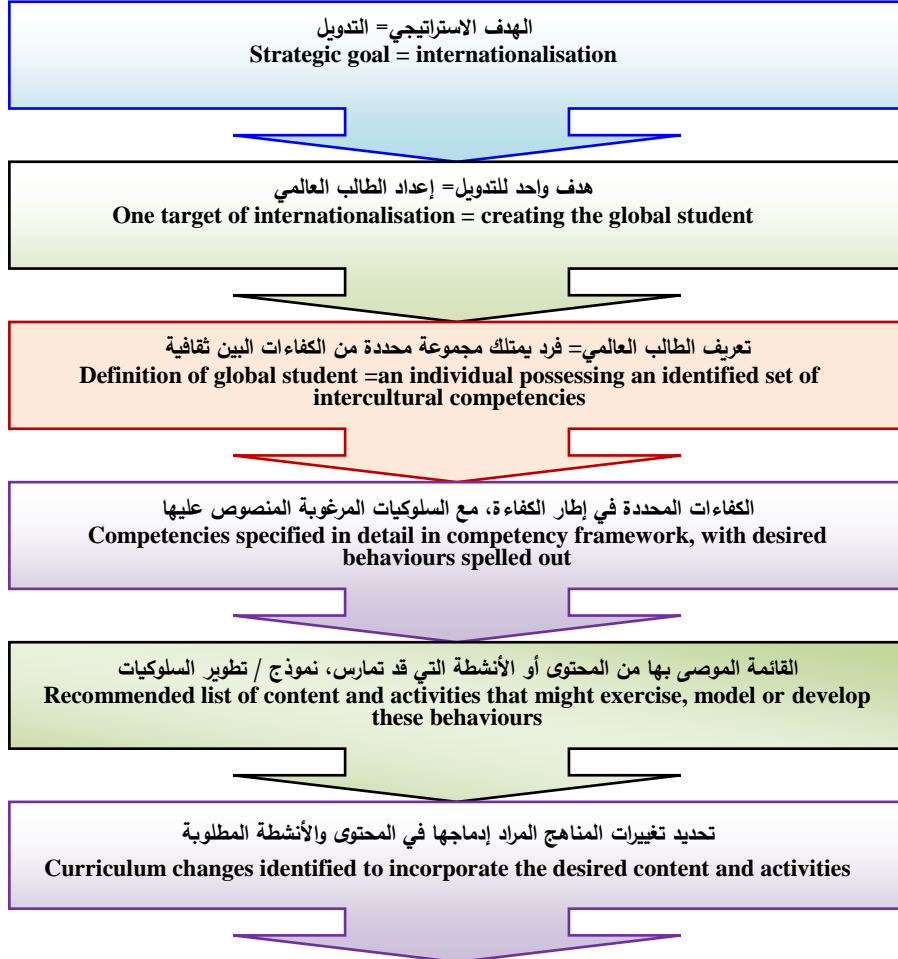
د- مدخل الحرم الجامعي الخارجي Overseas Campus: حيث تتجه الكثير من الجامعات إلى الاعتماد على هذا المدخل في التدويل، من خلال فتح فروع لها في دول أخرى، كجزء من استراتيجية تدويلها. ويرغم الإشارة إليها أحياناً بأن ذلك يعد جزءاً من "الغزو" أو "الاستعمار" الفكري، نجد في المقابل من يدافع عن هذا المدخل على اعتبار أنه يوفر للطلاب البعد الدولي وهم في أوطانهم دون الحاجة إلى التنقل، وبالتالي حتى ينجح هذا المدخل في تجهيز الطلاب بمنظور أكثر عالمية فإن الأمر يستلزم توفير استراتيجيات الشراكة والتنفيذ المناسبة.

هـ- مدخل المحتوى/ المضمون Content: وهو يعتمد على دمج العنصر الثقافي في المحتوى الدراسي. ويمكن تحقيق ذلك بطرق واضحة في مجالات معرفية معينة، مثل: حقول/ تخصصات الأعمال الدولية، والتي تعتمد على أمثلة للشركات متعددة الجنسيات أو عمليات الإدماج بين ثقافية للأعمال. إلا أنه في المقابل قد يصعب تحقيق ذلك مع فروع معرفية أخرى كالرياضيات، فلا تزال تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف، بل إن الأكاديميين أنفسهم وإن كانوا على استعداد لتغيير المحتوى تظل المشكلة تتعلق في جزء منها بهم؛ حيث لا بد وأن يكونوا هم أنفسهم مهرة في العمل بين الثقافات، ليتمكنوا من تنمية ذلك لدى طلابهم. ويظل الأمل في معلم القراءة والكتابة لتقديم المساعدة، من خلال تنمية مهارات العمل بين الثقافات لدى الطلاب، بجانب حاجة الأساتذة بل والقيادات إلى مثل هذه المهارات، كمفتاح لقيادة هذا المدخل نحو إحداث تغييرات ذات مغزى، وبالتالي فالتدويل على مستوى الطالب وحده لا يكفي.

و- مدخل الفعاليات/ المناسبات الاجتماعية Social Events: يسعى هذا المدخل إلى التدويل من خلال المناسبات والفعاليات الاجتماعية، وبالتالي فهو يهدف إلى توفير الفرص للطلاب المحليين للاندماج والتفاعل مع الطلاب الدوليين من خلال تنظيم الفعاليات، على افتراض أن التفاعل والاحتكاك بين الثقافات المختلفة يحقق تحسناً في بيئة الحرم الجامعي، أمام الطلاب الذين يختارون المشاركة في مثل هذه الأنشطة. ومع ذلك يظل من الصعب إثبات أن مثل هذه الأنشطة تحقق أي بناء لمهارات التعامل بين الثقافات، بما يخدم التدويل على المستوى الاستراتيجي.

ز- المدخل المرتكز على الكفاءة (القدرة) Competency: يشير هذا المدخل إلى نفعية التدويل وواقعيته؛ حيث يؤكد على تطوير المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والممارسات بين ثقافية الدولية لدى الطلاب وهيئة التدريس والموظفين. وقد دافع الكثيرون عن هذا المدخل باعتباره خطوة مهمة نحو التدويل، خاصة فيما يتعلق بإدماج التدويل في المناهج الدراسية، أو تفعيل التدويل على المستوى الداخلي، وهو

أكثر عمقاً من مدخل "الحراك" أو "المحتوى" - على سبيل المثال - كما أنه ينطوي على تطوير الوعي بين الثقافات، وإجادة اللغة والمهارات الـ بين ثقافية. ويتكون مدخل الكفاءة من مجموعة من العناصر المنطقية اللازمة لتشكيل الكفاءات/ قدرات التعامل الـ بين ثقافية لدى الطلاب، والأنشطة اللازمة لها، يوضحها الشكل الآتي:



شكل (١) الأساس المنطقي لمدخل الكفاءة (Reid; et al., 2010:13)

ويتكون الإطار العام لمدخل الكفاءة من عشر كفاءات تنتظم في ثلاث مراحل، مع ما يرافقها من مواد علمية وأنشطة، وهي: الانتقال/التحول، والمشاركة، والتوظيف/ الممارسة، وكل مرحلة تؤكد على أهمية الكفاءات في كل جزء من رحلة الطالب الجامعية، ويرافقها مجموعة من المؤشرات، ومن أمثلة هذه الكفاءات: (جمع المعلومات، مرونة التفكير، مرونة السلوك، كتابة التقارير، إتقان اللغة، صنع الفهم الذاتي، الانتباه والاستماع، الوعي

الذاتي، قوة الشخصية، المغامرة). (Reid; et al., 2010:15-17) ، وبرغم أهمية هذا المدخل إلا أنه تظل الحاجة إلى المزيد من الدراسات والبحوث التطبيقية؛ لتعرف وتحديد الكفاءات الأكثر أهمية لمطالب واهتمامات سوق العمل، وتلك التي تمكن من إعداد الطالب العالمي، القادر على المساهمة بنجاح في بيئة العمل المحلية والعالمية.

وبوجه عام، عند النظر إلى المداخل السابقة للتدويل، يمكن القول: أنها رغم ما تتسم به من تعدد وتنوع، وهو ما قد يوفر للمؤسسة الجامعية فرصة اختيار المدخل الذي يناسبها، وبما يحقق أهدافها من التدويل بوجه عام، وتكوين كفاءات وقدرات التعامل الدولي لدى طلابها وأساتذتها وقياداتها وموظفيها بوجه خاص، إلا أن الاقتصار على مدخل بعينه قد يكون غير كافٍ، وبالتالي أهمية الأخذ في الاعتبار النظرة المنظومية الشاملة إلى التدويل على مختلف المستويات: المؤسسية والوطنية والدولية، ومراعاة السياقات الداخلية والخارجية التي سيعمل في ظلها، وبمعنى آخر ينبغي أن يعكس ويميز المدخل الذي سيتم تبنيه القيم والأولويات والإجراءات التي يتم من خلالها العمل نحو تنفيذ التدويل.

## ٢- استراتيجيات تدويل التعليم الجامعي:

يتم بناء استراتيجية التدويل عادة للتمكن من وصف الأنشطة التي تقوم بها الجامعات بداية ولتقييم ما أنجزته منها نهاية، في مجالات الأبحاث، والتدريس، وخدمة المجتمع، وإدارة السياسات والنظم، وبالتالي يحتاج التدويل إلى استراتيجية مناسبة وعملية. (Zolfaghari; et al., 2009:4)

وفي ضوء ذلك، نجد (Knight, 2004:14-15) تقدم استراتيجية رئيسة لتدويل التعليم الجامعي على المستوى المؤسسي، تتوافق ونظرتها إلى مستويات التدويل ومدخله، وهي تتعلق بالجانبين: التنظيمي والبرامجي، وتتضمن مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية والبرامج والممارسات يوضحها الجدول الآتي:

### جدول (٣)

استراتيجيات التدويل التنظيمية والبرامجية على المستوى المؤسسي  
(Knight, 2004: 14-15)

الاستراتيجيات البرمجية Program Strategies		الاستراتيجيات التنظيمية Organization Strategies	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- برامج تبادل الطلاب.</li> <li>- دراسة لغة أجنبية.</li> <li>- المناهج الدولية.</li> <li>- الدراسات المجالية.</li> <li>- العمل/ الدراسة في الخارج.</li> <li>- الطلاب الدوليين.</li> <li>- التدريس/عملية التعلم.</li> <li>- البرامج المشتركة/المزدوجة الدرجة.</li> <li>- التدريب عبر الثقافي.</li> <li>- برامج التنقل للأساتذة /الموظفين.</li> <li>- المحاضرين والعلماء الزائرين.</li> <li>- الربط بين البرامج الأكاديمية وغيرها من الاستراتيجيات.</li> </ul>		<ul style="list-style-type: none"> <li>- الالتزام بالتدويل من كبار القادة.</li> <li>- المشاركة النشطة من أعضاء هيئة التدريس والموظفين.</li> <li>- الأساس المنطقي والأهداف من التدويل.</li> <li>- الاعتراف بالبعد الدولي في البيانات والمهام المؤسسية، والتخطيط، والوثائق والسياسات.</li> </ul>	
<p>البرامج الأكاديمية Academic programs</p>		<p>الحوكمة/ القيادة Governance</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مشاريع بحثية مشتركة.</li> <li>- المؤتمرات والندوات الدولية.</li> <li>- المقالات والأبحاث المنشورة.</li> <li>- اتفاقيات أبحاث دولية.</li> <li>- برامج تبادل البحوث.</li> </ul>		<ul style="list-style-type: none"> <li>-دمج أنشطة التدويل في جميع مستويات المؤسسة، ووضع الميزانيات، ومراجعة نظم الجودة.</li> <li>-الهيكل التنظيمية (الرسمية وغير الرسمية) المناسبة للتواصل والاتصال والتنسيق.</li> <li>-التوازن بين المركزية واللامركزية لتعزيز إدارة التدويل.</li> <li>-الدعم المالي الكافي وتحديد أنظمة توزيع الموارد.</li> </ul>	
<p>التعاون والشراكة البحثية Research and scholarly collaboration</p>		<p>العمليات Operations</p>	
الشراكات المجتمعية غير الحكومية.	على المستوى الوطني	<ul style="list-style-type: none"> <li>-الدعم من وحدات الخدمة على نطاق المؤسسة للطلاب مثل: السكن، والتسجيل، والخريجين، وتكنولوجيا المعلومات.</li> </ul>	
مجموعات منظمة مع القطاع		<p>الخدمات Services</p>	

الاستراتيجيات البرمجية Program Strategies		الاستراتيجيات التنظيمية Organization Strategies	
العام/الخاص. خدمة المجتمع والعمل في المشروعات عبر الثقافية.	على المستوى الدولي /عبر الحدود الوطنية	العلاقات الخارجية  External relations: (Domestic and cross-border)	-إشراك وحدات الدعم الأكاديمي، كالمكتبة في التعليم والتعلم، وتطوير المناهج، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والموظفين.  -خدمات دعم الطلاب القادمين والمغادرين، مثل: برامج التوجيه والإرشاد، والتدريب عبر الثقافي، والمشورة حول تأشيرات السفر والانتقال.
مشاريع المساعدة الإنمائية الدولية. تسليم برامج التعليم عبر الحدود (التجارية وغير التجارية). الروابط الدولية والشراكات والشبكات. برامج التدريب والبحث القائم على التعاقدات. - برامج الخريجين في الخارج.			
- الأندية والاتحادات الطلابية. -فعاليات الحرم الجامعي الدولية وعبر الثقافية. - الاتصال مع المجموعات الثقافية والعرقية. - مجموعات وبرامج دعم الأقران.	الأنشطة اللاصفية Extracurricular	-إجراءات التعيين والاختيار للتعرف على الخبرات الدولية. -سياسات مكافأة وتعزيز مساهمات أعضاء هيئة التدريس والموظفين. -أنشطة التطوير المهني لهيئة التدريس والموظفين. - دعم مهام التفرغ الدولية.	الموارد البشرية Human resources

بالنظر إلى استراتيجيات تدويل التعليم الجامعي وبرامجه الواردة في الجدول السابق نجد أن (Knight , 2004) تؤكد على أن نجاح تدويل التعليم الجامعي يصعب أن يتحقق بالدرجة المأمولة إن لم يكن هناك تنسيقاً وتعاوناً وتكاملاً بين مختلف المستويات بالدولة، بل ومع الشركاء في الخارج. كما يستنتج أن التدويل لا ينحصر في البعد الجغرافي للمفهوم- كما سبقت الإشارة - بل يمكن تطبيقه على مختلف المستويات: الدولي،

والوطني/ القطاعي، والمؤسسي، وإن كان البعد الدولي يشكل نقطة مركزية في أي مدخل أو استراتيجية للتدويل.

كما أنه عند النظر إلى مداخل تدويل التعليم الجامعي واستراتيجياته، ومن خلال استقراء بعض الأدبيات يمكن القول: أنه يجب على الجامعة المعاصرة عند تبنيها لمدخل أو استراتيجية ما للتدويل أن تجيب على مجموعة من التساؤلات المهمة، ومن بينها: ما الغرض من تدويل التعليم الجامعي؟ ما هي الفوائد المتوقعة أو النتائج؟ ما هي القيم التي يركز عليها؟ ما هي الجهات الفاعلة الرئيسية، وأصحاب المصلحة والمستفيدين؟ ما هي النتائج الإيجابية، وغير المقصودة، وما هي الآثار السلبية؟ هل التدويل بدعة عابرة؟ أم استراتيجية مستدامة؟، كيف تستجيب المؤسسات لمصالحها في سياق التنافس المتصاعد ضمن نطاق التدويل؟ ما هي سياسات التمويل؟ ما الآثار المترتبة على زيادة التركيز على التدويل سواء على المستوى الوطني أو المؤسسي؟ كيف تتناول الحكومات والمنظمات غير الحكومية هذه القضية؟ وكيف تتحرك إلى الأمام؟ هل التدويل استجابة أو منبه للعولمة؟ هل للتدويل دوره في هجرة الأدمغة، أو التجانس أو تهجين الثقافة، وانتقال العمالة الدولي؟. إن الإجابة الواضحة على مثل هذه التساؤلات قد تشكل نقطة البداية، وتحدد المستوى الذي يبدأ منه التوجه نحو التدويل، بل قد تشكل المرتكز الرئيس لنجاح أي مدخل أو استراتيجية تتبناها الجامعة في تدويل خدماتها بوجه عام.

سادساً: العوامل المؤثرة في تدويل التعليم الجامعي ومتطلباته:

تحدد دراسة (Ramanathan; et al., 2012:17) عشرة عوامل مؤثرة في تدويل التعليم الجامعي، وتشمل: السياسات المؤسسية والهيكل، والسياسة الحكومية، والقيادة والحكم، والدعم الإداري، والدعم المالي، والمعرفة، والموارد البشرية، والاعتراف، وتكامل التكنولوجيا، ومناخ التدويل والابتكار. كما تؤكد الدراسة على أن أعضاء هيئة التدريس يشكلون عاملاً حاسماً في تحديد مدى فعالية جهود التدويل من عدمها.

وقد تتضح العوامل المؤثرة في التدويل عند النظر بصورة عكسية إلى متطلبات نجاحه؛ حيث يمكن أن يعبر الوجه الآخر لها في حالة عدم توافرها عن عوامل مؤثرة أو معوقات للتدويل الناجح. وفي هذا السياق يقدم (Schoorman, 2000:7-12) داخل نمودجه/ إطاره المقترح للتدويل الفعال أربعة متطلبات أساسية، لنجاح جهود تدويل التعليم الجامعي، وهي:

أ- الالتزام بالتدويل: يعد الالتزام الإداري بالتدويل عنصراً جوهرياً في نجاح التدويل، ويجب أن يكون الالتزام واضحاً في مهمة المؤسسة الجامعية وسياساتها وأهدافها، وأن يؤكد قبول المشاركة في عملية التدويل، كما يجب أن يتجلى في وضع استراتيجية وجدول أعمال للتدويل، والتأكيد في الخطة الاستراتيجية على عدة جوانب منها: تقييم البيانات الخارجية (الوطنية والإقليمية والدولية)، وتعرف المصادر المحتملة للدعم،

وتحديد الفرص والتحديات، والمبادئ التوجيهية لتحديد الأولويات، وأساليب توثيق عملية التدويل.

ب- القيادة التنظيمية: ينظر إلى القيادة الجامعية- كما سبقت الإشارة في أكثر من موضع- باعتبارها عاملاً حاسماً في نجاح التدويل، فالقيادة الناجحة هي التي تميل إلى تعظيم شأن كل نجاح صغير وتساعد على بناء قوة دافعة، وهي التي ترى أن الكثير يمكن أن يتحقق مع القليل جداً من التمويل، كما ينظر إلى الأدوار القيادية الحاسمة في نجاح التدويل من خلال عدد من كبار الإداريين، في مقدمتهم: رئيس الجامعة، ونائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، والعمداء؛ حيث يناط بهم تبني عملية التدويل، وتشجيع هيئة التدريس على ممارسة التدويل، إضافة إلى التعبير عن رؤية المؤسسة التعليمية حول التدويل، وجمع الأموال لتحسين فرص التدويل وغيرها. ويؤدي العمداء على نحو خاص دوراً كبيراً في اتخاذ قرارات التوظيف للشخصيات التي تفضل التدويل. وبالتالي فالقيادة الجامعية التي لديها خبرة دولية، وقدرة على تجاوز الهياكل القائمة هي قيادة أكثر ملاءمة لدعم جهود التدويل، ولعل هذا يفسر تركيز العديد من الجامعات على اتجاهات القيادة نحو التدويل، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نجاح استراتيجية التدويل.

ج- توافر الموارد: من الأمور الضرورية لنجاح التدويل توافر الموارد البشرية والمالية والمادية والتقنية الموجهة نحو التدويل؛ حيث ينظر إلى التمويل -على سبيل المثال- باعتباره التحدي الأكثر أهمية لنشاط التدويل، ويصبح أكثر أهمية في سياق التغيير التنظيمي والابتكار، كما هو الحال مع عملية التدويل، فضلاً عن أن توافر الموارد يساعد على الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم خبرة أو اهتمامات أو مصالح دولية، من خلال توفير المكافآت للمشاركات الدولية، وتوفير البرامج التدريبية والتطويرية لهم في مجال التدويل والقضايا الدولية وزيادة الوعي بالثقافات الأجنبية، ومنحهم الحوافز لتطوير المناهج الدراسية، فضلاً عن توفير البنية المادية والتقنية التي تساعد على تحقيق ذلك.

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أن الطلاب الدوليين يعدون مورداً حيوياً يساعد في تنشيط عملية التدويل، وعلى حد ما أشار إليه (Harari 1992)، من أنه يمكنهم أن يكونوا بمثابة الموارد التعليمية من خلال المناقشات الصفية، وكمستشارين للدراسة في الخارج، أو كالمترجمين الضيوف حول مواضيع ثقافية محددة، وكمنظمي الفعاليات عبر الثقافية. لذا فجهود التمويل والتدويل يجب أن يترتب عليها توفير الفرص أمام جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي، للاندماج في التدويل وتوجيه أنشطته دولياً.

د- التقييم المستمر لعملية تنفيذ التدويل: من الجوانب المهمة لنجاح التدويل هو تقييم ما بذل من جهود، وبمعنى آخر قياس التقدم المحرز، متضمناً دراسة التوازن الثقافي لدى الطالب الدولي ومجتمع أعضاء هيئة التدريس، ومدى تركيز المناهج على البعد



الدولي، والدراسة في الخارج، ومواقع التعاون والشراكة. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك تطابقاً بين الخطاب التنظيمي والعمل التنظيمي، فقد كشفت الكثير من الجهود في هذا السياق أنه برغم أن المعنيين يؤكدون دائماً على مدى الحاجة إلى تثقيف الطلاب وإعدادهم للعمل في بيئة مدولنة إلا أنهم لم يتمكنوا من توضيح ما ينبغي أن يكون عليه هذا التعليم، وبالتالي فإن ضعف قدرتهم على التعبير عن هذا الغرض يجعل جهود تقييم التقدم المحرز واهية.

وفيما له علاقة أيضاً بمتطلبات التدويل، يأتي توافر عنصر "الثقافة التنظيمية" *The Organizational Culture* كمدخل ومتطلب حيوي لفهم طبيعة قرارات إقدام الجامعة على التدويل من عدمه، وعلى أي مستوى تنفذه، فالثقافة التنظيمية هنا تعد المتغير المهم الذي يفسر لماذا تتصرف الجامعة على نحو ما، ولماذا الناس يستجيبون أولاً يستجيبون للتدويل، وما هي الافتراضات والقيم والفلسفة التي تكمن خلف ذلك. (Dinesh, 2010:2) كما يضيف (IAU, 2012:4-5) مطلباً حيوياً آخر، مضمونه الاهتمام بالمعايير والمبادئ الأخلاقية للتدويل، كالتعاون المشترك بين المؤسسات والجهات العالمية المعنية بالتدويل، من أجل التأكيد على القيم والمبادئ والأهداف الكامنة وراء التدويل، ومن ذلك: الالتزام بتعزيز الحرية الأكاديمية، واستقلالية المؤسسات، والمسئولية الاجتماعية، والتعلم البين ثقافي، وضمان أن الممارسات والبرامج المؤسسية تتضمن التوازن بين النجاح في الجوانب الأكاديمية والمالية والمكانة والأهداف الأخرى، والمساعدة في تشكيل نظام عالمي للتعليم الجامعي، يقدر النزاهة الأكاديمية، والجودة، والمعاملة بالمثل.

ومن زاوية قد تكون أكثر شمولية في تحديد متطلبات تدويل التعليم الجامعي، يرى البعض أنها لا تختلف كثيراً عن المتطلبات أو الشروط الأساسية لجودة التعليم؛ حيث تتمثل في: بيان الرؤية، والرسالة، والقيم الأساسية، والاستراتيجية، والأهداف الذكية، والخدمات والدعم أو الميزات التي تقدمها الجامعات وتشكل خصائصها (Zolfaghari; et al., 2009:3-4) ولعله ذات المعنى الذي توصلت إليه دراسة (العامري، ٢٠١٣: ٣٢٩-٣٣٠) عندما أكدت أهمية وجود رؤية دولية للتدويل، ورسالة واضحة المعالم، واستراتيجية دولية، وبالارتكاز على تحليل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة، لتحديد الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف المرتبطة بالتدويل، واعتبار البعد الدولي كأحد أبرز الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها في خططها الاستراتيجية.

وعلى نحو أكثر إجرائية تحدد دراسة (EUA, 2013:15-16) مجموعة مجالات ترى أن الاهتمام بها من شأنه أن يعزز التدويل على المستوى المؤسسي، منها: تحسين المهارات اللغوية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين، من خلال تقديم الدورات والبرامج باللغات الأجنبية العالمية، وزيادة التمويل، لدعم تنقل الطلاب والموظفين والمشاريع الدولية، والاعتماد على استراتيجية أكثر شمولاً للتدويل، بحيث تعكس الأهداف الاستراتيجية مسألة تعيين/ تبادل الموظفين، والتنمية والتطوير، وتخصيص الموارد، وخدمات الدعم، ودعم التدويل الداخلي، من خلال توفير الفرص للتعاون المنظم في مجال

تبادل الموظفين، وتوفير الدرجات المشتركة والمناهج المرنة، كمقدمة حيوية لنجاح التدويل الخارجي.

وجدير بالذكر، أن (Yee, 2014: 267) يذهب في اتجاه آخر، مضمونه أن هناك متطلبات أساسية تتعلق بإدارة الطلاب الدوليين على نحو خاص، وبدءًا من مرحلة ما قبل القبول واستضافة البلد، إلى دخولهم ومرافقتهم بالتوجيه المستمر فور الوصول والإقامة، وعند تسجيل المقررات، ودفع الرسوم، وحضور الدروس، وخدمات الدعم، وتفهم القيادات لمشاعرهم واحتياجاتهم. فهذه الأمور تحتاج إلى أن تدار بشكل جيد، وبالتالي أهمية توفير قواعد الممارسة كمبدأ توجيهي منهجي في إدارة شئونهم، خاصة في ستة مجالات هي: توفير معلومات للطلاب الدوليين، والتسويق والتوظيف، والالتحاق، والرسوم، وخدمات الدعم، وأخيرًا مجال المظالم والطعون، الذي يعد جزءًا لا يتجزأ من الجانب الأكاديمي في خدمات دعم الطلاب الدوليين.

بالنظر إلى ما تم استعراضه حول متطلبات التدويل، نجد أنها تكاد تتفق على أن تحقيق التدويل الناجح للتعليم الجامعي يستلزم توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية، التي أصبحت اليوم تشكل في جوهرها عصب الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي، وفي مقدمتها: وجود رؤية واضحة للتدويل، واستراتيجية تحدد أهدافه ومساره وممارساته، مع التزام وثقافة وقناعة من قبل مختلف القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والإداريين وأصحاب المصلحة، فضلًا عن توفير الموارد والبنية الهيكلية والتنظيمية الدولية، وآليات التقويم والقياس المستمرة والموضوعية، وقبل هذا وذاك تحليل سياق البيئة الداخلية والخارجية، متضمنًا ذلك السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وأهداف المجتمع واحتياجاته، فضلًا عن أهداف الشركاء وتطلعاتهم.

#### المحور الثاني: بعض الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي:

قبل تناول أبرز الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي تجدر الإشارة إلى أن تناول هذه الاتجاهات لا يعني حصرًا لها، كما أنه يصعب الفصل بينها تمامًا، وتصنيفها في قوالب جامدة، ويرجع ذلك لعدة أسباب موضوعية، منها: صعوبة الاتفاق على مصطلح موحد للتدويل، فضلًا عن تعدد أبعاده ومدخله، كما أن هذه الاتجاهات لا تعمل منفردة أو بطريقة جامدة، وإنما تعمل بطريقة ديناميكية، تتداخل فيما بينها وتتفاعل، ليؤثر بعضها في البعض الآخر ويتأثر به، إضافة إلى تأثرها بالبيئة الخارجية وتأثيرها فيها، وأخيرًا أن الجامعات المعاصرة رغم ما بينها من قواسم مشتركة عند توجيهها إلى التدويل إلا أنها لا تستجيب لتوجهات التدويل بطريقة أو بدرجة واحدة، وإنما قد تختلف الاستجابة من جامعة لأخرى بل وداخل الجامعة الواحدة، وفقًا لأهداف وظروف كل منها ونظرتها إلى مفهوم التدويل ذاته.

وبوجه عام، يمكن القول: أن مفهوم التدويل أصبح منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين أحد أبرز القوى الدافعة وراء سياسات تطوير التعليم الجامعي في كثير من

الدول، بل وأصبح يشكل صلب السياسات والاستراتيجيات المؤسسية، كما تطورت أشكاله - ولازالت- بشكل كبير، فالى جانب التدويل التقليدي الذي ينصب على تنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، نمت أشكال أو اتجاهات جديدة من تدويل التعليم الجامعي، يمكن تناول أبرزها على النحو الآتي:

#### الاتجاه الأول: تبني سياسات واستراتيجيات موجهة دوليًا:

تتبنى أغلب المؤسسات الجامعية اليوم، وبالتنسيق مع الحكومات الوطنية، سياسات واستراتيجيات واضحة ومتكاملة لتدويل التعليم الجامعي، بما يحقق تكيفها مع توجهات التدويل ومتطلباته العالمية من جهة، ويحفظ هويتها ويحقق أهدافها من جهة ثانية، ليس هذا فحسب بل أصبح تدويل التعليم الجامعي والعالمية يتصدر رؤية المؤسسات الجامعية ورسالتها. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على بعض النماذج العملية لهذا الاتجاه من خلال بعدين رئيسيين هما: البعد المؤسسي بوجه عام، والبعد التسويقي بوجه خاص.

#### ١- البعد المؤسسي:

وهو يعبر عن وجود استراتيجيات مؤسسية شاملة موجهة بالتدويل، على المستويين: الوطني والدولي، ومرتكزة على الشراكة والانفتاح، ولعل مثلًا على ذلك رسالة Arizona State University (ASU) التي تم تطويرها عام (٢٠٠٢) كنموذج لجامعة أمريكية جديدة، خاصة مع تطور المعايير العالمية للجودة ومفهوم التدويل؛ حيث تضمنت رسالتها: "متابعة البحث والاكتشاف بما يعود بالفائدة على الصالح العام، انطلاقًا من أن الجامعة مسؤولة بشكل رئيس عن الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والرفاهية للمجتمع"، ويرتكز هذا النموذج على مجموعة من المبادئ/ التطلعات التي تراعي التوجهات الدولية، وتحقيق التميز في التدريس والبحث، وزيادة فرص الحصول على الموارد التعليمية، والتأثير الإيجابي على المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن هذه المبادئ/ التطلعات: تحقيق المكانة المتميزة، والانتقال بالمجتمع لوضع أفضل، وتعزيز ريادة الأعمال والمبادرة، وإجراء البحوث التطبيقية التي تنطلق من احتياجات الواقع، والالتزام بتمكين الطالب من النجاح، من حيث معاملة كل طالب كحالة فريدة، ودمج التخصصات العلمية وتكاملها، والارتباط بالمجتمعات المحلية، من خلال شراكات مفيدة للطرفين، وأخيرًا التواجد والمشاركة على الصعيد العالمي، من خلال المشاركة العملية في القضايا المحلية والوطنية والعالمية. (Lizarraga, 2011:193)

كما اتجهت المملكة المتحدة في عام (٢٠١٢/٢٠١٣) إلى صياغة استراتيجية وطنية موجهة دوليًا، لتعزيز حراك الطلاب/ التنقل الخارجي **Outward Mobility** بما يمكنهم من الحصول على خبرة عمل دولية أو الدراسة في الخارج، وبدعم مالي من الحكومة يمتد إلى عام (٢٠١٦)، وذلك في إطار المبادرات والبرامج المشتركة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية لإنشاء ما أطلق عليه: "منطقة التعليم العالي الأوروبي" **The European Higher Education Area (EHEA)**، وكاستجابة

للعديد من التقارير التي أشارت إلى أن المملكة تحتل المرتبة (٢٥) في ترتيب الدول بالنسبة للدراسة في الخارج. ويمكن إلقاء الضوء على المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية بقدر من التفصيل، لتوضيح مدى تركيزها على التدويل والشراكة الدولية:

(Newman; Graham, 2013:6-8)

أ- الرؤية: تعزيز الحراك الطلابي والتنقل خارجياً، للطلاب المقيمين في المملكة المتحدة، الذين يظلمون على مواضيع دولية، كجزء من برامج البكالوريوس والدراسات العليا، ومساعدتهم في التغلب على الحواجز المؤسسية.

ب- الأهداف: تضمنت الاستراتيجية سبعة أهداف أساسية، ينطوي كل منها على مجموعة من الآليات لتحقيقه، وقد وضعت في ضوء أهداف مبادرة الاتحاد الأوروبي، والتي تنطوي على الوصول بنسبة الطلاب الذين يحصلون على تجربة أو خبرة دولية إلى (٢٠٪) بحلول عام (٢٠٢٠)، وهذه الأهداف هي:

- تعزيز فهم فوائد الدراسة والعمل في الخارج، من خلال تنفيذ برامج توعية، وإنشاء قناة فضائية لتسويق التعليم الجامعي والمتابعة وتقديم الخبرات، والعمل مع البرامج والمنظمات التي تروج لتعلم اللغة والوعي بالثقافات وفوائد الحراك الخارجي.

- مراقبة الاتجاهات في مجال الحراك الطلابي، من خلال تحليل بيانات وكالات التعليم الجامعي حول العوائد السنوية المتحققة، لتوفير وتجهيز البيانات الكمية والمؤشرات النوعية للاستخدام من قبل المؤسسات وصناع السياسات.

- بناء القدرات في التعليم الجامعي، لتسهيل الحراك الطلابي الخارجي، من خلال إيجاد الموارد التي تساعد في تقديم مجموعة واسعة من فرص التنقل والتوظيف للطلاب، ومن خلال العمل مع مجلس المملكة المتحدة لشئون الطلاب الدوليين The UK Council for International Student Affairs (UKCISA) والتعليم العالي (HEA) The Higher Education Academy وغيرهما من أصحاب المصلحة والشركاء الدوليين، لتقديم الدعم والتوجيه بشأن الفرص الدولية للطلاب المقيمين في المملكة، وغير القادرين على السفر، وتقديم إرشادات بشأن تفسير أطر ضمان الجودة المتعلقة بالأماكن المحددة للطلاب في الخارج.

- معالجة المعوقات المالية والمؤسسية للحراك الطلابي الخارجي، من خلال تعزيز المصادر القائمة لتمويل التنقل، وتأمين المصادر الإضافية، بما في ذلك المنح، وصناديق الرعاية، والأعمال التجارية، وقطاع التجارة والصناعة.

- إنشاء تعريف مرّن للحراك الطلابي الخارجي، من خلال العمل مع مؤسسات التعليم الجامعي، لدعم آليات تسجيل جميع فرص التنقل إلى الخارج، والتشاور مع الأكاديميين والطلاب وأرباب العمل، لتحديد فرص العمل، والنتائج الأكاديمية لجميع أنواع وفرص التنقل.

- تشارك أفضل الممارسات في التعليم الجامعي، من خلال توفير منتدى لقطاع التعليم الجامعي، لمناقشة التطورات في انتقال الطلاب، ودعم تنفيذ استراتيجية التنقل، وبناء شبكة دعم الأقران، لتعزيز استمرار التطوير المهني لموظفي التعليم الجامعي.

- حشد الدعم والتأييد الجماعي والجماهيري، من خلال إنشاء قاعدة معلومات شاملة على الإنترنت، وربطها بمصادر المعلومات والموارد ذات الصلة بالتنقل إلى الخارج، والدعاية والدعم للسياسات المؤسسية الوطنية بشأن التنقل، وتقديم الدعم لبناء شراكات واتفاقيات متبادلة مع أسواق جديدة.

ج- تنفيذ الاستراتيجية: أسند تنفيذها للعديد من الجهات ذات الصلة، على أن تتولى التوجيه والمتابعة وتقييم نتائج التطبيق، منها: مجلس استراتيجية التنقل إلى الخارج، الذي يضم مؤسسات التعليم الجامعي الوطنية، والإدارات المخولة، ومؤسسات التعليم الجامعي الشريكة، والقطاعات الفاعلة في الحراك الطلابي، بما في ذلك المجلس الثقافي البريطاني، والاتحاد الوطني لطلاب جامعة سنغافورة الوطنية، ومجلس المملكة المتحدة لشئون الطلاب الدوليين، الذي يناط به مسؤولية مراجعة الاستراتيجية وخطتها عملها بانتظام، للتأكد من أن الأهداف لا تزال ذات صلة باحتياجات قطاع التعليم الجامعي والمجتمع.

كما أنه في سياق دولة السياسات والاستراتيجيات، تقدم أستراليا نموذجاً رائداً في تبني سياسات وخطط تراكمية واضحة لتدويل التعليم الجامعي، تركز على التنسيق المؤسسي والحكومي، والتوافق مع التوجهات العالمية في التدويل، كما تقدم هذه الاستراتيجية دروساً مهمة في مجالات عديدة في مقدمتها: سياسات الهجرة، وضمان الجودة، وسلامة الطلاب الدوليين ودعمهم، وتعزيز فرص التنقل للطلاب المحليين، وتدويل المناهج الدراسية. وتبدو جهود الجامعات الأسترالية واضحة في هذا الصدد إذا علمنا أن التعليم الدولي يشكل ثالث أكبر صادراتها، فقد حقق عام (٢٠١٠) حوالي (١٧) بليون دولار، كما شغل الطلاب الدوليون ما يقرب من (٢٠٪) من المقاعد الجامعية، وبالتالي يشكل التعليم الدولي أحد أبرز مصادر تمويل الجامعة الأسترالية، فما يقرب من (١٥٪) - كما سبقت الإشارة- من مصادر تمويلها يأتي من تحصيل الرسوم الدراسية من الطلاب الدوليين. (Shaw, 2014:1) ليس هذا فحسب بل تشير دراسات (OECD) أن أستراليا غالباً ما تستحوذ على أعلى نسبة من الطلاب الدوليين في برامج التعليم الجامعي. (Mak, 2010:365) فقد شهد التعليم الدولي الأسترالي نمواً ملحوظاً منذ فترة الخمسينيات، مع ظهور Colombo Plan for Cooperative Development in South and Southeast Asia، وبموجب هذا الخطة القائمة على التعاون والشراكة الدولية وفرت الحكومة الوطنية الرعاية والفرص التعليمية لكثير من الطلاب الأجانب في أستراليا.

ويمكن إلقاء الضوء على أبرز ملامح سياسات أستراليا وخططها للتدويل، والمرتكزة على التعاون والتكامل مؤسسياً ووطنياً ودولياً، على النحو الآتي:

أ- سياسات الهجرة: بحلول عام (١٩٩٨) تضاعفت أعداد الطلاب الدوليين في الجامعات الأسترالية، خاصة بعد إلغاء نظام الحصص التي كانت مرصودة لطلاب كل دولة، إضافة إلى أن حوالي ربع الطلاب الدوليين في الجامعات الأسترالية يدرسون عن بعد، من خلال اتفاقيات تعاون وشراكة مع عدد من الجامعات الأجنبية، ولتفعيل التدويل اتجهت أستراليا إلى العمل على مرونة قوانين الهجرة وقبول طلبات الإقامة الدائمة، بما يحقق جذب المواهب البشرية، وما بين منتصف عام (١٩٩٠) وحتى عام (٢٠٠٠) زادت نسبة المهاجرين المهرة إلى أستراليا من (٢٩٪) إلى أكثر من (٥٠٪)، وبحلول عام (٢٠٠٤)، كان حوالي ثلث الطلاب الدوليين قد حصلوا على وضع الإقامة الدائمة، مما انعكس على أعلى نسبة التحاق بالتعليم الجامعي وتدويله في هذه الفترة. (Shaw, 2014:3-5)

ب- ضمان الجودة: في عام (٢٠٠٥) ركزت أستراليا، وبالتعاون مع المؤسسات الأجنبية، على محور آخر في خططها وهو ضمان الجودة للتعليم الدولي، بما في ذلك التعليم عن بعد والبرامج المزدوجة، ولتحقيق ذلك تأسست "استراتيجية الجودة من أجل زيادة شفافية خيارات التعليم"، وأعقب ذلك عام (٢٠٠٨) إنشاء (AusLIST)، وهي قاعدة بيانات تقدم معلومات للطلاب الأجانب حول الضوابط والمعايير التعليمية الأسترالية، وبحلول النصف الثاني من عام (٢٠٠٨)، التحق أكثر من (٦٠) ألفاً من الطلاب الدوليين في التعليم الجامعي الأسترالي، وفي سياق ضمان جودة التعليم الدولي وضعت أستراليا "إطار التعليم الدولي الأسترالي"، الذي ينهض على: الشراكة بين الحكومة والمؤسسات والجهات الخاصة ومقدمي الخدمات التعليمية للطلاب الأجانب، ووضع مدونة وطنية تنظم الممارسة، وتحدد التزامات مقدمي الخدمات ومعايير الخدمات الطلابية والدعم، كما تضمن الإطار سجل دول الكومنولث للمؤسسات والبرامج المقدمة للطلاب الأجانب (CRICOS)، وهو قاعدة بيانات تضم معلومات عن (١٢٠٠) مؤسسة تعليمية، إضافة إلى إنشاء صندوق ضمان لرعاية الطلاب الدوليين.

ج- سلامة الطلاب الدوليين: من خلال التركيز على أوجه القصور والتحديات التي تواجههم، وكيفية مساعدتهم لتحقيق كامل إمكاناتهم، وقد برز ذلك في شكل قانون وخطط للوقاية مما يقع في المجتمع من حوادث متفرقة ضد بعض الطلاب الأجانب.

د- دعم الطلاب الدوليين: إذ نصت الاستراتيجية على أنه: "يجب على الجامعات الأسترالية أن تتجاوز الأسس المنطقية التجارية للتدويل إلى رفاهية الطلاب الدوليين"، ليس فقط من أجل العلاقات العامة، أو الترويج للطلاب الدوليين المحتملين، وإنما لإحداث حالة من الرضا بين الطلاب الأجانب، فلا يمكن ببساطة أن يعترف هؤلاء الطلاب ببرامجها وينجحون في التأقلم مع بيئتهم الجديدة دون توفر الدعم الكافي لهذا

الانتقال، خاصة فيما يتعلق بمعرفة الطلاب بالخدمات وسهولة الوصول إليها واستخدامها.

هـ- تعزيز فرص التنقل/ الحراك الدولي للطلاب المحلي: وهو ما ترتب عليه فعلياً زيادة المنح الدراسية وتأشيرات السفر في الفترة ما بين (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)؛ حيث ارتفع عدد الطلاب الذين حصلوا على خبرات دولية من (٧٢٨٢) طالباً وطالبة إلى (١٠٧١٨) طالباً وطالبة، إضافة إلى حوالي (٢٠٠٠) تجربة خارجية، دون الفصل الدراسي الكامل في عام (٢٠٠٧)، كما تم التركيز على تعزيز المزيد من التكامل بين الطلاب المحليين والدوليين، خاصة في مجال تحسين الكفاءات بين الثقافات، من أجل إعدادهم لأسواق العمل العالمية.

و- تدويل المناهج الدراسية: وهنا تم التأكيد على أن تكون المناهج الدراسية متكاملة وتصل إلى المنزل، والتركيز على إكساب الطلاب المعارف والاتجاهات والمهارات اللازمة للمواطنة العالمية، والتغلب على بعض الحواجز الثقافية للاتصال بين الطلاب المحليين والدوليين؛ حيث اتضح أن الطلاب الآسيويين والأستراليين يفضلون عدم الاختلاط والعمل مع بعضهم، لأسباب تتعلق بالحواجز المحتملة للغة، والبرجماتية، والصور النمطية السلبية للثقافة وغيرها. الأمر الذي يستلزم تنفيذ الدورات والبرامج المتخصصة، للتغلب على مثل هذه المعوقات، ولتنمية القدرة لدى الطلاب بل وهيئة التدريس للتعامل مع التنوع الثقافي واللغوي، والذي يبدو جلياً أثناء العمل الجماعي، وفي الفصول الدراسية. (Shaw, 2014:7-11)

وبوجه عام، هناك الكثير من النماذج التي تؤشر على هذا التوجه الحديث نحو تبني سياسات واستراتيجيات للتدويل تنهض على التعاون والتكامل وطنياً ودولياً، ومن ذلك - على سبيل المثال - اليابان، فقد تبنت مثلاً: The University of Tokyo عام (٢٠٠٥) خمس استراتيجيات لتدويل التعليم الجامعي، ضمن الاستراتيجية الوطنية، ممثلة في: تقديم خدمة تعليمية دولية عالية المستوى، وتعزيز أنشطة البحوث، من خلال تعزيز شبكات البحوث الدولية، ودعم وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي، وتعزيز البنية التحتية، لتعزيز التدويل الداخلي، وأخيراً صياغة خطة تدويل طويلة الأجل. (Zolfaghari, et al., 2009:4-5) أما ماليزيا فقد وضعت لنفسها طموحاً بأن تكون مركزاً عالمياً في تدويل التعليم الجامعي، ولتحقيق ذلك وضعت خطة استراتيجية على مرحلتين، ضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي الماليزي، المرحلة الأولى تمتد من (٢٠٠٧-٢٠١٠) وتضمن الهدف في هذه المرحلة بناء الاعتراف العالمي، وتسويق الخريجين، وجذب الطلاب الدوليين، والابتكار من خلال البحث والتطوير. الأمر الذي يساعد في نهاية المطاف في بناء العلامة التجارية وسمعة ماليزيا بأنها مقدم التعليم الدولي. أما المرحلة الثانية من الاستراتيجية فتمتد من (٢٠١٠ - ٢٠١٥) وتمثل الهدف من التدويل في أن تكون ماليزيا مركزاً عالمياً للتعليم العالي في منطقة الآسيان، من خلال زيادة عدد الطلاب

الدوليين، ومن ثم صار الهدف المستقبلي هو جذب (١٥٠٠٠٠) من الطلاب الدوليين بحلول عام (٢٠١٥)، و (٢٠٠٠٠٠) بحلول عام (٢٠٢٠). (Yee, 2014:260) وهكذا يتضح مدى صياغة وتطوير الدول والمؤسسات الجامعية لسياساتها واستراتيجياتها التديولية لما هو سائد عالمياً في مجال تدويل التعليم الجامعي بمفرداته المختلفة، وبالارتكاز على التعاون والشراكة الوطنية والدولية.

٢- البعد التسويقي:

في سياق تبني سياسات واستراتيجيات تنظيمية شاملة وموجهة دولياً، يبرز تبني استراتيجيات تسويق تحقق دولنة التعليم الجامعي؛ حيث تعزيز الشراكة من جهة، والقدرة على الانتشار والمنافسة من جهة أخرى. وفي هذا الصدد تؤكد الأدبيات على أن أية مؤسسة تسعى إلى تأكيد توجهها بالسوق عليها أن تباشر عدة أمور، منها: إدارة المنافسة، وهو ما يستلزم تحديد الأهداف التنافسية ورصد المنافسين وتخطيط العمليات التسويقية برؤية واضحة لما تفعله المؤسسات المنافسة، وإدارة النشاط التسويقي من منظور منفتح إطاره السوق العالمي الأوسع، كذلك التعامل مع السوق المحلي بمنظور عالمي والعكس تأكيد الهوية عند الانطلاق إلى الأسواق العالمية، وتطوير أجهزة وأدوات التسويق وتنمية قدرات القائمين عليها، فضلاً عن نشر فكر التسويق ومفاهيم إرضاء المستفيدين بين جميع العاملين بالمؤسسة، علاوة على تنمية سياسات وآليات لضمان جودة الخدمات المقدمة وتحسينها باستمرار. (السلمي، ٢٠٠٢: ٨٥)

وتؤكد مؤشرات الواقع بالنسبة لكثير من الجامعات على أن جذب الطلاب الأجانب يشكل مسألة بقاء على قيد الحياة في سوق عالمية شديدة التنافس، كما هو الحال في دول مثل: أستراليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ففي أستراليا - على سبيل المثال- انخفض التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم الجامعي في الفترة من (١٩٨٧-١٩٩٧) بنسبة (٣١٪)، في حين تزايدت أعداد الطلاب المقبولين في نفس الفترة بنسبة (٢٩٪)، كما أجبرت الجامعات على ارتياح مداخل جديدة موجهة بالميزانية، واستخدام استراتيجيات تسويقية تحقق توفير الموارد اللازمة، خاصة من خلال جذب الطلاب الدوليين؛ حيث أصبحت رسوم دراستهم بمثابة مفتاح البقاء على قيد الحياة للجامعات الأسترالية. (Haigh, 2014:8)

والواقع أنه خلال العقدين الأخيرين شهدت السوق الدولية للتعليم الجامعي تغييرات مهمة على المستويين: الإقليمي والعالمي، ففي أوروبا -على سبيل المثال- ازداد التنقل الدولي منذ عام (١٩٩٩) مع "عملية بولونيا"، وأصبحت أوروبا بفضل برنامج التبادل (ERASMUS) بوتقة انصهار للطلاب. كما أن الدول الآسيوية، التي كانت لفترة طويلة المستهلك الرئيس للتعليم الجامعي في الخارج، اندفعت بدورها نحو تغيير استراتيجياتها في محاولة لكسب المزيد من القوة الفكرية والسوقية، فضلاً عن الاستثمار في المؤسسات الخاصة، من أجل جذب أفضل الطلاب الدوليين، وعلى الصعيد العالمي ظهر فاعلون جدد



في السوق الدولية في مجال التعليم الجامعي، كانت طموحاتهم بداية تسعى إلى مجرد الحصول على دور أكثر أهمية في مجال التعليم والبحث، إلا أنهم الآن يظهرون بقوة في سوق التنافس العالمي، ففي عام (١٩٨٨) كانت الصين - على سبيل المثال - مساهمًا طفيفًا في حجم المعرفة دوليًا، وتوفر أكثر قليلا من (١٪) من المواد العلمية، وفي أواخر عام (٢٠٠٠) قفزت مساهمة الصين إلى حوالي (١٠٪)، بل وأصبحت في مقدمة المساهمين في حجم المعرفة العالمية، كما طورت بشكل كبير العديد من الدول من قدرات بحوثها العلمية، مثل: تايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتركيا، والهند، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، ومصر، والبرازيل. (Loyola, 2013:1256)

ولعل من النماذج العملية أيضًا لتوجه الجامعة المعاصرة نحو تبني سياسات واستراتيجيات تسويقية دولية، تحقق لها العديد من الأهداف الأكاديمية والاقتصادية، حالة المملكة المتحدة وفرنسا. فعلى صعيد المملكة المتحدة تبنت في استراتيجيتها التسويقية - كما سبقت الإشارة - التأكيد على أهمية وجود قناة فضائية تعمل على تسويق التعليم الجامعي، وتقدم المعلومات اللازمة للدراسة في الداخل والخارج. (Newman; Graham, 2013:6) كما تعد فرنسا واحدة من الدول التي شرعت في أن تكون مؤسساتها الجامعية بيئة جاذبة عالميًا، وأن يكون لها موضع قدم في تسويق الخدمات الجامعية؛ حيث تقدم فرنسا العديد من المزايا والدعم للطلاب الدوليين، ومن ذلك أنه يمكنهم وفق ضوابط معينة الحصول على الخدمة التعليمية بنفس تكلفة الطلاب الفرنسيين، كما أن التكلفة ليست في ارتفاع. (Loyola, 2013:1258)

كما تأتي فنلندا وهولندا بدورهما كحالة أخرى في تبني استراتيجيات تسويقية تحقق لهما دولنة التعليم الجامعي، فعلى صعيد فنلندا نجدها تتبنى استراتيجية للمفترقة من (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) يعد من أبرز مرتكزاتها تفعيل تسويق التعليم الجامعي عالميًا، من خلال إسناده إلى خبراء في التسويق، وعن قناعة من أن ذلك يحسن فرص التعاون مع أفضل مؤسسات التعليم الجامعي الدولية، كما يحسن فرص تحديد المتطلبات القانونية للاستفادة من المتخصصين تجاريًا ودوليًا، خاصة في الاقتصاديات الناشئة في آسيا والشرق، كما انطوت الاستراتيجية على زيادة الاعتراف بالعلامات التجارية **Brand Recognition**، والتحفيز، ودراسة السوق وتحديد رغبات المستفيدين في المستقبل القريب، والجهات التي يمكن التصدير إليها، والفاعلة في الشراكة التسويقية. فقد أدركت الاستراتيجية الفنلندية أن زيادة الأنشطة التجارية التعليمية عبر الحدود تتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان جودة التعليم المقدم، خاصة من خلال الالتزام بالمبادئ التوجيهية التي أقرتها (OECD)، و(UNESCO)، والتي تشمل كل مقدمي الخدمات الجامعية، فضلًا عن البلدان التي تتلقى الخدمات، الأمر الذي يتطلب أدوات جديدة للترويج، تتناسب ونوعية كل خدمة. (The Ministry of Education, 2009:39-42)، ولم تختلف هولندا كثيرًا في استخدام استراتيجيات تسويق موجهة دوليًا، ومن ذلك - على سبيل المثال - **University of Twente**، فقد بدأت قيادتها وأساتذتها مبكرًا في التركيز على التدويل، من خلال إنشاء

centralized international office الذي جلب الكثير من الأفكار الجديدة للجامعة، كما أنيط بهذا المكتب الدولي مساعدة الطلاب الأجانب، والمشاركة في إجراءات تحسين صورة الجامعة واستراتيجية التسويق، وإيجاد المزيد من برامج التبادل، وجذب الطلاب الأجانب، والتركيز في التسويقي على دول مثل: الصين، والمكسيك، والهند، وإندونيسيا، واليونان، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وروسيا، كما كان للمكتب الفضل في تأسيس برنامج إدارة الأعمال الدولية باللغة الإنجليزية لطلاب درجة البكالوريوس.

(Dinesh, 2010:40-41)

وبالإضافة إلى استراتيجيات التسويق المرتكزة على فتح مكاتب أو الاستعانة بالخبراء أو بالتكنولوجيا، تشير الأدبيات إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي تتبنى اليوم أيضاً استراتيجية التسويق المرتكزة على الطلاب الدوليين، فقد تأكد أن توفير الرعاية والاهتمام بتجربة التعلم لديهم وبناء علاقة جيدة معهم ومعاملتهم كسائحين جلب قيمة كبيرة، كما ثبت أن خبراتهم الجيدة والسارة وانطباعاتهم الإيجابية في الحرم الجامعي وعن البلد المضيف لم تساهم فحسب في تحسين معدل البقاء أو نتائج التعلم، بل وفي قيامهم بالتسويق الشفوي/ الطوعي للجامعة. وبالتالي تعترف الجامعات أن واحدة من أفضل الأدوات التسويقية هي التوصية الإيجابية من الطلاب الدوليين.

(Asgari; Borzooei, 2013:136 ; Yee, 2014:264)

بوجه عام، يمكن القول: أنه عندما تصبح المؤسسة الجامعية محرومة من الموارد الحيوية، فإنها تضطر إلى تبني استراتيجيات تسويق دولية تعتمد كثيراً على تغيير أنماط جمع الأموال، والانخراط في الأنشطة الموجهة نحو السوق، لتغطية نفقات تمويل العملية التعليمية، ولمواجهة متطلبات السوق والمحاسبية المجتمعية، من خلال تحسين جودة خدماتها حيناً والتعاون والتحالف والشراكة حيناً آخر - وعلى سبيل المثال- تسويق المعرفة المبتكرة عن طريق البحث مثل: (براءات الاختراع، والاتفاقيات والشراكات مع المؤسسات المناظرة وغير المناظرة)، وزيادة التركيز على مجالات التعليم والبحث التي تمكن من المنافسة مثل: (الهندسة، والأعمال التجارية)، وإدخال برامج ترتبط باحتياجات سوق العمل الدولي، وتتطلب رسوماً دراسية عالية، وتوحيد المؤهلات والمناهج، واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة أساسية للتواصل العلمي، والاعتماد على التكنولوجيا، كما هو الحال في ظهور الجامعات الافتراضية التي تقدم برامجها على الإنترنت، وغيرها من أنشطة التسويق التي تحقق البقاء والشراكة والمنافسة في آن واحد.

باستقراء الاتجاه السابق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج منها:

- أن هناك اهتماماً ملحوظاً من الجامعة المعاصرة بوضع سياسات واستراتيجيات لتدويل التعليم الجامعي عابرة للحدود، وبالارتكاز على تعزيز فرص التعاون والتكامل الدولي، كمرونة تشريعات السفر والهجرة والدراسة، وسلامة الطلاب الدوليين، وتعزيز فرص

الحراك الطلابي والبحث العلمي وغيرها. وهو ما اتضح من خلال استعراض بعض النماذج العالمية، كالمملكة المتحدة وأستراليا واليابان وماليزيا.

- أن مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تم استعراضها كنماذج عملية لهذا الاتجاه الحديث تتقاسم فيما بينها الطابع الدولي، وشمولية التدويل، والشراكة والتعاون وطنياً ودولياً، وذلك في صياغتها أو تنفيذها، وفي توحيد معايير إنجاز الخدمة الجامعية أو آليات تقديمها.

- أن الجامعة المعاصرة انخرطت في العديد من أنشطة التسويق الموجهة دولياً، من خلال استراتيجيات وخطط مرنة، تنهض على الشراكة والتفاهم الدولي، والاستغلال الجيد لتقنيات الاتصال المتطورة، ومن ذلك: خفض تكاليف الدراسة، وإنشاء مراكز متخصصة في التسويق، وتدريب الطلاب على التسويق، وغيرها من الآليات التي تشكل صلب استراتيجيات تسويق التعليم الجامعي وتدويله.

**الاتجاه الثاني: تبني هياكل وبنى ومبادرات تنظيمية تعزز تدويل التعليم الجامعي:**

لعل من ملامح هذا الاتجاه ومبرره في آن واحد هو أن اهتمام الجامعة المعاصرة بقضية تدويل التعليم وتسويقه دفعها إلى تطوير هياكل وعمليات الإدارة الجامعية، ومتطلبات التخرج، وبالتنسيق والشراكة على المستوى الوطني والدولي، متضمناً ذلك إنشاء مراكز/ مكاتب متخصصة للترويج والتسويق والتدويل، والشراكة مع المؤسسات الخارجية ذات الخبرة، كما انصب التركيز على الهياكل التنظيمية المدعومة تكنولوجياً، وتشارك استخدام/ تأسيس البنى التحتية، وتمهين الإدارة الجامعية، والاعتماد على الإدارة الاستراتيجية، والخطط الاستباقية، وتوحيد/معادلة الشهادات الجامعية والاعتراف وغيرها، مما يسفر في النهاية عن تدويل يتسم بالسرعة والفعالية. وهو ما قد يتضح من خلال استعراض بعض صور هذا الاتجاه، منها:

١- إنشاء كيانات إدارية وأكاديمية تعزز تدويل التعليم الجامعي:

سارعت الكثير من الجامعات إلى التعاون والتكامل من خلال إنشاء وتطوير كيانات إدارية وأكاديمية متخصصة، يقع على رأس مهامها تيسير تحقيق الجودة والتميز، والتعاون والشراكة إقليمياً ودولياً، إضافة إلى التنسيق مع المنظمات الدولية/ العالمية مثل: (UNESCO)، و(OECD)، ومن ذلك - على سبيل المثال:

أ- رابطة الكليات والجامعات الأمريكية:

**Association of American Colleges and Universities (AAC & U)**  
وتضم ما يقرب من (١٣٠٠) جامعة وكلية أمريكية، وهي تعمل على رعاية مشاريع ومبادرات دعم التعلم الحر في الكليات والجامعات الأمريكية، خاصة من حيث المسؤولية المجتمعية، وإعداد الطلاب للتعامل مع سوق عالمي، من خلال التركيز على الابتكار والتميز والتدويل والعالمية، كما أنها تعمل كحلقة وصل ومحفز وميسر لأعضاء هيئة

التدريس والقيادات والإداريين وغيرهم من أصحاب المصلحة. (AAC & U, 2013:15)

ب- مجلس المملكة المتحدة لشئون الطلاب الدوليين UK Council for International Student Affairs (UKCISA)، ويأتي على رأس مهامه: تقديم المعلومات عن الجامعات والكليات والمدارس، ونظام التأشيرات والإقامات والعمل، ومتطلبات الدراسة في المملكة، كما يقدم دورات تدريبية باستخدام تقنيات الاتصال عن بعد، إضافة إلى الرصد والتأثير على سياسة الحكومة وقطاع التعليم، من خلال الاتصال الوثيق مع كبار المسؤولين وصانعي السياسات، وأعضاء البرلمان والمنظمات الشريكة، كذلك دعم وتوسيع شبكة من الأعضاء والشركاء ملتزمة بالمثل العليا للتعليم الدولي، وعلى أعلى مستوى من الدعم للطلاب الدوليين، لتشجيع المزيد من التنقل داخل المملكة وخارجها، وأخيرًا العمل على ضمان الجودة، من خلال الدعم من الأمناء والموظفين المتخصصين، لتحقيق إدارة فعالة للموارد، بما يمكن من تقديم خدمات ذات قيمة عالية. (UKCISA: 2015)

## ٢- الاعتماد على الهياكل والمبادرات المدعومة تكنولوجياً:

يشكل الاعتماد على الهياكل والبنى التنظيمية والمبادرات المدعومة تكنولوجياً القوى المركزية للتدويل اليوم؛ حيث يتطلب التعاون الدولي في مجال التعليم الجامعي تعظيم الاستفادة من هذه التكنولوجيا في تطوير البرامج الدراسية وأساليب تدريسها وطرق تسليمها، وفي تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم الجامعي والشركاء، مع تنظيم هذه الشبكات ودعمها، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها، والاهتمام بالتعليم عن بعد (كالتعليم الافتراضي، والتعلم الإلكتروني، والجامعات الافتراضية) وغيرها من صور إدماج هذه التكنولوجيا في دعم تدويل التعليم الجامعي. (هلال، نصار، ٢٠١٢: ٢٢٧-٢٢٨)

وقد برزت استفادة التعليم الجامعي من تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جملة من المسارات، ومن ذلك:

أ- تنوع أنماط عملية التعليم والتعلم وتطوير الأدوار المرتبطة بها، بما سهل من تدويل التعليم وانتشاره، واختصار تأثير عاملي الزمان والمكان، وتحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة، وبالتالي منح تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فرصة كبيرة لتدويل التدريس، والمشاركة في البحوث، من خلال الشبكات الإلكترونية، والتعاون مع الخبراء في الدول الأخرى، فضلاً عن توفير فرص الحصول على المعلومات من مختلف قواعد البيانات والمواقع في العالم، وتقديم الدورات والمقررات عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى إلى إدخال إمكانات جديدة للتعلم التفاعلي والتدريس وأدوار المعلمين، وبحيث أصبحت فرص التسليم والوصول دوليًا تنمو بسرعة، إضافة إلى سرعة تحقيق ذلك على المستوى المحلي، بجانب المستوى الإقليمي أو مجموعة الدول المتجاورة جغرافيًا. (Knight, 1999:227)

ولعل من النماذج التعليمية المعاصرة والبارزة في هذا المجال، والتي انتشرت دوليًا، هو "التعلم الإلكتروني" E-Learning، الذي يتسم بمرونته وسرعة تنفيذه وملاءمته لمختلف الفئات العمرية والتخصصات الأكاديمية، وقلة تكلفته مقارنة بالتعليم التقليدي، وارتكازه على فلسفة حق الفرد في الوصول إلى المعرفة حتى ولو كانت بعيدة، وتدفق المعلومات إلى المتعلم بالمشاهدة وعن بعد. (أحمد، ٢٠١١: ٢١٠٥) وتشير الشواهد أنه على مدى العقد الماضي ازداد بشكل كبير عدد الجامعات والكليات التي تقدم/تتشارك - على سبيل المثال- دورات وبرامج التعلم الإلكتروني على الإنترنت، الأمر الذي ترتب عليه بدوره زيادة مبادرات الأساتذة والمدرسين، فضلًا عن زيادة وعيهم بالأدوار الإلكترونية الجديدة، كالوعي بالقضايا المرتبطة بالمعلومات المعقدة، وبقضايا التدويل والعالمية في البرامج والدورات، كما أنه في سياق معايير الجودة العالمية اتجهت الجامعات إلى أن تجعل التميز في استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمة التعليمية شرطًا من شروط الجودة والتوظيف، ومن ذلك مثلاً: ما حدده برنامج الخدمة في تايوان؛ حيث حدد (٢٧) وحدة مقارنة مرجعية في برنامج التعلم الإلكتروني، والتي اعتبرها ضرورية لضمان التميز في التدريس عبر الإنترنت، وكشروط لنيل شهادة الخدمة. (Chang; et al., 2014:73-75)

ب- تشارك مصادر المعرفة والتعلم مع المؤسسات المناظرة وغير المناظرة: ولعل من مظاهر ذلك ربط المكتبات الإلكترونية الأكاديمية بالجامعات بمكتبات المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المناظرة وغير المناظرة، من خلال اتفاقيات شراكة وتعاون، ومن ذلك - على سبيل المثال- مصر؛ حيث تم إنشاء الوحدة المركزية للمكتبات الرقمية ويمكنها المكتبات الجامعية، وشمل ذلك إنشاء تجمع للجامعات المصرية، للاشتراك في قواعد بيانات المكتبات الرقمية، ويتيح هذا النظام البحث عن أحد المقتنيات ومعرفة المكتبات الموجودة بها لاستعارته، والاشتراك في قواعد بيانات المكتبات الرقمية. (اليونسكو، ٢٠٠٩: ٢٣)، ولعل مما يساعد على ذلك هو شبكة الجامعات المصرية، التي تربط الجامعات المصرية بالشبكة الأوروبية الأكاديمية والبحثية، وهي شبكة مخصصة لخدمة الباحثين والأكاديميين على مستوى العالم.

ج- إنشاء شبكات وقواعد معلومات متطورة: بما يخدم العملية التعليمية والإدارية بالمؤسسة الجامعية، فكل الجامعات تقريبًا تتشارك/تمتلك اليوم نظامًا للمعلومات الإدارية، يقع على رأس أولوياته إدارة المعلومات المتعلقة بأنشطة التدويل؛ حيث جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بأهداف التدويل وخطته وكيفية إدارة أنشطته بنجاح، ومن ذلك مثلاً: نظام المعلومات الوطني في الأردن، وهو نظام لا مركزي تشارك فيه كافة المؤسسات الوطنية، ويرتكز على الإنترنت لنقل المعلومات وتبادلها. وهناك الإنترنت الداخلي في تونس، وهو يؤمن التواصل الإلكتروني بين وزير التعليم ورؤساء الجامعات ومدراء العموم، لبحث المواضيع المشتركة، إضافة إلى نظام الربط المالي والأكاديمي في عمان، الذي يهدف إلى تنظيم الأوضاع الأكاديمية والمالية للطلاب المبتعثين داخليًا أو خارجيًا. (اليونسكو، ٢٠٠٩: ٢١)

ولعل حالة تكشف عن اعتماد الجامعة المعاصرة على هياكل وبنى تنظيمية مدعومة تكنولوجياً، ما يتمثل في: **The Zagreb School of Economics and Management (ZSEM)** وهي مؤسسة للتعليم العالي في كرواتيا، وذات شراكة مع **John Carroll University** في الولايات المتحدة. وقد تبنت (ZSEM) الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدويل في صلب رسالتها؛ حيث تضمنت: "نقل القيم والمعارف والمهارات التي يحتاجها الطلاب للنجاح على المدى الطويل في عالم الأعمال المعولم، والوصول لكل من الطلاب وهيئة التدريس وأصحاب المصلحة فيما وراء الحدود الوطنية، من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات". وعملياً قامت (ZSEM) بتوظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في أنشطتها وخدماتها، خاصة في مجال التعلم الإلكتروني **E-Learning**؛ حيث تعد (ZSEM) منذ عام (٢٠٠٢) من الرواد في كرواتيا في استخدام التعلم الإلكتروني، بل وجعل استخدام **Learning Management System (LMS)** إلزامياً في جميع المقررات المقدمة، وتوفير كل ما يلزم للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية الجديدة، مما وفر الفرصة لتحفيز حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير المناهج وفقاً للضوابط والمعايير الأوروبية، ومعايير الجودة العالمية لتعليم إدارة الأعمال. ولعل أحد أوجه التعلم الإلكتروني وتوظيف التكنولوجيا وتوفير البنية الهيكلية المناسبة هو مؤتمرات الفيديو **Videoconference**؛ حيث وفر استخدام (ZSEM) لهذه التقنية الفرصة للطلاب لسماع المحاضرات من كبار الخبراء في العالم، كما حدث في عام (٢٠٠٤) عند استماع الطلاب والأساتذة لمحاضرة لرئيس مجلس إدارة جامعة **John Carroll University** كما قدمت مقررات في التسويق والإدارة عبر مؤتمرات الفيديو، وبالتعاون مع الجامعة السويدية **Swedish University Mälardalen** فقد كان أحد الأساتذة السويديين من كلية الحاسبات يلقي محاضرة كل أسبوع طوال الفصل الدراسي في مقرر "مقدمة في إدارة مشاريع البرمجيات"، الذي تم تطويره مع هذه الجامعة، ويتفاعل معه الطلاب الكرواتيون عبر تقنية (WebCT)، و(Skype)، وبعد إنهاء المقرر حصل طلاب (ZSEM) على شهادة من الجامعة السويدية تفيد أنهم اجتازوا المقرر، برغم أن الغالبية لم يسبق لها أن زارت السويد. (Magzan; Maslac, 2009:3-5) وهو الأمر الذي يكشف أيضاً عن أن الاعتراف المتبادل والتكافؤ في البرامج يمثل خطوة مهمة في عملية التدويل.

### ٣- رفع قدرات التعامل الدولي ومهاراته لدى الموارد البشرية:

يرتكز نجاح استراتيجية ما لتدويل التعليم الجامعي، فضلاً عن تحقيق الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، على توافر مواقف واتجاهات إيجابية وقدرات ومهارات كافية في هيئة التدريس والجهاز الإداري والطلاب، لزيادة قدراتهم الثقافية للتعامل مع التدويل بوجه عام، والتدويل الداخلي كأحد الممارسات المعاصرة في تدويل التعليم الجامعي بوجه خاص. وفي هذا الصدد تأخذ جهود المؤسسة الجامعية المعاصرة في مجال التدريب

والتوعية العديد من الصور، مثل: تيسير فرص التنقل، وورش العمل، والبرامج التدريبية التثقيفية والتخصصية واللغوية، والمنح والبعثات، وإجازات التفرغ للعمل أو البحث، وتشجيع جهود ومبادرات التعاون والشراكة أمام الموارد البشرية مع الأطراف الخارجية، وبناء مواقع إلكترونية توفر المعلومات اللازمة وغيرها.

فقد أكدت الأدبيات أن كثيرًا من أعضاء هيئة التدريس ليسوا على علم بالاستراتيجيات التربوية المتخصصة ثقافيًا، حول كيفية الاستجابة بطرق حساسة ثقافيًا، وبالتالي فإنهم يفتقرون عادة إلى القدرة على التواصل بنجاح، والعمل مع المتعلمين من ثقافات أخرى، وهو ما يستلزم من الجامعة المعاصرة أن توفر نموذجًا للكفاءة بين الثقافات، يعتمد بشكل أساس على ثلاثة عناصر هي: الاتجاهات، والمعرفة والفهم، والمهارات، الأمر الذي من شأنه مساعدتهم على التدريس والشراكة دوليًا. (Gopal, 2011:373)

في هذا السياق، قامت -على سبيل المثال- University of Canberra الأسترالية بتنفيذ ورشة عمل تدريبية حول: "Engaging and Building Alliance across Cultures" للحد من حواجز التواصل بين الثقافات، ولتطوير الوعي والمهارات والمواقف الإيجابية، وتسهيل استيعاب الاختلافات الثقافية والتعددية اللغوية وغيرها، لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الفصول الدراسية، خاصة عندما يتعامل التدويل مع الفصول الافتراضية أو نمط التدويل الداخلي. (Mak, 2010:365- 366) كما قامت The Zagreb School of Economics and Management (ZSEM) وهي مؤسسة للتعليم العالي في كرواتيا - كما سبق الإشارة - بمجموعة من الدورات التدريبية في مجال (LLL) life-long-learning من خلال زيادة وعي الطلاب بأهمية (LLL). كما يقدم مركز التعليم التنفيذي العديد من البرامج والندوات، لتحسين المهنية في مجال الإدارة والتسويق، ويتم تطوير هذه الندوات وتنفيذها بالتعاون مع كبار الخبراء المحليين والدوليين، وفي إطار الاحتياجات المعاصرة للسوق العالمية، وفي فبراير عام (٢٠٠٩) كان هناك (١٥) ندوة مقررة، يحاضر فيها كبار العلماء من العديد من الدول، خاصة من الولايات المتحدة وأوروبا، إضافة إلى ذلك أنشأت (ZSEM) العديد من Centers of Knowledge، وهي نقطة أخرى في مبادرات التدويل، لتحفيز التبادل وابتكار المعرفة بين الخبراء الكروات والدوليين، ومن ذلك مثلاً: Japanese Center الذي تأسس عام (٢٠٠٣) وانصبت أنشطته على التعليم، والتدريب، وجمع وتوفير المعلومات، والبحوث والنشر، وربط المجتمع الأكاديمي الثقافي والتجاري في كرواتيا واليابان، من أجل إدماج مجتمع الأعمال الكرواتي مع سر النجاح الاقتصادي الياباني، وينظم المركز الياباني باستمرار ندوات "كايزن"، لفهم فلسفة الإدارة اليابانية، إلى جانب هذا المركز هناك أيضًا:

Center for European Studies ; Center for Business Ethics; Center for American Studies وغيرها من المراكز. (Magzan; Maslac, 2009:7)

في الإطار ذاته، اتجهت الكثير من الجامعات إلى إحداث تغييرات هيكلية وتنظيمية، لتحسين قدرات الموارد البشرية في مجال التدويل، يظهر ذلك في استحداث الإدارات والمراكز والمناصب الجديدة لتلبية جهود التدويل. فقد أصبحت القيادة العليا للجامعة تمتلك اليوم ملفًا شاملاً للتدويل، كما استحدثت بعض المناصب مثل: نائب رئيس الجامعة لشئون التدويل، وهو "مدير التدويل"، والمسئول المباشر عن جهود التدويل، من حيث تنفيذ الاستراتيجية، ومتابعة مدى تحقيقها لأهداف التدويل. (Yee, 2014:263) إضافة إلى تغيير أدوار وممارسات إدارة الموارد البشرية؛ حيث أصبحت موجهة بالتدويل.

وغالبًا ما تهدف برامج التدريب والتنمية المهنية في سياق التدويل إلى زيادة التنوع في طرائق التدريس، وتنمية الوعي والفهم، وتعزيز القيم الثقافية لدى الطلاب، وفهم "سلوكيات الفصول الدراسية"، وتعزيز التفاهم حول شروط إيجابية الاتصال والتواصل بين الثقافات، والتنمية العملية لمهاراته، كما يشارك أفراد الجهاز الإداري والدعم الفني والتقني في بناء التحالفات وفي تطبيق المبادئ والأساليب العلمية للتحقق من الصحة الثقافية. كذلك تدريب وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التعاطف مع الصعوبات المتنوعة التي يواجهها الطلاب الأجانب عند المشاركة في مجموعات إعداد التكاليف الأكاديمية، بما يسهل انخراطهم في أنشطة التعلم. (Mak, 2010:367)

ويرى الباحث أن تطوير اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية نحو التدويل، فضلًا عن تطوير قدراتهم ومهاراتهم، لا ينعكس إيجابًا على الطلاب فحسب، بل وعلى أعضاء هيئة التدريس أنفسهم؛ حيث يمكن أن يترتب على عدم توافقهم نفسيًا الكثير من الآثار السلبية، فهم يتعاملون مع طلاب يتسمون غالبًا بالتنوع في الخبرة واللغة والاحتياجات، وبالتالي يمكن القول: أنه أصبح عنصرًا مركزيًا في أي نظام لدعم أعضاء هيئة التدريس والموظفين بوجه عام هو التطوير المهني. لذا يجب على المؤسسة الجامعية توجيه المزيد من الاهتمام لأعضاء هيئة التدريس في سعيهم لتحسين إدماج أنشطة التعلم الجديدة، كما يجب الاعتراف بجهودهم الإبداعية ومكافأتها، واستخدامها كنموذج للممارسات الجيدة في جميع أنحاء الجامعة، خاصة وأنهم يشكلون العنصر الفارق في تحديد مدى فعالية التدويل.

باستقراء الاتجاه السابق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج منها:

- أن الاعتماد على الكيانات الإدارية والأكاديمية المتخصصة أصبح من المبادرات المهمة في الاتجاه الدولي نحو تعزيز دولنة التعليم الجامعي؛ حيث يناط بها العديد من أنشطة التدويل، كتعزيز التعاون والشراكة الدولية، والتدريب والتنمية المهنية، وصياغة سياسات تسويق الخدمة الجامعية وغيرها.
- أن التكنولوجيا أصبحت عصب نجاح تدويل التعليم الجامعي في مختلف ممارساته التدريسية والبحثية والإدارية والتسويقية عبر الحدود، من خلال توسيع شبكات المعرفة، وتوفير فرص التعلم بين الثقافات، إلى جانب السرعة وتوفير التكاليف،



وبالتالي أصبحت التكنولوجيا بمثابة أداة فعالة لدعم جهود التدويل وتنسيق أنشطته، وتقوية العلاقات مع المؤسسات في الخارج.

- وأخيرًا، أن تعزيز قدرات الموارد البشرية يعد أحد أبرز المسارات في الاتجاه نحو تبني هياكل وبنى وممارسات تنظيمية تعزز تدويل التعليم الجامعي، بل وأحد أبرز مسارات تمهين الإدارة الجامعية في هذا السياق.

### الاتجاه الثالث: التوسع في بعض أنماط تدويل التعليم الجامعي:

ينطلق التركيز على بعض أنماط تدويل التعليم الجامعي من عدة اعتبارات قد يكون من بينها، البعد التاريخي لهذه الأنماط، أو العوائد الاقتصادية والسياسية، أو فعالية استخدام التكنولوجيا الحديثة في تدويلها، ولعل في مقدمة هذه الأنماط:

#### ١- الحراك الأكاديمي (الطلاب/ الأساتذة):

يعرف التنقل/ الحراك الأكاديمي الدولي Academic Mobility في أحد جوانبه بأنه: تلك العملية التي تتضمن انتقال أعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى الخارج للدراسة، والقيام بالمهام العلمية المختلفة. (هلال، نصار، ٢٠١٢: ٢٥٦)

ولعل الجانب الأكثر وضوحًا في تدويل التعليم الجامعي، كمفهوم أكثر تعقيدًا ومتعدد الأوجه، هو التدويل الخارجي، ممثلًا أحد أبرز مظاهره في الحراك/ التنقل الأكاديمي academic mobility ، خاصة جانب حراك/ تنقل الطلاب student mobility ؛ حيث يشكل تنقلهم المظهر الأكثر وضوحًا من بين أشكال مختلفة من تدويل التعليم الجامعي، كحراك الأساتذة والموظفين، بل والقيادات الأكاديمية، كما يعد من صور التدويل التي مورست منذ العصور القديمة وأدى إلى فهم اجتماعي وسياسي أفضل بين الدول والمؤسسات، فضلًا عن تكامل الثقافات، وتبادل المعلومات والأفكار والفلسفات في جميع أنحاء العالم، ونمو الاقتصاد إلى حد كبير. (Powar , 2014:7)

وبالتالي تعد عملية الحراك الأكاديمي بوجه عام أحد صور التعاون والشراكة بين المؤسسات الجامعية أو الدول، من خلال الاتفاقيات والترتيبات الرسمية المشتركة حول تبادل وحراك الطلاب والأساتذة بل والموظفين والقيادات الأكاديمية، بهدف الدراسة أو التدريس أو تنفيذ بحوث ومشروعات علمية وخطط تدريبية مشتركة وغيرها.

وتحدد (UNESCO) حراك الطلاب الدوليين في اتجاهين بارزين هما: حراك طلاب آسيا إلى النظم الأكاديمية الرئيسية في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأستراليا، وفي ظلها اتجهت دول مثل: المملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا إلى تيسير متطلبات الحصول على التأشيرة وتعديل قوانين الهجرة، لجذب الطلاب الأجانب، رغبة في الحفاظ على القدرة التنافسية، وتحقيق المكاسب المالية، من خلال التسجيل لأعداد كبيرة من الأجانب مقابل دفع الرسوم كاملة. والاتجاه الآخر هو داخل الاتحاد الأوروبي كجزء من برامج مختلفة لتشجيع الطلاب على التنقل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

(Altbach; et al., 2009:ix-x)

وعلى صعيد برامج الحراك الطلابي عبر الحدود تصنفها (OECD) في ثلاثة أنماط واسعة، هي: (Dinesh, 2010:10)

أ- برامج التبادل قصيرة المدى التي تقدم للطلاب، ومثال ذلك: البرنامج الأوروبي للحراك الطلابي والمنح (ERASMUS) أو كما أطلق عليه لاحقاً (ERASMUS Plus)، وهو يعبر عن: (خطة عمل المجموعة الأوروبية لحراك وتنقل طلاب الجامعة)، ويدعم أكثر من (١٠٠٠٠٠٠) طالباً سنوياً في أوروبا، وهؤلاء الطلاب يدفعون رسوماً أقل من التكلفة الكاملة، وعادة يفضلون العودة إلى بلدانهم الأصلية بمجرد انتهاء الدورة.

ب- برامج تقدم لطلاب الدول الخارجية الصاعدة، وخاصة من آسيا، وعلى نحو أخص الدول التي تكون فيها الإنجليزية اللغة الأم، وغالباً ما تكون هذه البرامج ممولة ذاتياً، ويدفعون الرسوم الدراسية كاملة، كما أنهم عادة ما يسعون إلى الحصول على معلومات قيمة في هذه الدول الصناعية، خاصة تلك التي لا تتوفر أو يصعب الحصول عليها في بلدانهم الأصلية، وفي هذا النمط يتم تطبيق الفوائد في كلا الاتجاهين، فمعظم الدول المضيفة غالباً ما تركز على الرسوم الدراسية العالية للطلاب الدوليين من أجل تعظيم أرباحها.

ج- وأخيراً، برامج تقدم داخل الدول المستوردة للخدمة، وذلك بأسلوبين من الأساليب التعليمية التي تنمو بسرعة في هذا المجال، أحدهما: يتضمن افتتاح فروع للجامعات الأجنبية للدول الأعضاء في (OECD) في بلدان مثل: سنغافورة، وماليزيا، والصين، وثانيهما: استخدام أسلوب التعليم عن بعد Distance Learning.

وفيما يتعلق بالحراك الأكاديمي بوجه عام والطلابي بوجه خاص تبرز ألمانيا -على سبيل المثال- كحالة عملية مميزة؛ حيث يتم تشجيع الطلاب الألمانين للحصول على خبرة دولية، ومحاولة منح الجزء الأكبر منهم فرصة الذهاب إلى الخارج، أو على الأقل الحصول على واحد من الفصول الدراسية من الخارج، وتعمل الحكومة الاتحادية وفقاً لمسئوليتها في سياسة التعليم على زيادة التدويل عن طريق التخفيف من قواعد المنح الدراسية. (Schavan, 2008:15)

كما وضعت الكثير من الجامعات استراتيجيات متنوعة للاستفادة من البيئة العالمية الجديدة، وجذب الطلاب الدوليين، فقد أنشأت بعض الجامعات في البلدان غير الناطقة باللغة الإنجليزية العديد من البرامج والدرجات باللغة الإنجليزية، إضافة إلى اتجاه بعضها نحو إقامة شراكات، من أجل تقديم درجات وبرامج أكاديمية مشتركة ومتنوعة، فضلاً عن تشارك تطوير المشاريع البحثية. (Altbach; et al., 2009:ix-x) ومن ذلك -على سبيل المثال- مصر، فقد عقدت بعض الجامعات المصرية عام (٢٠١٢/٢٠١٣) أكثر من (١٧) اتفاقية ثنائية، تعليمية وبحثية وتدريبية، مع بعض الدول العربية والأجنبية مثل: السودان، ولبنان، وليبيا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وماليزيا، والهند، والصين وغيرها. (ج م ع، وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥) - وإن كان هذا العدد من

الاتفاقيات يبدو منخفضًا، مقارنة بعدد الجامعات والكليات المصرية- كما يأتي الكثير من الطلاب الوافدين إلى مؤسسات التعليم الجامعي المصري من بعض الدول - خاصة الدول العربية والإسلامية - وقد ظل القيد الدولي للطلاب في مصر ينمو خلال السنوات الماضية، ومن ذلك مثالاً: ارتفاع العدد من (٣١١٩٣) طالبًا وإفدًا عام (٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) إلى (٤١٥٩٠) طالبًا وإفدًا عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) معظمهم في جامعة الأزهر، يليها الجامعات الخاصة. وبرغم هذا النمو في المعدلات فإن هذا العدد من الطلاب الدوليين لا يمثل سوى (١,٣%) من مجموع حالات القيد في التعليم الجامعي المصري. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، ٢٠١٠: ٢١٧) كما تشكل الصين في هذا الصدد حالة أخرى، فقد تزايد في السنوات الأخيرة عدد الطلاب الأجانب وتنوعت جنسياتهم - وعلى سبيل المثال- في الفترة من (١٩٩٠- ٢٠٠٢) شكل الطلاب من دول آسيا حوالي (٧٠%) من مجموع الطلاب الأجانب في الصين، وقد جاء معظمهم من اليابان وكوريا الجنوبية.

(Huang, 2006:523)

وتقدر (UNESCO) عدد الطلاب الدوليين الذين يدرسون في الخارج عام (٢٠٠٧) بحوالي (٢,٨) مليون طالبًا وطالبة، بينما كان العدد في عام (٢٠٠٠) حوالي (١,٨) مليون طالبًا وطالبة. كما تقدر بعض الدراسات أنه بحلول عام (٢٠٢٥) يتوقع أن يرتفع إلى (٧,٢) مليون طالبًا وطالبة، خاصة على مستوى بعض الدول مثل: استراليا.

(Altbach, et al., 2009:25)

أما الصورة الأخرى من الحراك الأكاديمي فتتمثل في حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، ويتم ذلك عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية - أو أكثر- بين الجامعات، تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بهيئة التدريس من الطرف الآخر، أو التعاون في إنشاء برامج تعليمية أو تطوير البرامج القائمة، ومن ذلك مثالاً: البرنامج الأوروبي (TEMPUS) وهو برنامج للحراك عبر أوروبا للدراسة الجامعية، وبرنامج (ERASMUS) للحراك والتبادل الطلابي، أنشأه الاتحاد الأوروبي- كما سبقت الإشارة. (ويج، ٢٠١٢: ٣٥٠) وعلى الجانب الآخر يمثل تعزيز حراك أعضاء هيئة التدريس بطريقة منظمة أكثر الوسائل فعالية علي المدى البعيد لتدويل التعليم الجامعي؛ حيث يزودهم بخبرات دولية، كما يمدد من نطاق الاتصالات ويوثقها مع أقرانهم في الخارج، وهو ما يترجم في نهاية المطاف إلي أنشطة دراسية وبحثية عند عودتهم إلي الوطن. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، ٢٠١٠: ٢١٧-٢١٨) ومن ذلك -على سبيل المثال- ألمانيا، فأنشطة الأبحاث الممولة من المنح تتوفر على نطاق واسع في ألمانيا، ولا سيما في مرحلة الدكتوراه، بل وما بعد الدكتوراه، كما أنها توفر الحرية والمرونة الكاملة للباحثين، فأصحاب المنح الدراسية لهم الحرية في اختيار مكان إجراء البحوث وموضوعاتها، أو المؤسسة المضيفة، وهذه الحرية تشكل قيمة كبيرة للباحثين. وعلاوة على ذلك فإن هذه الأنواع من الأنشطة البحثية تمكن أصحاب المنح من التركيز على الأنشطة البحثية دون الحاجة لأداء مهام إدارية إضافية.

(Competitiveness Council, 2010:9)

## ٢ - تدويل المناهج الدراسية:

يعرف "تدويل المناهج الدراسية" Internationalization of the curriculum بأنه: "دمج البعد الدولي أو البين ثقافي في محتوى الدورات والمقررات الدراسية، ومداخل التعلم". (Minh, 2013:132) كما يعرف على أنه: "تلك الأنشطة التي تتضمن الاستفادة من الطلاب الأجانب في الحرم الجامعي، باستثمار خلفياتهم الثقافية وخبراتهم، كأساس لتطوير خبرات التعلم بين الثقافات".

(The Hanover Research Council, 2010:5)

وتشير الأدبيات إلى أن مفهوم تدويل المناهج الدراسية في التعليم الجامعي غالبًا ما يحتاج إلى زيادة البحث حول المعنى والعملية، وبمعنى آخر أن هناك حاجة لبناء منظور أوسع لهذا المفهوم، بحيث يمتد إلى ما بعد توفير المنهج العادل المحتوى أو غير المتحيز ثقافيًا، وبالمثل يجب التفكير في الابتعاد عن التركيز الضيق على الطلاب الدوليين، إلى التفكير في توفير الخبرات الدولية لجميع الموظفين والطلاب، حتى يتسنى لهم النجاح مهنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، في ظل سياقات بيئية وثقافية متنوعة.

(Welikala, 2011:4-5)

وتؤكد الكثير من الدراسات الإمبريقية، أن تدويل المناهج الدراسية يعد العمود الفقري في تدويل التعليم الجامعي، ومن العوامل الحاسمة في نجاحه؛ حيث أهمية وجود "منهج دولي" international curriculum يوفر تجربة تعليمية محورها الطالب، بما يمكن من إعداده ليكون ناجحًا في مجتمع عالمي يتسم بالترابط المتزايد، خاصة وأن الآثار التربوية للمنهج الدولي لا تقتصر على مجرد تطوير المحتوى أو دمج البعد الدولي فحسب، بل تمتد إلى أساليب التدريس والتعلم، التي من شأنها تسهيل دمج الطلاب الدوليين. (Minh, 2013:133) ، كما أن تطوير المناهج لتدويلها لا يعني إضافة بعض الأمثلة الدولية في المحتوى فحسب، وإنما يتعداها إلى إدماج منظور عالمي، وهذا يعني عدم إنشاء المحتوى على قاعدة ثقافية واحدة، ولكن يشارك مع التعددية العالمية، من حيث مصادر المعرفة أو الثقافات. (HEA, 2014:4)

وفي هذا الصدد، يمكن القول: أن تدويل المناهج ينطوي على تزويد الطلاب بالمنظورات العالمية داخل تخصصاتهم، ومنحهم قاعدة معرفية أوسع لحياتهم المهنية المستقبلية، والمساعدة في توفير مجموعة من القيم والمهارات، التي تمكنهم من العمل في بيئات ثقافية متنوعة، والقدرة على المنافسة والتواصل في بيئة عالمية سريعة التغير. وهو ما قد يفسر اتجاه الكثير من الجامعات إلى تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية - وعلى سبيل المثال - تضمنت خطط مؤسسات التعليم الجامعي في فيتنام تطوير وتقديم برامج دراسية في مجالات علمية حيوية. فقد قامت (٩) جامعات وكليات عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) بتقديم (١٠) برامج متقدمة في العلوم والتكنولوجيا والزراعة والاقتصاد وغيرها، وفي عام (٢٠٠٨) كان هناك (١٧) جامعة تقدم (٢٣) برنامجًا متقدمًا،

وبالشراكة مع العديد من الجامعات المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة، ومن ذلك: **University of California, University of Washington** من البرامج باللغة الإنجليزية، وإلزاميًا للطلاب الفيتناميين، بواسطة أساتذة من الجامعات الأجنبية الشريكة، ومن الجامعات الفيتنامية. (Minh, 2013:134-135)

ولعل من النماذج البارزة أيضًا في سياق تدويل البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية، النموذج الأمريكي، والنموذج الأسترالي. ومن ذلك مثلًا: **Carnegie Mellon University** الأمريكية، فقد حصلت على جائزة **Paul Simon Award for Comprehensive Internationalization** ، لدورها البارز في إعداد الطلاب لمواجهة التحديات العالمية، ويعد الحصول عليها ترسيخًا للمكانة بين جامعات النخبة العالمية أو جامعات الدرجة الأولى، كما قامت الجامعة بتمديد التدويل من خلال سلسلة من البرامج والأنشطة الأخرى، مثل: استضافة الطلاب الدوليين، وبناء شراكات مع المؤسسات في الخارج، كما تم تنشيط تدويل المناهج من خلال مبادرة أطلقتها لإعداد الطلاب تحت عنوان: (global citizens) لتمكينهم من تطبيق المحتوى العالمي في حياتهم الشخصية والمهنية، إضافة إلى تقديم العديد من البرامج والدورات لتعزيز التفاهم العالمي عبر المناهج، ومن بين مجالات الدراسة التي استهدفها الجهد تدويل المناهج الدراسية في الهندسة، والعلوم السياسية، ونظم المعلومات. كما نجحت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجال النظم العالمية لإدارة المشاريع من أن تربط الطلاب في بيتسبرغ، والدوحة، وسنغافورة من خلال شبكة الويب، واستطاعت كلية الهندسة في مجال التعاون الدولي لإدارة التعمير، أن تدرس برنامجًا عبر الفرق المتخصصة، باستخدام شبكة الويب والدوائر التلفزيونية المغلقة، والتي تربط بين بيتسبرغ، وتركيا، والبرازيل.

في الإطار ذاته اعتمدت **Griffith University** الأسترالية تعريف التدويل الذي تبنته (Knight) في كثير من أدبياتها حول التدويل، من حيث دمج البعد الدولي أو العالمي والبين ثقافي في الأهداف والوظائف والتسليم، لذا عمدت إلى إطار يركز على التبادلات الثقافية التفاعلية، والتوفيق بين المحتوى والتقييم وبين أولويات التدويل، واعتماد الممارسات التعليمية الشاملة التي تتبنى التنوع، وقد شمل هذا الإطار مجموعة ممارسات رئيسة لتدويل المناهج، ومن ذلك: تنوع القيمة، كجزء لا يتجزأ من جميع البرامج، وتضمين وجهات النظر الدولية عند تصميمها، واستخدام الأمثلة الدولية ذات الصلة كجزء لا يتجزأ من أنشطة التعلم، وتوفير بيئة تعليمية شاملة للتدويل، إضافة إلى تكييف أنشطة التعلم والتدريس للحساسية الثقافية، وتعزيز التواصل الشخصي والأكاديمي بين الجامعة والمجتمعات المتنوعة ثقافيًا، وتشجيع استخدام الأفواج متعددة الثقافات، لتسهيل التعلم الرسمي وغير الرسمي، من خلال تشجيع العمل الجماعي غير المتجانس بدلًا من المتجانس. ولتنشيط هذه الممارسات اتجهت **Griffith University** نحو تعزيز التبادلات التفاعلية من خلال عدة مسارات منها: دمج وتشجيع التبادل الطلابي الدولي داخل البرامج، وتشجيع الطلاب على الانخراط مع الآخرين من خلفيات ثقافية

مختلفة في الأنشطة الدراسية- على سبيل المثال- العمل في فرق متعددة الثقافات أو إجراء اتصالات مع الطلاب الدوليين في تخصصاتهم في الجامعات في الخارج، عبر البريد الإلكتروني وغرف الدردشة وغيرها، فضلا عن مسار تشجيع الطلاب على الانضمام إلى الجمعيات والروابط الدولية التي تنتسب لها الجامعة.

(The Hanover Research Council, 2010:7-9)

وبوجه عام يرى الباحث، أنه لضمان نجاح تدويل المناهج والبرامج الدراسية، فإن الأمر يستلزم ضرورة نشر الوعي بين أطراف المنظومة الجامعية بأهمية التدويل، وإجراء مراجعة داخلية، لخصر جهود التدويل القائمة، والقيام بالمقابلات والمسوحات مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، لبلورة نتائج التعلم الدولية، وتحديد الفرص المتاحة لتحقيقها، وأن تسيير خطة تدويل المناهج بمحاذاة أية مبادرات أخرى. ولعل الأمر المهم هنا هو تقديم الحوافز المالية لاقتراح خطط التدويل داخل الأقسام الأكاديمية أو الكليات المختلفة، إضافة إلى توفير الفرص أمام أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس أو البحوث أو حضور المؤتمرات في دول أجنبية، والتوسع في برامج التطوير المهني، لانعكاس ذلك إيجابًا على تدويل المناهج وتطويرها، فضلا عن ضرورة تسخير خبرات الطلاب لتسهيل التعلم الدولي والبين ثقافي، وإظهار قيمة المنهج الدولي في سياق تقييم نتائج تعلمهم.

### ٣- تدويل البحث العلمي:

يأخذ التركيز على تدويل البحث العلمي غالبًا العديد من الصور والتدابير، منها:  
(Schava, 2008:3-8)

- حراك الباحثين دوليًا، سواء بإرسالهم للدراسة أو التدريب في الخارج، أو استخدام الأساتذة الخبراء في التدريب الدولي، أو بناء الدورات التدريبية المتخصصة ذات الأبعاد الدولية.
- تنفيذ البحوث والمشاريع العلمية المشتركة، من خلال شبكات دولية للمعرفة والتحالفات الاستراتيجية العالمية، لاسيما في مجال العلوم الطبيعية والهندسة.
- التعاون والشراكة في مجال بناء مراكز التميز، التي تكون بمثابة أداة جذب واستقطاب للطلاب والعلماء والشركات من جميع أنحاء العالم.
- قيام الشركات بالتعاون مع معاهد البحوث والجامعات لبناء روابط في مواقع الإنتاج والبحث والتطوير، من أجل إيجاد الحلول الواقعية للمشاكل التي تواجهها هذه الشركات في تطوير منتجات جديدة أوفي تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات، وترجمة أفكار الباحثين المبتكرة إلى منتجات قابلة للتسويق بسرعة أكثر.
- الاستثمارات الدولية العامة والخاصة في مجال البحث والابتكار.

هذا فضلا عن التشارك في التأليف والنشر، وحضور المؤتمرات العلمية الدولية، وتشارك المرافق والتسهيلات أو البنية التحتية البحثية، وتسويق براءات الاختراع وغيرها من صور تدويل البحث العلمي.

ولعل ملامح تدويل البحث العلمي قد تتضح بدرجة أكبر عند استعراض حالة ألمانيا؛ حيث وضعت الحكومة الاتحادية استراتيجية شاملة للتكنولوجيا العالية، تركز على النهوض بالبحث العلمي وعالميته، والمشاركة في المعرفة العالمية، وقد أقر مجلس الوزراء الألماني في (٢٠ فبراير ٢٠٠٨) هذه الاستراتيجية. وقد تضمنت استراتيجية التدويل في إطارها أربعة أهداف هي: (Serge ; Wise, 2010:27-28)

أ- تعزيز التعاون البحثي مع أفضل الباحثين، من خلال تعاون الأساتذة في الجامعات الألمانية مع الباحثين الأكثر ابتكارًا، ومع المجموعات البحثية الرائدة دوليًا. وفي الوقت نفسه يجب أن تصبح ألمانيا الخيار الأول لأفضل الباحثين والطلاب من جميع أنحاء العالم.

ب- استغلال إمكانات الابتكار الدولية، من منظور أنه إذا كانت الشركات الألمانية ترغب في البقاء في دائرة المنافسة مستقبلاً، فيجب عليها التعاون مع أفضل الشركاء في جميع أنحاء العالم، بما يمكنها من الاستفادة من أحدث الاكتشافات والتطورات، وهذا يتطلب منها توفير الظروف الملائمة للابتكار وللتعاون الدولي والربط الشبكي بين الشركات الألمانية المبتكرة والمؤسسات البحثية والجامعات من جهة، والشركاء في جميع أنحاء العالم من جهة أخرى.

ج- تكثيف التعاون مع البلدان النامية في مجال التعليم والبحث والتطوير على المدى البعيد، من خلال التعاون العلمي والتكنولوجي والإنمائي، خاصة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والدول الآسيوية. وهو ما يشكل أيضًا مساهمة مهمة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، ويشكل جزءًا من الجهود الدولية للحد من الفقر وحل المشاكل العالمية.

د- افتراض المسؤولية الدولية وإتقان التعامل مع التحديات العالمية؛ حيث يجب استغلال القدرة على البحث والابتكار في المساهمة في حل المشكلات العالمية في مجالات: المناخ، والموارد، والصحة، والأمن، والهجرة، وبهذه الطريقة سوف تكون ألمانيا قادرة على إثبات ليس فقط تحقيق أهداف السياسة العلمية، بل أيضًا أهداف السياسة الخارجية، والأهداف التنموية.

ولتحقيق أهداف استراتيجية تدويل البحث العلمي، وضعت ألمانيا مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لنجاحها منها: (Schava, 2008:5-6)

د- إعطاء تدريب شباب الباحثين دوليًا مكانة متزايدة من أجل تعزيز التدويل، وإتاحة تنقلهم بين مشاريع البحوث الدولية الممتازة، والوصول إلى البنى التحتية والمرافق الكبرى للبحث العلمي، ومن خلال التعاون مع دول أخرى.

- أن تكون برامج التمويل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي أفضل تنسيقًا ومحاذاةً استراتيجيةً على المستويين: الداخلي والخارجي، من خلال مؤسسات الأعمال، والاستثمارات في الخارج.

- توفير وملاءمة وثائق التعاون الإنمائي العلمي والتكنولوجي مع استراتيجية التدويل، وفي ظل الأولويات المتفق عليها مع الدول الشريكة، مع قيام الحكومة الاتحادية باستخدام حضورها وإمكاناتها في الهيئات الدولية، لتطوير وتنفيذ "جدول أعمال البحوث الدولية"، والاستمرار في تكثيف التعاون الدولي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، من أجل دعم عملية العولمة بطريقة بناءة وإدارة تأثيرها على المجتمع.

- وجود منسق العلم الألماني في الخارج، لتوفير المعلومات عن الصناعة الألمانية والعلوم والأنشطة الخارجية التي تتعلق باستراتيجية العلوم والابتكار.

- أن تكون الاستراتيجية الموجهة لأوروبا، والاستراتيجيات الموجهة لبلدان محددة، مرتبطة بتحقيق أهداف استراتيجية التدويل، وأن يتم تقييم هذه الأهداف في فترات منتظمة، من قبل لجنة مستقلة من الخبراء الألمان والدوليين.

وفي إطار مشاريع التعاون والشراكة في تدويل البحث العلمي، تحتضن ألمانيا ما يقرب من (٢٠٠٠٠) من الباحثين الدوليين، كما أنها فتحت برامج البحوث وتمويل المشاريع للباحثين الشباب على مستوى دولي تعاوني. وعندما يتعلق الأمر بمرافق البحوث الكبرى تعد ألمانيا واحدة من الدول التي تمتلك شبكات بحثية جيدة، كما وأنها تشارك في مشاريع دولية واسعة النطاق، وفي نفس الوقت تحتضن عددًا من المنشآت الكبيرة، التي تستخدم من قبل الباحثين الدوليين، كما تركز على بناء علاقات التعاون طويلة الأمد بين المؤسسات العلمية والبحثية، وكذلك على البرامج الدراسية التي تم تصميمها بالتعاون مع البلدان النامية، ويتم التركيز بشكل خاص في هذه البرامج على التحديات الإقليمية والعالمية مثل: تكنولوجيا البيئة والمياه والمناخ والطاقة والزراعة والتنمية الاقتصادية. وتدرك ألمانيا أن التعاون والتشارك العلمي والتكنولوجي يوسع من نطاق خيارات البحث لجميع الأطراف، ويحسن الشبكات الدولية، ويسهل التعاون مع الشركات، كما يحسن التعاون الإنمائي ظروف العمل والمعيشة للباحثين في البلدان النامية، إضافة إلى أنه يمنع الاستنزاف الدائم للعقول البشرية، ويزيد من الدافع لدى الباحثين في العودة إلى وطنهم. (Schava, 2008:11-13)

وبوجه عام، تنشط ألمانيا في شراكاتها البحثية مع العديد من الدول، فقد أنشأت "حدائق العلوم والابتكار" في كل من: روسيا، والهند، واليابان، والبرازيل، كما تدعم التعاون الدولي أيضًا من خلال مقاربات جديدة؛ حيث برامج التمويل التي تقدمها الحكومة، بالإضافة إلى الدعم المقدم لشبكة عالمية من الشركات المبتكرة، والمشاركة في إعداد جداول أعمال البحوث الدولية، التي تغطي -على سبيل المثال- تغير المناخ، وتأمين إمدادات الطاقة، ومكافحة الفقر والأمراض المعدية. كما تؤدي دورًا رائدًا في سياسة



البحوث الأوروبية، من خلال المشاركة في مجتمعات المعرفة والابتكار (KICs) داخل المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا، وتحوذ على حصة عالية من التمويل في إطار برنامج البحوث الأوروبية. وتوفر السياسة العلمية الخارجية - من خلال وزارة الخارجية الألمانية- دعمًا كبيرًا لتدويل البحث العلمي في البلدان المختلفة، بما في ذلك إنشاء مراكز التميز في الخارج، والبحوث المشتركة والتعليم، والتوسع في شبكة ممثلي العلم في السفارات الألمانية. ويكمن الدافع وراء هذا في القناعة بالرأي القائل بأن: "العلاقات العلمية والبحثية الدولية تدعم تحقيق أهداف السياسة الخارجية". (Serger; Wise, 2010:27-28)، ولعل هذا يوضح تأثير الدافع السياسي على تدويل التعليم الجامعي- كما سبقت الإشارة.

ولذا بات تطوير البحث العلمي وتدويله المكان الأكثر أهمية في منظومة التعليم الجامعي الألماني، ويبدو ذلك من خلال تعرف أن العلماء الألمانين يشاركون في أكثر من (٨٠٪) من مشاريع التعاون الأوروبي، كما أنها تستقبل ما يقرب من (٢٠٪) من جميع الأموال الممنوحة في مبادرات تنافسية، كما تؤدي دورًا نشطًا في مجال تدويل البحث العلمي، خاصة جهودها مع المجلس الأوروبي للبحوث، وفي إنشاء المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا (EIT)، واستخدام برامج الاتحاد الأوروبي للتنمية الإقليمية في تطوير ودعم أنشطة (R & D)، وإدارة الملكية الفكرية، والمشاركة في صياغة استراتيجيات أوروبا للتعاون مع البلدان الأخرى (Schava, 2008:14)، وفي عام (٢٠١١) - على سبيل المثال- وظفت ألمانيا ما يقرب من (٥٧٤ ٧٠٠) فردًا في مجال (R & D) وهذا الرقم قدر بما يعادل "خمس" العاملين في مجال البحث والتطوير في دول الاتحاد الأوروبي. وبرغم الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم في السنوات القليلة الماضية، فإن ألمانيا استطاعت من بين دول مجموعة الاتحاد الأوروبي أن تحافظ على الهدف الذي وضعته لنفسها، وهو استثمار (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم والبحث العلمي حتى (٢٠١٠)، كنتيجة لتضافر الجهود نحو التدويل والتعاون الدولي ما بين الحكومة الاتحادية، والوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي، والسياسة العلمية في الخارج، التي تقوم بها وزارة الخارجية الألمانية، كل ذلك قد ساهم إلى حد كبير في تدويل مؤسسات التعليم الجامعي والبحوث. (BMBF, 2013:3)

وبوجه عام، يمكن القول: أن الاهتمام بالبحث العلمي وتدويله ليس وليد اليوم أو بظاهرة جديدة، ولعل الجديد اليوم هو أنه أصبح يأخذ بعدًا أكثر شمولية وتنوعًا وعالمية، بتأثير العولمة، والتقدم التكنولوجي، وتنوع وتعدد خيارات المستفيد، كما أصبح من الأمور المألوفة اليوم القناعة بأن نجاح التوجه نحو تدويل البحث العلمي يتوقف على مدى التعاون والشراكة وإقامة الشبكات البحثية، وتشارك التسهيلات وتوافر البنية التحتية البحثية، ويبدو هذا التحول والاهتمام في تغير خريطة وجغرافية إنتاج المعرفة ونقلها، والتحول من المحلية إلى الشراكة العالمية، ودعم الحكومات الوطنية للابتكار والانفتاح والشراكة، انطلاقًا من أن ذلك سوف يحقق القيمة والتنمية.

#### ٤- فتح مؤسسات/ فروع جامعية في الخارج:

لم تقتصر الجامعة المعاصرة على تدويل خدماتها وإيصالها إلى المستفيدين عبر استغلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتطورة، خاصة مع توافر وتطور أنماط تعليمية تمكنها من ذلك بدرجة كبيرة، كالتعليم عن بعد أو الافتراضي، وإنما امتد اهتمامها إلى تدويل حرمها الجامعي، من خلال الاتفاقيات والشراكات، بهدف تدويل درجاتها وبرامجها، وتوفير الموارد الفكرية في الدول الأخرى. (Gopal, 2011:373)، وبالتالي بات إنشاء الجامعات في الخارج يشكل بعدًا أو نمطًا يعبر عن تدويل التعليم الجامعي وتسويقه في مجموعة مختارة من الدول، وبموافقة الحكومات الوطنية، كما تعد الفروع أو الجامعات الخارجية هي المسؤولة عن تطوير وتسليم البرامج التعليمية ودرجة تصميمها، ومن ذلك - على سبيل المثال- أن سبع جامعات أسترالية أنشأت فروعًا لها في: فيجي، وهونج كونج، واليابان، والكويت، وماليزيا، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة، لتقديم مجموعة من البرامج والدرجات العلمية. (Knight, 1999:235)

ويكاد يغطي هذا النمط من التدويل مختلف الدول العربية أو دول العالم النامي، في مصر-على سبيل المثال- توجد العديد من الجامعات الأجنبية، مثل: الجامعة الأمريكية، والألمانية، والبريطانية، والفرنسية. وبالتالي أصبح القطاع غير الحكومي يضم جامعات وطنية وجامعات أجنبية تابعة للبلد الذي تنتمي إليه إداريًا وأكاديميًا. كما أن الجامعات الوطنية يقوم بعضها على الشراكة أو التوأمة مع جامعات أجنبية، كالجامعة الألمانية، وجامعة نيويورك في الأردن أو بعض الجامعات في دول الخليج العربي. (اليونسكو، ٢٠٠٩: ١٢) وكحالة أخرى في هذا الاتجاه أستراليا، فقد نجحت في استقطاب المزيد من الطلاب الدوليين؛ حيث تصدير التعليم إلى الكثير من الدول الآسيوية، من خلال افتتاح جامعات دولية لها في بلدان مثل: ماليزيا وسنغافورة، لتكون بالقرب من الأسواق الآسيوية. (Dinesh, 2010:44-45)

وجدير بالذكر، أن هذا النمط أو المدخل للتدويل -كما سبقت الإشارة- يجد من يعارضه، من منطلق أن مثل هذه المشاريع تخاطر باتهامها بالاستعمار الفكري، من خلال فرض النموذج التربوي الغربي في المواقع الأجنبية، دون التكيف السليم للأساليب التربوية ومحتوى المناهج الدراسية للدول المستوردة، وبرغم ذلك فإن هذا النمط وإن كان ينطوي واقعياً على وجهة النظر تلك إلا أنه قد يؤثر على بعد أكثر شراكة ودولية، من حيث أنه يوفر فرصة التعليم للطلاب في وطنهم وبيئاتهم، خاصة الطلاب الذين لا يستطيعون مغادرة أوطانهم لسبب ما. (Reid; et al., 2010:8)

#### ٥- تعزيز التدويل الداخلي:

مع أهمية التدويل الخارجي للتعليم الجامعي، إلا أن هناك جانباً آخر للتدويل، وهو التدويل الداخلي *Internationalization at Home*، والذي لا يقل أهمية عن التدويل الخارجي، إن لم يكن مدخلاً لنجاحه، فقد أدت التحديات التي فرضتها العولمة، والرغبة في جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين، وبما يحقق السمعة والمكانة ويوفر الموارد إلى أن تتجه المؤسسات الجامعية إلى تبني مفهوم أو نمط التدويل الداخلي، باعتبار أنه أصبح يفرض نفسه، خاصة مع المنافسة العالمية القائمة، والتقدم التقني المتسارع، والذي عزز من ظاهرة الحركات العابرة للحدود في مجال التعليم الجامعي. (Mak, 2010:371) وهو يتضمن دمج الثقافات والأبعاد الدولية في المناهج والتدريس والبحث والأنشطة اللامنهجية، وبالتالي فهو يساعد الطلاب على تطوير المهارات الدولية والثقافات دون ترك بلادهم. (Hénard; et al., 2012:7) كما يتضمن العديد من الأنشطة الأخرى، كحضور الطلاب الأجانب لتقديم وجهات نظر بديلة، وتطوير مهارات التواصل بين الثقافات، عن طريق الممارسات التربوية، فضلاً عن الاستفادة من وجود الطلاب والأساتذة الأجانب في تعزيز التدويل الخارجي، وغيرها من الأنشطة التي تجعل الحرم الجامعي أكثر شمولية وتنوعاً. (Altbach; et al., 2009:24; Stevenson, 2014:49)، وبالتالي نجد أن هذا النمط من التدويل لا يقتصر على دمج البعد الدولي في المناهج والممارسات، أو إيصال الخدمة التعليمية إلى أطراف محلية فحسب، بل إن أحد أوجهه هو إيصالها إلى المستفيدين في الخارج، الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالذهاب إلى دول المنشأ، أو أولئك الذين يستعدون للسفر أو الدراسة أو العمل في الخارج. وإن كانت ممارسات هذا المفهوم تنصب بدرجة كبيرة على الطلاب المحليين الذين لا يستطيعون الانتقال إلى الخارج للدراسة أو التدريب أو العمل، ويجدون أنفسهم في عالم وسوق معولم، مما يتطلب منهم اكتساب مهارات عالمية وقدرات ثقافية دولية، خاصة في مجال اللغات الدولية، لذا عادة ما يركز التدويل الداخلي على إكساب الكفاءات المهنية ومتعددة الثقافات وغيرها. (Haigh, 2014:12-13)

ولعل هذا يفسر توجه الكثير من الدول العربية بل والأجنبية مؤخرًا، مثل: قطر، والإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة إلى فتح فروع للجامعات الأجنبية على أراضيها، أو إشراك الجامعات الأجنبية المتقدمة في تأسيس الجامعات المحلية، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى الرغبة في تعزيز فرص الوصول إلى عدد كبير من الطلاب المحليين (Altbach, et al., 2009:27)، كما يفسر انخراط الكثير من الطلاب في دورات/ مقررات في بعض الجامعات الأجنبية في الخارج، دون الرغبة في ترك البلد الأم، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة كالأونترنت وغيرها. (Márquez; et al., 2011:269) الأمر الذي يعكس الرغبة القوية في مقابلة طموحات الطلاب، والاستجابة للتحديات، من خلال تحقيق التوازن بين التدويل الخارجي والتدويل الداخلي.

وعند النظر إلى الاتجاه السابق بوجه عام، والمرتكز على توسع الجامعة المعاصرة في بعض أنماط التدويل، يمكن القول: أن الحراك الطلابي يأتي من بينها كأحد أبرز هذه الأنماط؛ حيث يقترن غالبًا بتميز الجامعات وبوجود قاعدة الاعتراف المتبادل ببرامجها

وشهاداتها - كما سبقت الإشارة - بما يمكن من تفعيل انتقال الطلاب بين الجامعات، وبما يعزز من إعداد الطالب للعمل في بيئات أو دول مختلفة، كما أنه أحد أبرز مصادر الدخل، ويقترب به العديد من ممارسات تدويل التعليم الجامعي، كتطوير المناهج وطرائق التدريس، والبنية التحتية المعتمدة على تكنولوجيا التعليم عن بعد وغيرها.

#### الاتجاه الرابع: الشراكات والتحالفات الاستراتيجية في تدويل التعليم الجامعي:

يعد توجه المؤسسة الجامعية نحو الشراكات Partnerships والتحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances في تدويل التعليم الجامعي من التوجهات الحيوية، ويستخدم مفهوم الشراكة الدولية International partnership أو التعاون أو التحالف غالبًا لوصف الروابط والاتصالات الرسمية أو "الترتيبات المشتركة"، بين مؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود، متضمنة أيضًا مصطلحات من قبيل: المشاريع الدولية، والروابط/الاتحادات الدولية، والتعاون الدولي وغيرها، مما يشير إلى عبور الحدود الوطنية والتنظيمية. كما يستخدم مفهوم "الشراكة الدولية" ليشير أيضًا إلى النظير الموجود أو العامل في الخارج. وبالتالي تعرف الشراكة الدولية بأنها: "تعاون عبر الحدود بين اثنين أو أكثر من مؤسسات التعليم الجامعي، أو مع قطاع الأعمال، أو المؤسسات الاجتماعية، لتحقيق الأهداف المشتركة". وقد يشمل الشركاء: المؤسسات الأكاديمية، أو الهيئات الحكومية، أو مؤسسات القطاع الخاص، أو المؤسسات غير الهادفة للربح، والأخيرة قد تكون غير حكومية. أما "التحالف الاستراتيجي" فيعرف على أنه: "اتفاقية تعاون بين المنافسين المحتملين فعليًا"، وتشمل مزاياه تسهيل دخول الأسواق الخارجية، وتقاسم التكاليف والمخاطر الثابتة، وتسهيل نقل المهارات التكميلية بين المتحالفين، فضلًا عن المساعدة على وضع معايير لضمان الجودة. (Lizarraga, 2011:44-46)

ويمكن القول: أن التعاون أو الاتفاقية أو التحالف الاستراتيجي يعد عمليًا أحد أشكال الشراكة، وبالتالي فمفهوم الشراكة أعم وأشمل؛ حيث يعبر عن كل أشكال التعاون والترتيبات المشتركة فيما بين المؤسسات.

وتحت هذا المفهوم تنخرط الجامعات في الترتيبات المشتركة على المستوى الإقليمي أو الدولي، لأسباب مختلفة -على سبيل المثال- تعزيز/ الوصول إلى الموارد البشرية، التي يصعب على المؤسسة الجامعية الوصول إليها بمفردها، والحاجة إلى زيادة القدرة والجودة ومواجهة المنافسة، وتقليديًا كان انتقال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتعاون مع العلماء في الخارج في صلب جهود التدويل في الآونة الأخيرة، والدافع للجامعات للمشاركة في مبادرات عبر الحدود، كما أن هناك الحاجة أيضًا إلى إيجاد أسواق تعليمية جديدة لتكملة الموارد الكلية، وتزويد الطلاب بالفرص التعليمية لاكتساب الكفاءات العالمية، بالإضافة إلى المطالب الداخلية من جماعات داخل الجامعة -على سبيل المثال- الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتشمل الأسباب الأخرى المحتملة تصورات التحول في حالة جودة التعليم -على سبيل المثال- الهيبة والسمعة المكتسبة من المشاركة في

المشاريع الدولية، كذلك الضغوط الخارجية النفعية، كمطالب أصحاب العمل من المؤسسة والخريجين في المستقبل. وبمعنى آخر يمكن للشراكات والتحالفات الاستراتيجية تحقيق العديد من الأهداف، لذا قد تختلف الترتيبات الدولية في التعليم الجامعي في التركيز والتنظيم، فالعديد من الشراكات الأكاديمية تبدأ من برنامج التبادل التقليدي ثم تتطور إلى نماذج جديدة، مثل: برامج الدرجات المزدوجة، كما أن هناك شراكات تشتمل على نماذج لبحوث مهمة أو مكون لريادة الأعمال في الشراكة، والبعض الآخر لا يزال يركز أكاديميًا على برنامج واحد متخصص وغيرها، مما يجعل الشراكات تختلف من حيث النطاق والتعقيد (Lizarraga, 2011:46-47) كما أصبح ينظر اليوم إلى الحراك الدولي من الطلاب والأكاديميين ومبادرات البحث والتعليم على أنها تشكل مدخلا حيويًا لتطوير الإنتاجية، وهي تحالفات أقرب إلى العلاقات الجيوسياسية والعلاقات الاقتصادية، فقد أشارت بعض الأدبيات إلى أن هناك تأكيدًا أكبر على ضرورة التحول من التحالفات لأغراض ثقافية إلى التحالفات لأغراض اقتصادية خاصة على المستوى الإقليمي؛ حيث تحاول البلدان في هذا الشأن تحقيق أقوى التحالفات مع الدول المجاورة، من خلال زيادة البعد الدولي في أنشطة التعليم على أساس إقليمي، وتطوير استراتيجية التحالفات من خلال تدويل التعليم الجامعي، كوسيلة لتوثيق التعاون على المستوى الثنائي أو على المستوى الإقليمي، لكسب ميزة تنافسية. (Knight, 2004:23-24)

ويوجه عام، توجد مجموعة من المعايير أو الأسس المتنوعة، لتصنيف أنماط الترتيبات المشتركة، أو الشراكات والتحالفات والاتفاقيات، بما يحدد في النهاية مستويات التكامل الدولية بين المؤسسات الجامعية في مجال تدويل التعليم الجامعي. وبالتالي تصنف الترتيبات المشتركة وفقًا للعديد من الأسس أو المعايير، منها:

(Lizarraga, 2011:46-47)

أ- الحجم والمصالح، وتنقسم الشراكات والتحالفات وفقًا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: الاتحادات أو الروابط أو الجمعيات، التي تجمع العديد من الأعضاء، والشراكات الثنائية من عضوين، وأخيرًا الشبكات متعددة الأطراف، مع كمية محدودة من الأعضاء.

ب-النطاق (الوقت المحدد، والأنشطة)، فمن حيث النطاق في الوقت أو الزمن المحدد تقسم إلى: شراكات وتحالفات قصيرة الأجل، وأخرى تمتد إلى أجل غير مسمى، بينما تصنف وفق نطاق الأنشطة إلى: شراكات وتحالفات على المستوى التخصصي/البرنامجي، وأخرى على المستوى المؤسسي.

ج- طبيعة التكامل بين الترتيبات المشتركة، وتنقسم وفق ذلك إلى: ترتيبات وشراكات على المستوى الأفقي، وتتم بين المؤسسات التي تنتج نفس المنتجات أو الخدمات، وهناك الترتيبات والشراكات على المستوى الرأسي، وهي تتم بين المؤسسات التي تقع في قطاعات مختلفة.

د- كثافة/ شدة الروابط، وهي تمتد إلى ممارسات أو تفاهات وتنسيقات متنوعة حول: أشكال التواصل والتفاعل، والتشارك في الهياكل التنظيمية، والعضوية، والسلطة، والملكية وغيرها.

أما الاتفاقيات فتصنف في ثلاث فئات واسعة، وهي:

(Lizarraga, 2011:48-49)

أ- اتفاقيات الصداقة والتعاون، وتهدف إلى تشجيع التعاون والتعبير عن النوايا الحسنة، وتستخدم أحياناً كخطوة أولى في عملية الشراكة، مع العزم على تعزيزها من خلال خطط كبيرة لتنفيذ الأنشطة المحددة في مرحلة لاحقة، وغالباً ما تكون على مستوى المؤسسة، وقد تكون بمثابة مظلة للمبادرات على مستوى المؤسسة أو أحد البرامج أو أكثر من برنامج.

ب- الاتفاقيات المؤسسية الواسعة، وهي تضع شروطاً للتعاون والتدويل، وتشمل أنشطة مضاعفة من الكليات والأقسام والإدارات والمسؤولين، كما ترمز إلى العلاقة الخاصة بين الشركاء، وتنطوي على التزام طويل الأجل للتعاون المتبادل والدعم.

ج- الاتفاقيات الخاصة بالبرامج، وهي تعد أكثر تحديداً، ويمكن تحقيقها من خلال التبادلات التقليدية والدورات التعاونية، والدرجة المزدوجة/ المشتركة، أو شبكة للمؤسسات المتعاونة في البرنامج.

ويستنتج من ذلك أن الشراكات المؤسسية أو البرنامجية الدولية غالباً ما تركز على مجالات محددة مثل: التدريس، والبحوث، والتدريب، والتعلم، والتعاون الإنمائي، والمكتبات. وهي عادة ما تكون جزءاً من استراتيجية كبيرة للتدويل، مع الأخذ في الاعتبار أن ترتيبات الشراكة تتضمن التعاون والتنسيق والتكامل كسلسلة متصلة، كما قد تتضمن التفاهات حول العديد من التدابير والتغييرات التنظيمية على مستوى الهياكل، والتنظيم، والعضوية، والحكم الذاتي، والتفاعل، والملكية أو السلطة وغيرها.

ووفق المعايير المشار إليها سابقاً، نجد اتفاقيات التعاون والشراكة الدولية في مجال تدويل التعليم الجامعي تأخذ العديد من الصور مثل: تبادل المنح الدراسية، والبرامج الأكاديمية، والدورات التدريبية، وتنفيذ المشاريع البحثية الدولية المشتركة، وتبادل المطبوعات والنشرات والكتب، والتواضع على هيكول للمؤهلات وضمان الجودة، والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل المتخصصة وغيرها، من صور التعاون والشراكات والتحالفات المتعددة الأطراف. (Knight, 1999:216) والتي أخذت في التنامي في الوقت الراهن، نظراً للأهداف الحيوية التي يمكن أن تحققها على مختلف المستويات التنظيمية والدولية، كإقامة الروابط المؤسسية الإقليمية والدولية، لأغراض أكاديمية مختلفة، كالتنقل، والقياس، وتقديم المناهج الدراسية المشتركة أو تطويرها، والندوات والمؤتمرات، والمبادرات البحثية المشتركة، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأكاديمية والعلمية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

ولعل من النماذج العملية لهذا الاتجاه هو تحالف الدول الأوروبية تحت مسمى: "الاتحاد الأوروبي" **European Union**، وإن كانت تتعدد دوافع تشكل هذا الاتحاد أو التحالف، إلا أن له أسسه في مجال التعاون العلمي، ومنه التعاون في تدويل التعليم الجامعي. ولعل من المميزات المهمة له هي قيامه بين عدد كبير من الدول ذات الملامح الجغرافية والثقافية والتاريخية المتقاربة، مما يجعله أقرب إلى مفهوم الشراكة أو التدويل على المستوى الإقليمي، كما يمكن الاستفادة منه في الدول العربية، التي تجمعها أيضًا العديد من الملامح والروابط، بما يمكنها من تحقيق الإعداد الجيد للخريجين، والحفاظ على ثروتها البشرية، وتحقيق التكامل على مختلف الأصعدة.

والواقع أنه على مدى أكثر من عقدين من الزمان، والبعد الدولي للتعليم الجامعي في أوروبا أصبح أكثر مركزية على جدول أعمال الحكومات الأوروبية والوطنية، ومؤسسات التعليم الجامعي، والمنظمات الطلابية، ووكالات الاعتماد. فمُنذ الثمانينيات من القرن العشرين بدأت المؤسسات الجامعية الأوروبية تنتقل من رد الفعل إلى الفعل، لتحقيق القيمة المضافة بشكل استباقي، نظرًا لزيادة المنافسة في مجال التعليم الجامعي، وتطور استراتيجيات التسويق والتسليم عبر الحدود، واتساع نطاق التبادلات والشراكات، وهو ما أدى إلى ظهور مجموعة كبيرة من البرامج الأوروبية للتعاون والتبادل في مجال التعليم والبحث، والتركيز على توسيع النطاق والمضمون، وتدويل المناهج والتدريس وعملية التعلم، بل أصبح التدويل مؤشرًا للجودة في التعليم الجامعي، وفي الوقت نفسه دارت على الساحة الأوروبية العديد من النقاشات حول نوعية التدويل والبعد الدولي، وموقف التعليم الجامعي في الساحة العالمية، وتأكيد إعطاء المزيد من التركيز على التدويل في القانون الدولي والوثائق والرسالة المؤسسية. (de Wit, 2010:5)

كما أصبح اليوم التدويل خارج أوروبا هدفًا استراتيجيًا للحكومات والجامعات الأوروبية، وعمليًا كل المؤسسات والبلدان الأوروبية توفر عروضًا للطلاب الدوليين، تنعكس على تفاعلها مع المجتمع الأكاديمي العالمي على نطاق أوسع، خطوة فخطوة أصبح تدويل نظم التعليم الوطنية الأوروبية واقعيًا، بسبب تعاون أوروبي حقيقي في التعليم والبحث العلمي-على سبيل المثال- من خلال برنامج (ERASMUS) كما سبقت الإشارة، وإطار برامج البحوث (Research Framework Programmes) ومبادرات مماثلة للتنقل/ الحراك **Mobility** وغيرها، روجت لتدويل نظام التعليم الجامعي الأوروبي، والتي أسهمت في تحديثه وتحسين نوعيته، ومهدت الطريق لعملية بولونيا (The Bologna Process)، والتي بدأت في عام (١٩٩٩) بهدف إنشاء "منطقة التعليم العالي الأوروبي" (EHEA)، أو الفضاء التعليمي الأوروبي- كما سبقت الإشارة - وقد أحرزت العملية تقدمًا كبيرًا في مواءمة هياكل الشهادات الجامعية.

(European Union, 2014:31-32)

وفي ذات النموذج يعد برنامج (ERASMUS) أحد البرامج الرئيسة للاتحاد الأوروبي في مجال تدويل التعليم الجامعي، وكجزء من برامج التعلم مدى الحياة، والتي تهدف إلى تعزيز

الجودة والبعد الأوروبي والعالمي في التعليم الجامعي، وتعزيز التنقل، وتحسين الشفافية والاعتراف في جميع أنحاء أوروبا. ويقدم البرنامج الآن منحًا للدراسة والتبادل للطلاب والأكاديميين والموظفين الإداريين على حد سواء، كما يدعم أيضًا أنشطة أخرى لتعزيز البعد الأوروبي للدراسات، مثل: البرامج المكثفة، وتطوير المناهج والشبكات، كما يعالج جميع التخصصات ومستويات الدراسة، وقد وصل عدد الملتحقين به قبل يوليو (٢٠١٣) أكثر من (٣) مليون طالبًا وطالبة، كما شاركت في البرنامج أكثر من (٤٠٠٠) مؤسسة، من (٣٣) دولة. (Klemenčič; et al., 2013:8)

وقد بدأت فكرة البرنامج مع اقتراح من المفوضية الأوروبية عام (١٩٨٦)، وبعد مشاورات تم إقراره عام (١٩٨٧) على أن يستمر العمل به حتى عام (٢٠٢٠)، ويتمويل من الاتحاد الأوروبي. كما أن هذا البرنامج سبقه برنامج (TEMPUS) وهو برنامج الحراك عبر أوروبا للدراسة الجامعية، ولتشجيع مؤسسات التعليم الجامعي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ على الانخراط في تعاون منظم، من خلال إنشاء "اتحادات/تجمعات" لتنفيذ المشاريع الأوروبية المشتركة، كما يوفر البرنامج المنح لحراك الفردي للأفراد العاملين في قطاع التعليم الجامعي، لمساعدتهم على العمل في أنشطة محددة في بلدان أخرى. واعتبارًا من (١ يناير ٢٠١٤) أصبحت أنشطة (TEMPUS) لبناء القدرات جزءًا من برنامج التعاون الجديد. (ERASMUS Plus)

(WIKIPEDIA, The Free Encyclopaedia, 2015)

وقد أشارت الكثير من الدراسات والتقارير إلى فعالية (ERASMUS) في تحقيق أهدافه، سواء على مستوى الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين، ومن ذلك أن أكثر الطلاب يؤكدون على التأثير الإيجابي للبرنامج في تطوير الكفاءات والمهارات الفردية، كما أكد أكثر من (٧٠٪) من الموظفين أن التأثير الأكثر أهمية لتنقل الموظفين هو الحصول على المعرفة من الممارسات الجيدة والمهارات اللازمة لعملهم في مؤسسات التعليم الجامعي، بينما رأى حوالي (٨١٪) من هيئة التدريس أيضًا آثارًا كبيرة للبرنامج على الترويج لأفكار وأساليب ومهارات تدريس جديدة، وأيضًا انعكاساته الجيدة على نوعية التعليم، كما رأى حوالي (٩٢٪) منهم أن هناك آثارًا إيجابية للبرنامج على التعاون بين التخصصات وعبرها، فضلًا عن التعاون الدولي بشكل عام.

(European Union, 2014:179)

ولعل من السياسات والاستراتيجيات الفارقة في تاريخ تطوير التعليم الجامعي الأوروبي بوجه عام وتدويله بشكل خاص، هي وثيقة أو "عملية بولونيا" عام (١٩٩٩) (Bologna Process) -المشار إليها سابقًا- والتي كانت بداياتها عام (١٩٩٨) مع (إعلان السوربون) الذي وقعه وزراء التعليم العالي من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة، وحدد البنات الأساسية لعملية بولونيا، في أن يكون نظام التعليم العالي



الأوروبي متماسكا ومتكاملا، وتعزيز فرص العمل والتنقل، والاعتراف بالمؤهلات، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحديد هيكل الدرجات. (The Europe Unit, 2005:6) وهو ما أثمر عن توقيع وثيقة بولونيا عام (١٩٩٩) بين (٢٩) دولة أوروبية، وصلت عام (٢٠١٢) إلى (٤٧) دولة. (European Commission, 2012:4) لتحدد خطوط العمل الرئيسية والأهداف التفصيلية، متمثلة في إنشاء (منطقة التعليم العالي الأوروبي) بحلول عام (٢٠١٠)، بين ما يزيد على (٤٠٠٠) مؤسسة للتعليم العالي، من خلال إنشاء أطر مشتركة للدرجات والمؤهلات، والعمل على تحقيق ضمان الجودة في جميع أنحاء أوروبا، وتعزيز الشفافية والحراك الأكاديمي وتوظيف الطلاب. (Altbach; et al., 2009: xi) ، ويمكن تناولها بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

١- أهداف وثيقة بولونيا لتدويل التعليم الجامعي:

تضمنت وثيقة بولونيا الإصلاحية ستة أهداف عامة، وقد قدر لكل الدول المعتمدة الوصول إليها مع عام (٢٠١٠) وهذه الأهداف هي: (Valiulis, 2006:54)

أ- تسهيل التنقل الأكاديمي من بلد إلى آخر، وتذليل كل العقبات التي تحول دون ذلك.

ب- اعتماد نظام موحد للشهادات، يفسح المجال أمام مقارنة سهلة بينها في مختلف الدول الأوروبية، ويعزز من الشفافية والاعتراف بها.

ج- اعتماد نظام دراسي موحد، قائم على دورتين/ مرحلتين: (المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا).

د- اعتماد نظام موحد لقياس وتقييم أداء الطالب ومدى تقدمه دراسياً.

هـ- دعم التعاون الأوروبي في مجال ضمان جودة التعليم، والعمل على إيجاد آليات موحدة لقياس الجودة.

و- دعم وتعزيز البعد الأوروبي، تاريخياً واجتماعياً وسياسياً، فيما يتعلق ببرامج التدريس والتعاون، وبرامج تنقل الباحثين والطلاب.

٢- مرتكزات عملية بولونيا والأطراف المستفيدة:

ارتكزت عملية بولونيا على ثلاثة محاور هي: ضمان الجودة الداخلية والخارجية، والاعتماد على نظام الدائرة الثلاثي: (التطوير المشترك للمناهج الدراسية، وضع أطر للمؤهلات، التناغم/ الانسجام)، وأخيراً محور الاعتراف بالدرجات والشهادات؛ حيث الاعتراف القانوني بها في جميع دول الاتحاد، أما من حيث الأطراف أو الفئات المستفيدة من "عملية بولونيا"، حددت العملية أربعة أطراف هي: الطلاب، من خلال توسيع المدارك والفرص، ثم أعضاء هيئة التدريس، من خلال تطوير شبكات البحث والتدريس، والمؤسسات، من حيث تعزيز السمعة والتعاون، وأخيراً أوروبا؛ من خلال تشجيع العملية للإصلاحات، والاستجابة لاحتياجات التنمية، وتعزيز المواطنة الأوروبية والتفاهم بين الثقافات، والاعتراف العالمي بنقاط القوة في التعليم الجامعي الأوروبي.

(Valiulis, 2006:55)

وتشير التقارير إلى أن "عملية بولونيا" (Bologna Process) أحدثت تغييرات جوهرية في نظم التعليم الجامعي في أوروبا، بل وفي كثير من البلدان الأخرى، ولعل هذا ما أكدته أحد التقارير الصادرة في عام (٢٠١٢) حول تنفيذ "عملية بولونيا"، عندما أشار إلى أنها حولت المشهد في التعليم الجامعي الأوروبي، فجميع البلدان أقدمت على تغييرات مهمة ساعدت المؤسسات الجامعية على الظهور، ومهدت الطريق لتدويلها، فضلا عن خدمة مجموعة متزايدة من المطالب المجتمعية، فقد تم تغيير هياكل التعليم الجامعي، وأنظمة ضمان الجودة، ووضعت آليات لتسهيل أنظمة التنقل، وتم تحديد مجموعة من القضايا والأدوار ذات البعد الاجتماعي للتعليم الجامعي، كما تم تحديد مجموعة من الأهداف الواضحة التي أسند تحقيقها إلى التعاون الطوعي، فضلا عن أنها ساعدت في وضع نظم محددة للاعتراف بالمؤهلات وضمن الجودة، وهو ما أثمر عن اعتماد المعايير والمبادئ التوجيهية الأوروبية (ESG) **European Standards and Guidelines** لضمان الجودة عام (٢٠٠٥)، الأمر الذي أعطى دفعة قوية للتعاون الأوروبي في مجال ضمان الجودة الأوروبية. (European Commission, 2012:4-6)

كما أن من النماذج الموضحة للاتجاه قيد العرض، حالة بعض الجامعات الحكومية في مصر، والسعودية، والسودان، والأردن، وسوريا، ولبنان، وعمان، فقد ارتبطت باتفاقيات تعاون مع عدد من الجامعات الأجنبية، لتنفيذ برامج تدريس مشتركة، خاصة في مرحلة الدراسات العليا، أو لمنح الشهادات المشتركة. (اليونسكو، ٢٠٠٩: ٢٠) كما تنهض مصر بتنفيذ العديد من مشاريع تطوير البنية الأساسية للتعليم الجامعي، بعضها بالشراكة مع دول البحر المتوسط، والبعض الآخر بالتعاون مع فرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي. (اليونسكو، ٢٠٠٩: ٣٥)

ومن النماذج الفاعلة التي تكشف أيضًا عن أهمية الشراكات والتحالفات الدولية كاتجاه أخذ في التنامي في مجال التدويل هو "دراسة الحالة" التي قدمها (Lizarraga, 2011) حول فحص علاقة الشراكة والتعاون بين جامعتين: إحداهما أمريكية حكومية بحثية، وهي (Arizona State University (ASU)، والأخرى مكسيكية خاصة لا تهدف إلى الربح، وهي (Tecnológico de Monterrey (ITESM) وقد نمت علاقة الشراكة بينهما مع عام (٢٠٠٥)، ولعل ما يميز هذا النموذج للشراكة هو أنه يجمع بين البعدين: الإقليمي والدولي في آن واحد.

وقد تأسست (ASU) في عام (١٨٨٥)، وهي توفر أكثر من (١٨) برنامجًا في المرحلة الجامعية الأولى، والدراسات العليا، في معظم التخصصات الأكاديمية، كما تقدم العديد من هذه البرامج على الإنترنت. وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين بها عام (٢٠١٠) حوالي (٧٠٤٤٠) طالبًا وطالبة. وكجزء من استراتيجيتها في التدويل والشراكة العالمية عقدت في عام (٢٠١١) حوالي (٩٤) شراكة دولية في مجال البحث والتدريس مع نظرائها من الجامعات، ووكالات التنمية، والمؤسسات الأخرى في جميع أنحاء العالم، وقد حصلت

الجامعات المكسيكية على ست من هذه الشراكات، ومنها (ITESM)، والتي تأسست في عام (١٩٤٣)، وتوفر برامجها عبر (٣١) فرعًا، موزعة في (٢١) ولاية مكسيكية، وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين بها عام (٢٠١٠) حوالي (٩٨٦٢٢) طالبًا وطالبة، وتوفر برامجها على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، والدراسات العليا، في العلوم الطبيعية، والأعمال التجارية، والفنون، والعلوم الإنسانية وغيرها، كما توفر أيضًا هذه البرامج كاملة عبر الإنترنت، من خلال الجامعة الافتراضية التابعة لها، ومن خلال الشراكة والتحالف قامت المؤسسة بمجموعة من المشاورات لتحديد رؤيتها ورسالتها، والتركيز على تجديد هذه الرسالة، وإرفاقها بالمبادئ التوجيهية لنموذج تعليمي يقوم على تشكيل المعايير الأخلاقية ووجهة النظر الإنسانية والمواطنة الملتزمة في نفوس الطلاب، والتركيز على التنمية المستدامة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما نتج عن استراتيجية تدويل (ITESM) وشراكتها الخارجية خاصة مع (ASU) تدويل البرامج الدراسية، مثل: الشهادات العليا المشتركة / المزدوجة، وافتتاح مكاتب الاتصال في الخارج، والشراكات الدولية التي تدعم برامج البحوث والتدريس للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما حققت (٤٥٠) شراكة دولية، منها (٣٠٥) مع نظرائها في الولايات المتحدة، بما في ذلك (ASU). (Lizarraga, 2011:64- 66)

ولم تتوقف شراكة (ITESM) مع (ASU) عند مستوى تبادل الطلاب وهيئة التدريس والعمداء، بل تعدته إلى مستوى القيادات العليا في الجامعتين، كما حدث عام (٢٠٠٤)، عندما أخذت الروابط مستوى أعلى، من خلال مجموعة من الفعاليات التي جمعت بين كبار القيادات العليا في الجامعتين وحكومات الولايات، مما عزز العلاقات المؤسسية، وأسفر عن الحصول على العديد من الفوائد الجانبية للشراكات المؤسسية منها:

- إنشاء مؤسسات تابعة للجامعتين، كالمجالس الاستشارية في مجال الصناعة.
- زيادة الروابط والتواصل بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعتين.
- تنفيذ مجموعة من المشاريع المشتركة الجديدة، التي يتم تسليمها عبر الإنترنت، كشهادة ستة سيجما، والتصميم النظري في درجة الماجستير المزدوجة.
- التركيز على مجال التكنولوجيا الحيوية، والبحوث التعاونية.
- تطوير العلاقة في عام (٢٠٠٦) لتشمل: إنشاء مراكز مجتمعات التعلم، وتنظيم مجموعة من المبادرات والمشاريع البحثية، وتوقيع اتفاقية شاملة، حددت أولويات الشراكة في أربع مجالات هي: برامج الحرم الجامعي، ومبادرات الإنترنت، وريادة الأعمال، والبحوث.

وفي عام (٢٠٠٧) عملت المجموعات المشتركة بالجامعتين في التطوير الأولي للمناهج الدراسية والمحاضرات المشتركة، ليتم تسليمها على الإنترنت، من ناحية أخرى زادت الأنشطة التي تركز على أعضاء هيئة التدريس أو العمداء، كالزيارات قصيرة الأجل

لغرض محدد، كذلك تطوير التعاون في مجال الأعمال الحرة والعديد من المجالات الأكاديمية، أما بالنسبة للأبحاث، تم التركيز على مصادر الطاقة المتجددة/ البديلة، كما تم تطوير مبادرات جديدة أيضًا تضمن قوة التعليم عن بعد، من خلال إنشاء شبكة لتصميم المناهج الدراسية، للحصول على درجة الماجستير المزدوجة في الهندسة والفضاء، وركزت المبادرات التي نفذتها الشبكة داخل الحرم الجامعي على جميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء شهادة في القيادة العالمية والتعليم الجامعي، فضلا عن تشكيل فرق العمل لتعزيز ريادة الأعمال، مما ساهم في تكوين رأس المال الوطني من خلال الشراكة بين الجامعتين. (Lizarraga, 2011:69-71)

كما أن من الصور والنماذج الأخرى للتعاون والشراكة تأسيس: "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" عام (٢٠٠٠)، وهو يضطلع بمهمة المساعدة والتعاون بين الصين ودول أفريقيا تعليميًا وثقافيًا. فقد تعهدت بكين في المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى عام (٢٠٠٠) بمنح المزيد من المنح الدراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الصين، وإرسال المعلمين إلى أفريقيا، لمساعدة المؤسسات المحلية للتعليم الجامعي في تطوير البرامج والتخصصات، وفتح قنوات اتصال بين الجامعات من الجانبين، لدراسة الحضارات الصينية والأفريقية، وإنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية. كما تضمن مؤتمر المنتدى لعام (٢٠٠٩) تعزيز التعاون في مجال التعليم الجامعي، ليشر عن اتفاقيات تعاون بين (٢٠) مؤسسة جامعية صينية، و(٢٠) مؤسسة جامعية أفريقية. (Wang, 2013:311) كما يمكن استكشاف العديد من صور التكامل الإقليمي التي وقعت على مستوى العالم في مجال تدويل التعليم الجامعي، ومن ذلك: إنشاء كيانات مثل: الشبكة الأفريقية لتدويل التعليم (ANIE)، والمواءمة بين دول أفريقيا، وهناك "إعلان كاتانيا" عام (٢٠٠٦) بين وزراء تعليم: الجزائر، ومصر، وفرنسا، والأردن، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، والمغرب، والبرتغال، وسلوفينيا، وأسبانيا، وتونس، وتركيا، من أجل تعزيز التعاون في مجال تدويل التعليم الجامعي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

(Altbach, et al., 2009:29)

باستقراء الاتجاه السابق، نجد أن مسألة الشراكات أو التحالفات أو الاتفاقيات تعبر في جوهرها عن سياسة أو استراتيجية أو برنامج لتطبيق التدويل والتغلب على تحدياته، وبالتالي فهي وسيلة وليست غاية، قد تفرضها العديد من الضغوط على المؤسسة الجامعية، خاصة في المراحل المبكرة للتوجه نحو التدويل، كمواجهة تحديات العولمة، والاستفادة من الكفاءات والخبرات البشرية النادرة أو الحفاظ عليها، وضعف القدرة على الانفراد بتنفيذ بعض المشروعات أو علاج بعض المشكلات التي تتسم بطابع العالمية، كما أن هذا الاتجاه يكشف من جانب آخر عن رغبة الكثير من الدول في الوصول/ الاحتفاظ بموقع الصدارة عالميًا، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وبالتالي قد تنطوي الشراكات على أهداف ضمنية تفوق في أهميتها للشركاء ما هو معلن. كما يتضح من خلال استقراء هذا الاتجاه أن نجاح الشراكات يتطلب إجراء تغييرات تنظيمية عميقة، كجزء من الترتيبات

المشتركة بين المنظمات الدولية، من حيث المتابعة والرقابة الإدارية، ووضع سياسات للشراكة الجديدة، والالتزام، وتوفير الموارد، وفوق هذا وذاك وجود الهيكل الإداري المناسب، متضمناً أعلى القيادات الأكاديمية والإدارية، ومسئول التنسيق الدولي، وكبار هيئة التدريس، الذين يناط بهم متابعة تشغيل الميزانية، والجوانب الحاسمة اللازمة للاستدامة، حتى لا تنهار الشراكة أو تظل معطلة.

**الاتجاه الخامس: تعزيز تدويل التعليم الجامعي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي:**

يعد الحراك المؤسسي والدولي اليوم نحو الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي العالمية أحد أبرز الاتجاهات الحديثة، كما أنه يعد أحد أبرز مسارات تدويل التعليم الجامعي وأحد أبرز أشكاله في آن. يكشف عنه التكافؤ في البرامج والدرجات، وربط منح الدرجة بالحصول على خبرات دولية محددة وغيرها.

وقد قطعت الجامعة اليوم شوطاً كبيراً في طريق الاهتمام بمسألة ضمان الجودة والاعتماد للتعليم الجامعي بعامة، وبمسألة تدويله بخاصة، ليس لما يحققه من فوائد متنوعة فحسب، بل أدت الحاجة إلى إعداد خريجين يمتلكون كفاءات ومهارات جديدة وقاعدة معرفية واسعة للدخول في عالم مترابط وأكثر تعقيداً، إلى مطالبة الكثير من الهيئات والوكالات والعلماء بضرورة التواضع على ضوابط أكثر تحديداً ويمكن فهمها عبر الحدود والثقافات. فالعولمة، والتكامل الإقليمي، والحراك المتزايد للطلاب والعلماء، ونمو المؤسسات التقليدية، وظهور المؤسسات والجهات الجديدة التي تشارك في تقديم الخدمة وتدور حولها تساؤلات عدة عن مدى التزامها بمعايير الجودة، جعل الحاجة أكثر إلحاحاً إلى وجود معايير للاعتماد يتم الاعتراف والتوافق عليها دولياً، ويمكن من خلالها إجراء المقارنات الدولية. (Altbach; et al., 2009:x-xi)

والواقع أنه توجد علاقة وثيقة وتبادلية بين التدويل وبين الاعتماد وضمان الجودة؛ حيث تنظر الجامعة إلى ضمان الجودة كجزء من أنشطتها العادية لضمان الجودة وتعزيزها، وفي المقابل فإن التدويل - وتقييمه - أيضاً يؤثر على النظام الداخلي لضمان الجودة؛ حيث يوفر فرصاً إضافية لتحسين الجودة في جميع أنشطة المؤسسة الجامعية، ومن المتوقع أن الاستفادة من هذه الفرص تمتد إلى المداخل والمقاربات العادية لضمان الجودة الداخلية، كالمقارنة الدولية والتعلم من الأقران، وعلى مستوى التعليم والبحث وخدمة المجتمع. (Aerden, 2014:28)

كما أصبح من المعروف اليوم أن نجاح تدويل المؤسسة الجامعية ليس في انتشار حرمها الجامعي أو زيادة عدد طلابها أو اقتحامها السوق فحسب، وإنما يمتد إلى احترامها لمعايير الاعتماد العالمية والاعتراف بها، وهو ما يوفر لها ولأصحاب المصلحة الطمأنينة والثقة في مستوى جودة مرافق الجامعة، وأساتذتها، والبرامج والدورات التي تقدمها. وبالتالي يعكس الاعتماد الرغبة في الاحترام والاعتراف الخارجي والقدرة التعليمية والجودة،

خاصة لأغراض التوظيف الدولي، أو تعزيز توظيف الخريجين في السوق العالمية، ولهذا السبب يجري اليوم إعادة هندسة العديد من المناهج الجامعية، ليس من أجل التميز فحسب، وإنما أيضًا للمطابقة. (Haigh, 2014:11)

ولعل هذا يفسر محاولة قيام الكثير من الدول والوكالات والهيئات بمساعدة الجامعات على التواضع على معايير مقبولة لجودة التعليم الجامعي، وعلى التقييم الذاتي لجهود التدويل، كما يفسر إقدام بعض الحكومات على النظر إلى التمويل كمصدر للتدويل التنافسي، مما دفع الجامعات إلى التوسع في أنشطة التقييم الذاتي، لتغطي مجموعة واسعة من مجالات العمل الجامعي، كالبرامج الأكاديمية، والجوانب التنظيمية، وتبادل البرامج والمناهج الدراسية، والحراك الدولي، والبحث والتعاون العلمي وغيرها.

(Knight, 1999:218)

وتعد أستراليا -على سبيل المثال- حالة مثيرة للاهتمام من وجهة نظر تقييم الجودة والاطمئنان، لأسباب عديدة في مقدمتها: أن أنظمة التدقيق ونوعيتها ترتبط مباشرة بالدعم الحكومي والتمويل، من زاوية المساءلة والجدارة؛ حيث تعد من العوامل الحاسمة في تقييم جهود التدويل، وتضع أستراليا نظامًا وإجراءات جديدة لتقييم أنشطة التدويل على المستوى المؤسسي، فمن غير المؤلف -على سبيل المثال- أن تأخذ في الاعتبار التزام واتجاهات ومواقف الإدارة العليا نحو التدويل، وجهودها في مسألة توظيف الكفاءات في هذا الشأن، كما اتجهت في ذات الوقت نحو تطوير أدوات التقييم، والتعاون مع مكاتب عالمية للجودة والاعتماد، إضافة إلى جهودها المستمرة للحصول على الاعتماد لبرامجها الخارجية. وتعكس هذه الجهود حرص الجامعة الأسترالية على الارتقاء بنوعية التدويل، كما يتضح في التطوير المستمر لبرامجها المقدمة في الخارج، من خلال التعليم عن بعد، وبرامج التوأمة، أو حرم الأقمار الصناعية. (Knight, 1999:218-219)

كما تعد حالة **The Zagreb School of Economics and Management (ZSEM)** المؤسسة الكرواتية - المشار إليها آنفًا - من النماذج العملية أيضًا لهذا الاتجاه العالمي الحديث؛ حيث توجهها نحو تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي (AACSB accreditation) كأحد استراتيجيات التدويل المعمول بها دوليًا في مجال إدارة الأعمال، مثل: معايير رابطة تطوير كليات إدارة الأعمال (AACSB)، ونظام تحسين الجودة الأوروبي (EQUIS) بهدف اعتماد البرامج التعليمية للجامعات، وتمثل شهادة (AACSB) أعلى معايير قابلة للتحقيق من قبل كليات إدارة الأعمال في جميع أنحاء العالم، كما أن مثل هذه المعايير تأخذ في اعتبارها مستوى كليات إدارة الأعمال في التدويل. (Magzan; Maslac, 2009:3)

وتمثل جهود **The School of Leadership and Education Sciences (SOLES)** و **University of San Diego (USD)** بالولايات المتحدة حالة فريدة للاتجاه العالمي نحو تعزيز تدويل التعليم الجامعي بتطبيق معايير الاعتماد؛ حيث تشارك

تدويل برنامج المشورة في تخصص الإرشاد المدرسي، ففي عام (٢٠٠٧) أطلقت (SOLES) عملية التخطيط الاستراتيجي، وتضمنت مبادرة التدويل في خطتها الاستراتيجية صياغة مجموعة من الأهداف الواضحة تتمثل في إكساب الأساتذة والطلاب مهارات وقدرات تدور حول: "الحساسية الثقافية، والمسئولية الاجتماعية، والتسويق العالمي"، وشملت مجموعة من العناصر المحددة في هذه المبادرة وهي: "توسيع الفرص الدولية لأعضاء هيئة التدريس، وتدويل المناهج في جميع البرامج"، والجديد هنا هو إضافة معيار: "انخراط جميع الطلاب في تجربة دولية قبل إكمال البرنامج" كشرط جديد في التدويل، وتشمل دراسة مقررات في الخارج، والتعاون بين الثقافات في المشاريع المهنية أو العلمية، والمشاركة في مشاريع بحثية ثنائية قومية أو متعددة الجنسيات، والتدريب الدولي، وكان النموذج الأكثر شيوعًا لخريجي البرنامج الدولي ينطوي على تحديد متطلبات ينبغي لمن يقدم لهم تحقيقها، كزيارة المواقع (المدارس/ عيادات المشورة)، وحضور المؤتمرات الدولية، من أجل تقديم الخبرات، والدراسة العالمية الشاملة في برنامج الإرشاد، وقد تم تطوير شراكات استراتيجية في كثير من أنحاء العالم، لتوفير أنشطة لتعلم الطلاب- على سبيل المثال- حضر أعضاء من جمعية اليابان للبحوث (JAAR) المؤتمر السنوي الذي عقده (SOLES)، عام (٢٠٠٤) تحت عنوان: "البحث والعمل"، و (JAAR) هي جمعية مهنية مستقلة مقرها في طوكيو، تضم العلماء والطلاب والمهنيين العاملين في القطاعين العام والخاص، الذين يستخدمون البحث الإجرائي لتعزيز الممارسات في مجال الأعمال التجارية، والصناعة، والتعليم، والرعاية الصحية. وكجزء من الشراكة المتقدمة تم الاتفاق على سفر أغلبية طلاب برنامج الإرشاد، وبعض أعضاء هيئة التدريس إلى طوكيو، للمشاركة في تجربة (التعدد الثقافي) كجزء من ندوة (JAAR) في عام (٢٠١٠)، والتي شارك فيها قادة (JAAR) والطلاب من Tokyo Daito Bunka University. (Nash; et al., 2011:493-494)

وفي سياق ما سبق، يرى الباحث أن الالتزام بمعايير الجودة والاعتراف أو السعي نحو تطبيقها يعد الوجه الآخر لتدويل التعليم الجامعي؛ حيث يصعب نجاح التدويل بدون وجود قاعدة موحدة للشهادات والدرجات والاعتراف دوليًا- كما سبقت الإشارة. كما يمكن القول: أن هذا الاتجاه قد يكون أمامه الكثير من الوقت لترسيخ أقدامه في علاقته بتدويل التعليم الجامعي، فبرغم عظم الجهود في تطوير وتنويع أدوات ومعايير التقييم إلا أنها دون المستوى المأمول؛ حيث الكثير من ممارسات التدويل لا تؤخذ في الاعتبار عند القياس أو في التصنيفات العالمية لأفضل الجامعات، إضافة إلى وجود أنشطة تدويل يصعب قياس أثرها، ومن ذلك: الاستثمارات المالية في أنشطة التدويل لازالت يصعب التحقق من أثرها وتأثيرها، والاستشارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس، وجهودهم في تطوير البرامج والتقنيات وغيرها، وبرغم ذلك يعد تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي أحد أبرز المداخل والتوجهات نحو الدفع بالتعليم الجامعي نحو العالمية.

- والخلاصة، أنه من خلال استقراء الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي يمكن الخروج ببعض الملاحظات الرئيسية في مقدمتها:
- أن مختلف اتجاهات تدويل التعليم الجامعي تصب في قاعدة واحدة، وهي الاهتمام بالتدويل كمطلب حيوي للبقاء والتميز.
  - أن مختلف اتجاهات التدويل تدرك تمامًا أن نجاح تدويل التعليم الجامعي يرتكز بشكل أساسي على التعاون والشراكة والتكامل والمرونة، بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمؤسسية من جهة، ومع أصحاب المصلحة والشركاء محليًا وإقليميًا ودوليًا من جهة أخرى.
  - أن مختلف الاتجاهات تركز على استراتيجيات تنمية وتطوير رأس المال البشري، كركيزة أساسية لنجاح تدويل التعليم الجامعي.
  - أن جميع الاتجاهات الحديثة في التدويل تستفيد من تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تطوير العملية التعليمية، والبنية الإدارية والتنظيمية، لجعلها أكثر قابلية للتدويل.
  - أن جميع الاتجاهات تعمل بشكل ديناميكي ولا تسير على خط متصل واحد، وبالتالي فإن الإقدام على تدويل التعليم الجامعي قد يتضمن أكثر من اتجاه أو أكثر من شكل، وإن كان يتفاوت الوزن النسبي في الاهتمام بها إلا أنه يبرز بينها في المقدمة التركيز على الحراك الطلابي، كمدخل استراتيجي لتحقيق العديد من الأهداف على المستويين: الوطني والدولي.
  - أن هذه الاتجاهات في التدويل تتسم بالمرونة والتنوع، وبالتالي القابلية بشكل كبير للاستفادة منها وتعزيزها في الدول النامية، وفي مقدمتها الدول العربية بما فيها مصر، وسواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

#### المحور الثالث: محاذير تدويل التعليم الجامعي:

رغم الدواعي والأسباب التي تدفع نحو تدويل التعليم الجامعي، فضلًا عن الأهداف والفوائد التي يحققها التدويل على المستوى الفردي أو المؤسسي أو الوطني- كما سبقت الإشارة- إلا أن البعض يرى أن هناك مجموعة من المحاذير أو التحديات والأخطار التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند التوجه نحو التدويل. والواقع أن هذه المحاذير تبدو في أغلبها كقضايا جدلية أكثر منها عقبات حقيقية، مثل: تأثير التدويل على الهوية الوطنية، وصعوبة إدماج الطلاب الدوليين، وغلبة الأهداف التجارية في التدويل وغيرها، مما يمكن تناوله في الجزئية الآتية:

#### أ- تأثر الهوية الثقافية الوطنية:

برغم وجود معايير ومواثيق لأخلاقيات ومبادئ تدويل التعليم الجامعي، كتلك التي تظهر في كثير من مواثيق ومبادئ "اليونسكو" (UNESCO) وغيرها، خاصة من حيث



الإتاحة والتكيف والجودة، كما تظهر المبررات السياسية على السطح في العديد من الفعاليات والمفاهيم، كالتعاون الدولي، والتعليم من أجل السلام العالمي، والتشريعات وغيرها، من الأمور التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية. إلا أن الواقع يشير إلى ضعف قدرة الكثير من الدول على تحقيق ذلك كأغلب - إن لم يكن جميع - الدول النامية، خاصة مع تطور أنماط التدويل وآلياته.

يؤكد ما سبق -على سبيل المثال- أن المزيد من الجامعات توجهت نحو فتح فروع لها في الخارج كجزء من استراتيجية تدويلها- وكما سبق الإشارة - فإن هذا المدخل يجد من يعارضه، من منطلق أن مثل هذه المشاريع تخاطر باتهامها بالاستعمار الفكري، من خلال فرض النموذج التربوي الغربي في المواقع الأجنبية. مقابل مقاربة أخرى ترى في هذا المدخل بعداً أكثر دولية وتعاوناً، فهذه الجامعات تفتح لتوفر فرصة التعليم للطلاب في وطنهم وبيناتهم، وهو من الأمور الفعالة في تأهيل الطلاب، مع توفير نظرة أكثر عالمية، ولذا فإن هذا المدخل يحتاج أكثر ما يكون- وفق هذه المقاربة - إلى استراتيجيات التنفيذ والتكامل والتنسيق المناسبة بين الدول المعنية، منعاً من إقامة شراكات غير متكافئة، وحفاظاً على الهوية الوطنية. (Reid; et al., 2010:8)

كما أن هناك ما يتعلق باكتساب لغة أجنبية، خاصة الإنجليزية ، كأحد متطلبات التدويل، على اعتبار أن اللغة الأجنبية تشكل قاعدة الانطلاق نحو التربية الدولية، والتوجه نحو العالمية، لاسيما وأن البرامج الدراسية الدولية تعتمد على اللغة الأجنبية في محتواها ولغة تدريسها، فضلاً عن أن صور التدويل الأخرى مثل: الابتعاث إلى الخارج للحصول على درجات علمية، وكذلك المهمات العلمية، والإشراف المشترك وغيرها، مما يتطلب إتقان اللغات الأجنبية، ومع هذا ثمة شعور بالقلق من تأثير اللغات الأجنبية على الثقافة الوطنية خاصة تأثيرها على اللغة الأم، وما تحمله الثقافة الأجنبية من قيم وافدة قد تتنافى مع معطيات الثقافة الوطنية. ولعل هذا يتطلب التشجيع على تعليم اللغات الأجنبية في كافة مراحل التعليم، مع الاهتمام في ذات الوقت بإتقان الطلاب للغة الوطنية، والعمل على تنمية قيم المواطنة ودعم الهوية الثقافية والانتماء لديهم.(هلال، نصار، ٢٠١٢: ٢٢٦)، ولعله ذات المعنى الذي أكدته دراسة (Phan, 2013:172) عندما أوصت بضرورة غرس أو تنمية قدرات اللغة الوطنية مع قدرات اللغة الإنجليزية، منعاً من إقامة شراكات غير متكافئة، وحفاظاً على الهوية الوطنية.

#### ب- هجرة العقول البشرية:

تعد "هجرة الأدمغة" Brain Drain أو كما يطلق عليها البعض هجرة العقول أو الكفاءات البشرية، واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه البلدان النامية، بل وأحياناً بعض الدول المتقدمة، فالعديد من الأساتذة والباحثين يرسلون للدراسة في الخارج على نفقة الدولة، لكنهم لا يرغبون في العودة. وتتنوع أسباب وعوامل هجرة العقول، كالتفاوت في المعاملة، وصعوبة مناخ العمل، والانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية" (WTO)، التي تتضمن شروطها بجانب تحرير التجارة والخدمات والسلع حرية تنقل الأفراد. كذلك

تدني نوعية التعليم الوطني. (Chen, 2011:82) والعامل الأخير يشكل نتيجة وأحياناً سبباً لهجرة العقول البشرية، ولعل هذا ما تؤكدته دراسة (Kritz, 2006:7) عندما أشارت إلى أن أعضاء هيئة التدريس في كثير من جامعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا تركوا العمل فيها، نظرًا لقلة الأموال أو الرواتب المتاحة، وانتقلوا للعمل في القطاع الخاص، أو للعمل مع الوكالات الدولية أو المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تدويل موظفيها. وقد أدت هذه التطورات إلى تفاقم هجرة الأدمغة، والمزيد من التدهور في مؤسسات التعليم الجامعي خاصة في الدول النامية. كما كشفت دراسة (Knight, 1999:226) أن أغلب الكفاءات الوطنية المهاجرة غالبًا ما تتجه صوب الولايات المتحدة، وهي مشكلة تواجه كندا - على سبيل المثال- فهي تعد خريجين على مستوى عالٍ من الكفاءة في مجالات متخصصة، مثل: الطب الحيوي، وتكنولوجيا المعلومات، ومع ذلك فهي غير قادرة على جذب هذه الكفاءات للعمل في الشركات الكندية أو حتى تلك المتعددة الجنسيات.

في السياق ذاته، يذهب (Schavan, 2008: 11-12) إلى أنه في إطار المنافسة العالمية حول المواهب العلمية، وتزايد الاستثمارات في مجال جذب العقول المبدعة، تحاول الدول استخدام العديد من الآليات للحفاظ على ثروتها من رأس المال البشري المبدع، انطلاقًا من أنه يشكل مصدر القوة والميزة التنافسية للمؤسسة والوطن بوجه عام. وليس أدل على ذلك من التقديرات التي ذهبت إلى أنه حتى عام (٢٠٠٨) كان هناك -على سبيل المثال- ما يقرب من (٥٠٠٠) باحث ألماني يعملون في جامعات الولايات المتحدة لوحدها، فضلًا عن حوالي (٢٠٠٠٠) يعملون بشكل دائم في مؤسساتها البحثية، كما أن الخريجين الألمانيين الدوليين من مرحلة الدكتوراه يشكلون أعلى نسبة بين الطلاب الدوليين في المملكة المتحدة. فضلًا عما يقرب من نصف خريجي الدكتوراه الألمانيين في جامعات الولايات المتحدة يخططون للبقاء وعدم العودة. كما يمكن ملاحظة تطور ديناميكية التنافس على قدم المساواة في الهند، والتي هي بالفعل من بين البلدان العشرة الأوائل في الإنفاق على البحث والتطوير؛ حيث يبلغ معدل ما تنفقه سنويًا ما يقرب من (٢١) مليار دولار أمريكي.

تأسيسًا على ما تقدم، هناك من يرى أن "هجرة الأدمغة" لا تزال - خاصة مع تطور آليات التدويل- مصدر قلق في كثير من دول العالم؛ حيث تستخدم بعض البلدان انتقال الطلاب الدوليين لتوسيع قدرتها في مجال التعليم الجامعي، فالحكومات والمؤسسات تنشئ شبكات وروابط رسمية مع المواهب الأكاديمية من المغتربين وغيرهم، وتحاول استقطابهم بالعديد من طرق التحفيز، هادفة إلى تعزيز دورة المواهب لديها على المدى الطويل. وفي المقابل فإن هناك من يرى أن هذه الآثار التي ينظر إليها على أنها سلبية للتدويل قد تكون عكس ذلك، إذ يمكن تخفيف حدتها من خلال دول المصدر ذاتها، إذا ما ركزت على التدويل الداخلي، والعمل على إيجاد الحوافز للكفاءات الوطنية، وتشجيع الهجرة العكسية. ومن ثم يمكن أن يؤدي تدويل التعليم الجامعي دورًا رئيسًا في جذب هذه الكفاءات والحفاظ عليها، مع توفير الفرص لها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. (IAU, 2012:2)

والواقع أنه من خلال استقرار العديد من الأدبيات نجدتها تقدم الكثير من الآليات للحد من هذه الظاهرة، والتي تعول في جوهرها على دول المصدر، ومن ذلك: تحسين ظروف العمل لجذب واستبقاء العقول البشرية، وقيام الحكومات باتخاذ بعض التدابير الداعمة، مثل: زيادة الاستثمار، وتحسين البنية التحتية والمرافق التعليمية، لتحسين نوعية التعليم وقوته التنافسية، فضلاً عن زيادة الاستثمار في الاتصال والتعاون الدولي، ودعم نشر البحوث، وتوقيع العقود مع المؤسسات الأخرى وغيرها.

### ج- دمج/ استيعاب الطلاب الدوليين:

تفتقر العديد من المؤسسات الجامعية إلى اتجاه واضح في تنفيذ استراتيجيات تدويل ذات مغزى ومستدامة، فكثير منها يسعى إلى جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين، دون ضمان بنية تحتية مناسبة، لدعم هؤلاء الطلاب أو لدمجهم في الثقافة المحلية، أيضاً قد لا تكون هناك استراتيجية واضحة لإعادة النظر في المناهج التربوية التي قد تساعد في التغلب على ذلك، وبعبارة أخرى، فإن مسألة وجود الطلاب الدوليين غالباً ما ينظر إليها على أنها المفتاح للتدويل، فضلاً عن وجود منافع تجارية واضحة، ولكن الإجراءات التي تتخذ لاستيعاب ودمج هؤلاء الطلاب قد لا تكون كافية أو غير مناسبة. وما يبدو أنه المطلوب هو الإجراءات الملموسة التي تلبي احتياجات كل من: الطلاب الوطنيين، والطلاب الدوليين، بما يمكن الفئة الأخيرة لتعمل بشكل أفضل، وفي المقابل، فإن الاستباق لتطوير التفاهم بين الثقافات ضروري لتفاعل طلاب الفئة الأولى مع أقرانهم الأجانب، وكذلك لإعدادهم للعمل في بيئات ثقافية أخرى أثناء مكوثهم في الخارج أو العمل في المستقبل.

(Reid; et al., 2010:6)

كما تشير الأدبيات في هذا الإطار إلى أن عامل اللغة يؤثر تأثيراً كبيراً في قضية دمج أو تأقلم الطلاب، فقد أكدت تجربة الصين في التدويل -على سبيل المثال- أنه برغم أن اللغة تعد الوسيلة الرئيسة لجذب الطلاب الأجانب إلا أنها لا تزال تحتاج إلى مناقشة في استراتيجية التدويل الصينية، فقد أثبتت التجربة أن النمو الذي حققته تجربة البلدان المختلفة في تدويل التعليم الجامعي يعود في الجزء الأكبر منه إلى الإنجليزية كلغة عالمية؛ حيث نجحت في جذب الطلاب الأجانب، عكس اللغة الصينية التي لا تعتبر لغة عالمية. لذا إذا أرادت الصين أن تنجح خططها في التدويل، وأن يكون لمؤسسات التعليم الجامعي فيها مكانة وسمعة عالمية عليها أن تهتم بالتدريب والوعي اللغوي، خاصة في مجال اللغات العالمية، فذلك سوف يكون أكثر فعالية لجذب الطلاب الأجانب، كما أنه الأسلوب الأكثر قابلية للتطبيق. (Chen, 2011:82)

ومن ثم، تؤكد الدراسات أنه بدون توفير أنظمة دعم مناسبة خلال الإقامة، وتبادل البرامج والمشورة في كثير من الأحيان، فإن التدويل أو الحراك الطلابي يمكن أن يحقق نتائجاً عكسية مع الطلاب، فبناء الصور النمطية السلبية تجاه ثقافة البلد المضيف، وزيادة التعرض للثقافات غير المألوفة قد يؤدي إلى اعتماد المواقف الدفاعية بدلا من المزيد من الانفتاح. (Reid; et al., 2010:7) وهو ما يتضح من خلال مراجعة نماذج

بعض الدول في التدويل مثل: كندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، فقد اتضح أن هذه النماذج اشتركت في النظرة القائمة على التمرکز حول الذات، كما لوحظ في هذه النماذج التمسك بأيدولوجية الثقافات المهيمنة، والاستخدام الأقل للسلوكيات النمطية، واستخدام الثقافات لتأطير أجندات الهيمنة الاستراتيجية، من خلال التشكيل السلبي لثقافة الأقليات. (Patel; Lynch,2013:226)

ولعل هذا ما تنبعت إليه أستراليا؛ حيث ضمت قوانينها وسياساتها الحكومية والمؤسسية ما يؤكد ضرورة حماية ودمج الطلاب الدوليين، كما ركزت استراتيجية تدويل التعليم الجامعي على أوجه الدعم التي يمكن أن تقدم لهم داخل الحرم الجامعي أو عبر الفضاء التعليمي، خاصة بعد وقوع بعض الحوادث في عامي (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩) ضد الطلاب الهنود. (Shaw, 2014:9)، وفي المقابل لجأت الهند بدورها إلى التغلب على هذه المشكلة داخل جامعاتها من خلال إنشاء المراكز/ المكاتب المتخصصة في تقديم الدعم للطلاب الدوليين، وعلاج مشكلاتهم، من خلال البرامج التدريبية والتثقيفية، خاصة في المسائل البين ثقافية واللغة، وقد نفذت بعض هذه المراكز "برنامج المستشار" عام (٢٠٠٩) على الطلاب الدوليين، من خلال تصنيفهم إلى ثلاث فئات: فئة الطلاب الأجانب، وفئة الهنود من غير المقيمين، وهم أقارب أو أبناء للهنود غير المقيمين، وقد يكونوا تلقوا تعليمهم بأكمله في بلد آخر، وأخيراً، فئة أطفال الهنود الذين يعملون في دول الخليج. كما أن أحد التدابير المهمة التي اتخذتها هو تعيين مستشارين من بين أعضاء هيئة التدريس، لتوجيه الطلاب الدوليين، ومساعدتهم على التكيف مع الحياة والنظام التعليمي في البلد الجديد. (Haigh, 2014:9 ; Karky, 2013:41-43) فضلاً عما تقوم به Association of Indian Universities (AIU) من جهود كبيرة منذ أوائل التسعينيات؛ حيث جمع المعلومات وإصدار التقارير المنتظمة حول الطلاب الأجانب في الهند، متضمنة جنسياتهم وتخصصاتهم ومشكلاتهم وغيرها، بما يساعد على فهم مختلف التحديات التي تواجهها الهند في جذب الطلاب الأجانب لجامعاتها.

(Qamar, 2014:3)

والجدير بالذكر، أن هذه القضية تقع على عاتق الطرفين، طرف الدول المرسل؛ حيث يجب عمل برامج توعية لتحضير طلابها للدراسة في الخارج، وطرف الدول المستقبلة؛ حيث يلزمها القيام بعملية استيعابية، وتدبير متابعة فعلية، وتقديم الدعم والمساندة للطلاب الدوليين. الأمر الذي يستلزم في النهاية وجود استراتيجيات تعاونية وإجراءات تنسيقية بين الطرفين.

د- الأهداف التجارية لتدويل التعليم الجامعي:

ينظر البعض إلى التدويل باعتباره مدخلاً لتسليح التعليم الجامعي، ولطغيان الأهداف التجارية والربحية على حساب وظيفته الثقافية، والأهداف والقيم الأكاديمية، كالتعاون والحرية الأكاديمية والاستقلالية وإتاحة المعرفة ونشرها وغيرها، مما يشكل صلب رسالة

الجامعة وأهدافها الأصيلة. وفي المقابل هناك من يرى أن الاعتقاد بأن الهدف الرئيس للتدويل هو جلب المزيد من الأرباح أو الأموال للمؤسسة الجامعية، أو أنه يتمثل في جذب وحشد العدد الأكبر من الطلاب الدوليين لجذب المزيد من الإيرادات هو اعتقاد يفتقد الكثير من الصواب، ذلك لأن التدويل يتضمن العديد من الأبعاد الأخرى، التي يمكن أن توفر إضافة إلى ذلك الكثير من الفوائد، فالخبرات والتجارب من خلال تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى يمكن فعلياً أن تحسن عامل الربح أو التجارة هذا من جانب، كما أنها من جانب آخر تكسب المؤسسة سمعة دولية قوية، فضلاً عن أنها يمكن أن تجذب أفضل العناصر من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، التي يمكنها تحسين التطور العلمي والتكنولوجي مؤسسياً ومجتمعياً. (Shaw, 2014:13) وليس أدل على ذلك أيضاً من تفاوت تأثير ووزن الهدف الاقتصادي في عملية التدويل من دولة لأخرى، ففي حين نجد دولا مثل: السويد تتبع سياسة محايدة في نظرتها لقضية تدويل التعليم الجامعي؛ حيث لم تحاول التأثير على سياسات المؤسسات الجامعية مباشرة، نجد دولا مثل: أستراليا، والولايات المتحدة، تجعل من الجانب الاقتصادي في تدويل التعليم الجامعي قضية حيوية في سياساتها، على اعتبار أنه يشكل جزءاً مهماً في تعزيز اقتصادها الوطني، وفي تمويل أنشطة التعليم والبحث العلمي. (Maassen ; Uppström, 2004:19-20) وإن كانت كل دولة تنفذه بطريقة أو لهدف يختلف عن الأخرى، ومن ذلك -على سبيل المثال- الولايات المتحدة تركز على تدويل التعليم الجامعي من زاوية البحث العلمي بدرجة أكبر من تدويل التدريس، في حين تركز أستراليا على تدويل التدريس، وجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب الأجانب. وفي كل الأحوال تضع الدول في اعتبارها الحفاظ على ثروتها البشرية، فضلاً عن جذب الكفاءات والعقول المبدعة.

#### هـ- الاعتراف/ الاعتماد الأكاديمي:

ترتبط قضية أو تحدي الاعتراف/ الاعتماد الأكاديمي ببعض المؤسسات والبرامج والدرجات بقضية الأهداف التجارية أو الربحية من تدويل التعليم الجامعي. فقد أصبحت ظاهرة تدويل التعليم والبرامج لكثير من المؤسسات الجامعية، العامة والخاصة، بل وكثير من الوكالات والشركات طريقاً سهلاً لجمع الأموال، في الوقت الذي قد تكون فيه برامجها أو درجاتها أو شهاداتها غير معترف بها دولياً، من حيث مطابقتها لمعايير الجودة العالمية، سواء من حيث الكم أو الكيف أو طريقة استلام الخدمة.

(Hénard; et al., 2012:20)

وقد ناقش (2: Altbach, 2012) هذه القضية موصفاً ومعنواً لها: (Corruption: A Key Challenge to Internationalization)، وهذا الفساد الذي يتحدى تدويل التعليم الجامعي لا يقتصر على الدول ذات الوزن الأقل في التدويل، بل طال العديد من الجامعات والكليات العريقة، وفي الدول ذات الباع الطويل في تدويل التعليم الجامعي، مثل: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، كما لا يقتصر على مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة، بل والحكومية، نتيجة للتنافس المحموم بين الكثير

من المؤسسات حول تحقيق الأرباح، مرتكزة في ذلك على التطور التكنولوجي، الذي مكنها من سرعة تسليم الخدمة في أي مكان وفي أسرع وقت وبأقل تكلفة. الأمر الذي جعل من التدويل صناعة رائجة، تدر ملايين الدولارات لكثير من المؤسسات والوكالات والأفراد على حد سواء، خاصة مع ظهور الكثير من الوسطاء.

كما شخص (Altbach, 2012:2-3) الفساد في كثير من الصور وفي كثير من الجامعات والكليات، ومن ذلك: الحصول على درجات أو شهادات جامعية من مؤسسات غير معتمدة، وتسهيل قبول أو توظيف طلاب دون المستوى المأمول في مؤهلاتهم الأكاديمية، والعبث بوثائق الدرجات العلمية أو بنتائج امتحاناتها. وقد وثقت وكالات ضمان الجودة في المملكة المتحدة الكثير من هذه الحالات على مستوى مؤسسات جامعية أو شركات أو أفراد، ومن ذلك وجود وكالات وشركات تحتكر لنفسها حق الامتياز في منح درجات بعض البرامج البريطانية، وتقوم بضخ ملايين الطلاب غير المؤهلين للجامعات في جميع أنحاء العالم. ودون الالتزام بمعايير الجودة العالمية، وبمبادئ العمل الأكاديمي بوجه عام أو التدويل بشكل خاص، وغيرها من الأمور اللازمة لاستقامة العلاقات الدولية، وتدويل التعليم الجامعي.

ولعل هذا ما دفع (UNESCO)، ضمن مبادرات ضمان الجودة، إلى إطلاق بوابة إلكترونية لتوجيه الأفراد إلى المعلومات التي تساعد على التحقق من المؤسسات والدرجات الشرعية وغير الشرعية. (Altbach; et al., 2009: xii) إضافة إلى ظهور الكثير من برامج التحقق من صحة الشهادات.

القضية قد تستمر وتتطور، خاصة مع التطور التكنولوجي، وعلى نحو أخص مع ظهور وكالات وجهات خاصة، أو كما يطلق عليها "accreditation mills"، والتي لا تتساهل فحسب في منح الاعتماد لمؤسسات وإن كانت غير مؤهلة له، طالما تدفع ما يقرر عليها من رسوم الاعتماد، بل وتتجاوز أحياناً للغرض ذاته إلى خفض المعايير الأكاديمية. المشكلة قد تستمر وتتطور برغم وجود تصنيفات عالمية للجامعات، فتلك للأسف تقتصر أو تركز على جوانب محددة في التصنيف، خاصة جانب البحث العلمي، المشكلة قد تستمر مع تراجع التمويل الحكومي للجامعات، وضعف الالتزام بقيم وتقاليده التدويل. لكن ما الذي يجب عمله؟ هكذا يرى (Altbach, 2012) وهكذا يتساءل، كما يقدم في الوقت ذاته الإجابة عن هذا التساؤل، من خلال استعراضه لمجموعة من البدائل أو الحلول للحد من ظاهرة "الفساد"، التي تهدد تدويل التعليم الجامعي وأخلاقياته، وهي:

(Altbach, 2012:3-4)

-الاعتراف بوجود المشكلة.

-الالتزام بمبادئ وقيم وأخلاقيات التدويل الإيجابية، كتلك التي جاءت عام (٢٠١٢) في تقرير (The International Association of Universities (IAU) ، والذي حمل عنوان: "Affirming Academic Values in Internationalization"

"of Higher Education: A Call for Action"، من قبيل: الالتزام، والتعاون والشراكة الدولية، واحترام وتعزيز الجودة والتنوع، وتنمية المعرفة والبحث العلمي، والإعداد الأفضل للطلاب كأعضاء منتجين وطنياً وعالمياً، وغيرها من قيم التدويل الأصيلة.

- أن تتأكد وكالات ضمان الجودة والمجتمع الدولي من أن الجامعات يتم تقييمها على أسس سليمة، وأن تعلن النتائج بشفافية، مع إتاحتها لأصحاب المصلحة على المستوى الدولي.

- تنسيق الجهود بين الحكومات الإقليمية، والوطنية، ووكالات ضمان الجودة، للحفاظ على معايير الجودة في الجامعات.

- إنكاء الوعي حول الأخلاق والممارسات الجيدة في مجال التعليم الجامعي الدولي، وتوعية أصحاب المصلحة، خاصة الطلاب، بالمشاكل والتحديات المستمرة التي تستحق الاهتمام في هذا المجال.

- تدقيق الشركاء وأصحاب المصلحة، خاصة الطلاب، في المعلومات المتاحة حول التبادلات والبحوث، والتي يصنعون في ضوءها قراراتهم. ومن ثم ضرورة التأكد من موثوقيتها، ومكانة الجهات التي تصدرها.

والواقع أن هذه المحاذير وتلك القضايا لا تدعو إلى التقليل من قيمة أو أهمية تدويل التعليم الجامعي، بقدر ما تدعو إلى الالتزام المؤسسي والدولي بقيم ومبادئ التدويل، والمشاركة والمكاشفة مع أصحاب المصلحة داخلياً وخارجياً، ووضع استراتيجيات وخطط وتدابير تكفل توفر التعاون والشراكة الدولية على أسس عادلة وموضوعية من جهة، وتحافظ على الهوية الثقافية والخصوصية والكفاءات الوطنية من جهة أخرى.

#### المحور الرابع: نتائج البحث:

من خلال العرض السابق لأدبيات البحث الراهن بوجه عام، وللاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي بوجه خاص، يمكن الخروج ببعض النتائج، التي قد تمهد السبيل إلى الجزئية التالية من البحث، وهي تحديد مدى إمكانية الاستفادة من هذه الاتجاهات الحديثة في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري. ولعل في مقدمة هذه النتائج ما يلي:

- أن تدويل التعليم الجامعي أصبح ضرورة عالمية، فرضتها متغيرات العصر وفي مقدمتها العولمة، وما يرتبط بسياساتها من متغيرات ومفاهيم وممارسات، كالتركيز على المعرفة، واقتصاد المعرفة، وعولمة سوق العمل، والمحاسبية المجتمعية، وتراجع الدعم الحكومي للجامعات. مما يفرض على المؤسسات الجامعية إعداد خريجين مؤهلين للعمل في سوق عالمي، والبحث عن الاعتراف، وتدبير مصادر تمويل جديدة.

- أن هناك علاقة وفروفاً بين مفهوم التدويل ومفهوم العولمة؛ حيث تعد العولمة السياق العام الذي يتحرك فيه التدويل، في حين يعد التدويل المدخل الرئيس لمنح العولمة

وجودها. وتختلف العولمة عن التدويل في أنها تتعدى الحدود الجغرافية والهوية الوطنية. وفي المقابل نجد التدويل يرتكز على مبادئ وأخلاقيات، تراعي القيمة الأكاديمية من تدويل الأنشطة والخدمات الجامعية، والحفاظ على هوية وخصوصية كل دولة.

- أن التدويل يعد مفهومًا أو عملية طويلة المدى، ويحتاج جهدًا منظمًا ومستمرًا.
- أن التدويل وسيلة وليس غاية، فهو وسيلة لإعداد خريجين مؤهلين للعمل في سوق عالمي، وتحقيق الجودة والتميز، وتحسين العلاقات بين الدول والمؤسسات الجامعية.
- أن هناك توسعًا وتطورًا عالميًا في مفهوم تدويل التعليم الجامعي وممارساته، يبدو ذلك في تطوير الأبعاد الدولية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بل والإدارة، ومن ثم أصبح التدويل يأخذ العديد من الصور والممارسات، ولا يقتصر فقط على التدريس، أو حراك الطلاب والأساتذة والموظفين، أو جذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين، وإنما يمتد إلى مختلف وظائف المنظومة الجامعية، بما فيها إدارتها وخططها الاستراتيجية.
- أن التدويل لا يتم في كل المؤسسات الجامعية بمدخل واحد أو باستراتيجية واحدة، وإنما تتعدد مداخله واستراتيجياته ومبرراته، والتي قد تختلف من جامعة لأخرى بل وداخل الجامعة الواحدة، وفقًا للأهداف المرجوة. ومع ذلك يظل القاسم المشترك بين مختلف المؤسسات الجامعية هو قيامه على التعاون والشراكة والتنسيق والتكامل على مختلف المستويات: (وطنيًا وقطاعيًا ومؤسسيًا، داخليًا وخارجيًا، إقليميًا ودوليًا).
- أن نجاح استراتيجية أو توجه ما لتدويل التعليم الجامعي، يتوقف على توفير العديد من المقومات وفي مقدمتها: التنسيق المؤسسي والوطني، والتزام وقناعة القيادات الأكاديمية العليا بالتدويل، فضلًا عن أعضاء هيئة التدريس والطلاب ومختلف أصحاب المصلحة، وتوفير الموارد اللازمة، ووجود رؤية وثقافة تنظيمية داعمة، وتنمية الموارد البشرية، ومراعاة الأولويات المؤسسية والوطنية.
- أن هناك الكثير من الفرص والاتجاهات أمام الجامعات العربية عامة، لإيجاد صيغة مشتركة لتوحيد الهياكل والبنى التنظيمية والدرجات العلمية على غرار "عملية بولونيا"، بما يمهّد الطريق لتدويل التعليم الجامعي العربي على نطاق أوسع.
- أن هناك الكثير من صور التدويل التي تبدو في الجامعات المصرية بما فيها جامعة الأزهر، كتشارك مصادر المعرفة دوليًا، والاتفاقات والشراكات العلمية والبحثية، والحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة وغيرها.



- أن بعض مؤشرات الواقع تؤكد على أن الرخم الذي يحظى به تدويل التعليم الجامعي في الوقت الراهن قد يستمر ويتسع في المستقبل، كما ستتوسع مبرراته واتجاهاته وصوره، بتنوع الاحتياجات المؤسسية والوطنية، وتسارع التطورات العلمية والتكنولوجية. وإن كان هذا التوسع لن يسير بوتيرة واحدة؛ حيث قد يتعرض للانكماش في بعض الدول، خاصة في جانب الحراك الطلابي، نظرًا لتوقع ارتفاع تكلفة الدراسة في الخارج، وتكثيف استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد.

- أن هناك بعض التحديات والمحاذير المرتبطة بتدويل التعليم الجامعي، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تبني استراتيجية ما للتدويل، كقضية الهوية الوطنية، وغلبة الأهداف التجارية. وبالتالي يظل التدويل إيجابيًا للمؤسسات بالقدر الذي يحفظ به هويتها ويحافظ فيه على ثروتها وعقولها البشرية، ويرتكز فيه على مقومات أخلاقية، ومعايير دولية للجودة والالتزام.

- وأخيرًا، تشير دلائل الواقع إلى أن مزيدًا من اتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب قد يحدث، إن لم تسارع دول الجنوب، بما فيها الدول العربية، في استخدام استراتيجيات تدويل استباقية، وتحقيق قفزات نوعية، وإقامة شراكات وتحالفات على أسس عادلة وموضوعية في سياق تدويل التعليم الجامعي.

**المحور الخامس: مسارات إدارية وتنظيمية مقترحة للإفادة من الاتجاهات الحديثة في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري:**

في ضوء أدبيات البحث ونتائجه حول الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي يمكن القول: أنه رغم وجود العديد من صور التدويل بالجامعات المصرية، إلا أن كثيرًا من الأدبيات - كما سبقت الإشارة - تكشف عن أنها لا تسير على سياسة مؤسسية ووطنية واضحة، تتلاءم مع الاتجاهات الحديثة في التدويل، أو مع عدد الجامعات المصرية وطلابها وأساتذتها، بل ومكانة وعراقة أغلب هذه الجامعات. كما أنه في ضوء استعراض أبرز الاتجاهات الحديثة في التدويل يتضح إمكانية الإفادة منها في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري. في هذا الإطار يمكن تقديم مجموعة من مسارات العمل الإدارية والتنظيمية التي قد تشكل مرتكزات لتبني سياسات واستراتيجيات ناجحة لتدويل التعليم الجامعي المصري بوجه عام، والأزهري منه بوجه خاص، مع الأخذ في الاعتبار أن نجاح تنفيذها يستلزم تنسيقًا وتعاونًا على المستويين: الوطني والمؤسسي من جهة، وأن هذه المسارات دينامية من جهة أخرى، فضلًا عن أنها قد تمتد/ تتنوع في تنفيذها ما بين مسارات طويلة المدى أو متوسطة أو قصيرة. وذلك على النحو الآتي:

**أولاً: مسار الرؤية والاستراتيجية:**

- بناء رؤية وطنية لتدويل التعليم الجامعي المصري، وترجمتها في استراتيجيات وخطط واضحة ومحددة، ضمن الاستراتيجية العامة للدولة، وفي ضوء ضوابط ومعايير

- الجودة العالمية، والحوار المفتوح والمشارك بين المؤسسة الجامعية والحكومات، ومختلف أصحاب المصلحة، وفي مقدمة ذلك المؤسسات المعترف بها عالمياً.
- صياغة رؤية جامعية دولية لبيئة أكاديمية تدعم التعاون والشراكة، والتعددية الثقافية، وامتلاك ميزة تنافسية، والريادة العالمية. والتعبير الواضح المعالم عنها في رسالة الجامعة وقيمها وأهدافها.
- تبني استراتيجية لتدويل التعليم الجامعي تكون مناسبة لرؤية المؤسسة الجامعية ورسالتها وأهدافها، على أن تركز على: ثقافة تنظيمية دولية، والتزام قيادي، ودعم مادي وتقني، وتنسيق وتكامل وطني ومؤسسي، واستكشاف لآراء أصحاب المصلحة، واحتياجات السوق العالمي، ورصد وتحليل للاتجاهات الدولية في مجال التدويل، ودراسة الاستراتيجيات والتدابير السياسية ذات الصلة. وعلى أن يكون في مقدمة أولوياتها، جذب واستبقاء الكفاءات، وتنوع مصادر الدخل، وتعزيز الشراكات، وتنوع أنماط التدويل وتحسين آلياته، وتحقيق التوازن بين الدخول في سوق المنافسة العالمية وبين الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع.

#### ثانياً: مسار الهيكل والبنى والتشريعات:

- إعادة هيكلة الجامعات المصرية، وفقاً للاتجاهات الحديثة، بما يجعلها في وضع أفضل للاستجابة للتدويل، كتمهين الإدارة الجامعية، والتحول نحو الهيكل التنظيمي الشبكي، واستحداث المناصب القيادية التي تتسم بالطابع الدولي في اختصاصاتها، وإنجاز الأعمال من خلال فرق العمل متنوعة التخصصات وذات الخبرة الدولية، وإنشاء/ تطوير المراكز المتخصصة في التدويل والتسويق، وبالارتكاز على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
- إصدار تشريعات قانونية على المستويين: الوطني والمؤسسي، تعزز من تدويل التعليم الجامعي المصري، خاصة ما يتعلق منها بقوانين الهجرة والإقامة، وتسهيل التعاون الدولي، وحماية حقوق الملكية الفكرية والابتكار وغيرها.
- توفير البنية التنظيمية الدولية، من مرافق، وقاعات، وورش، ومعامل ومختبرات علمية، ومكتبات إلكترونية، وشبكات اتصال وتواصل، وغيرها من الموارد والإمكانات اللازمة لتدويل التعليم الجامعي المصري.
- استخدام الجامعات المصرية لطرق فعالة لاستغلال إمكانات التدويل والابتكار الوطنية في الخارج، كالسفارات، أو الناتجة عن التعاون والشراكة الوطنية الخارجية، كزيادة المشاركة في "الشبكات العلمية عالية الأداء"، وتقديم الدعم من خلال برامج تمويل دولية تنافسية.

- تخصيص الموارد اللازمة لمكافأة وتحفيز التبادل الأكاديمي الدولي على مستوى الطلاب والأساتذة والموظفين، واستقطاب الكفاءات المهاجرة، واستثمارها في تحسين تدويل التعليم الجامعي.

### ثالثاً: مسارات استخدام تقنيات المعلومات والاتصال:

- تعزيز الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كتوجه حديث في تطوير التعليم الجامعي وتدويله، من خلال تنويع أنماط التعليم، خاصة التعليم عن بعد بصوره المختلفة، كالتعليم الافتراضي، والتعلم الإلكتروني، والتركيز على إيصال الخدمة إلى المنزل، وتبادل التجارب والخبرات دولياً.
- بناء قواعد بيانات، لرصد عملية الحراك الأكاديمي للأساتذة والباحثين والطلاب، بما يفيد في رسم سياسات الاستثمار، ووضع خطط التطوير.
- إنشاء قواعد وشبكات تقنية دولية، بالتعاون والتشارك مع المؤسسات والجامعات الرائدة، بما يساهم في تشكيل الروابط والشبكات، والتعاون الدولي على الصعيدين: التعليمي والبحثي.

### رابعاً: مسارات التدريب والتنمية المهنية في مجال تدويل التعليم الجامعي:

- تقديم برامج تدريبية تثقيفية ونوعية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية في مجال التدويل، لرفع القدرة على المشاركة في أنشطة التدويل والعمل بين الثقافات، كالتسويق، وإتقان اللغات العالمية، ودراسة الثقافات، ووضع خطط التدويل، واستخدام تقنيات المعلومات وغيرها.
- التوسع في تبادل البرامج والخبراء دولياً، في مجال التدريب ووضع خطته.
- وضع برامج ودورات تدريبية للجهاز الإداري، للارتقاء بالقدرة والمهارات اللازمة لفهم أبعاد تدويل التعليم الجامعي.
- وضع قدرات التدويل ومهاراته في الاعتبار عند التوظيف أو الترقى، أو عند اختيار القيادات الجامعية المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة استراتيجية التدويل.

### خامساً: مسارات الحراك الأكاديمي الدولي (طلاب/ أساتذة):

- تطوير مهام الوحدات القائمة في الجامعات المصرية، للاضطلاع بمهام الدعم والمساندة لتدويل التعليم الجامعي، خاصة تيسير الدراسة للطلاب الدوليين، بما يحقق تكيفهم مع البيئة الثقافية الجديدة، والاستفادة منهم كسفراء للمؤسسة الجامعية في دولهم عند عودتهم.

- تقديم برامج دراسية و تثقيفية للطلاب الدوليين والمحليين، تتوافق واحتياجاتهم والارتقاء بقدراتهم، خاصة قدرات العمل في بيئات ثقافية متنوعة.
- توقيع اتفاقيات مع مكاتب تدويل عالمية بالخارج، بما يساعد على جذب المواهب من الطلاب الدوليين للدراسة.
- وضع خطة للاستفادة من الطلاب الدوليين في تعزيز ودعم أنشطة تدويل التعليم الجامعي، كالاستعانة بهم في تقديم برامج أو دورات تعلم اللغات.
- تطوير أنظمة قبول الطلاب الدوليين بالجامعات، وتحسين ضوابط القبول، من خلال رفع مستوى قدرة الجامعات في توفير المعلومات وتقديمها، والانتهاء من إجراءات القبول، والإقامة وغيرها، قبل وصول الطلاب، إضافة إلى توفير المرونة اللازمة في إدارة المسائل المتعلقة بالتسجيل، وتيسير الحصول على التأشيرات.
- زيادة الفرص المتاحة للتدويل أمام أعضاء هيئة التدريس والطلاب مثل: الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية، والمنح الدراسية، وبرامج الزمالة، والمشاركة في المؤتمرات والمشاريع البحثية الدولية وغيرها. مع وضع حوافز مادية وأدبية جاذبة لعودتهم والاستفادة منهم.

#### سادسًا: مسار البرامج الدراسية والتدريبية والبحث العلمي:

- غرس البعد الدولي في مختلف البرامج والمناهج الدراسية، والدورات التدريبية، كدراسة مقررات ثقافية، ودراسة اللغات العالمية.
- الاهتمام بحركة الترجمة من اللغة الوطنية وإليها، لما لها من أثر في تدويل التعليم الجامعي.
- التركيز على بناء وتطوير البرامج الدراسية والتدريبية المطلوبة دوليًا.
- التوسع في برامج التوأمة والاعتراف بالمؤهلات بين الجامعات العربية، والمساهمة بنشاط في تشكيل منطقة للأبحاث العربية، كما هو الحال في تجربة الاتحاد الأوروبي، أو بينها وبين الجامعات الدولية المعترف بها عالميًا.
- التقييم المستمر للبرامج الدراسية، وتطوير المناهج والمقررات بما يواكب التغير في سوق العمل، وإدماج المنظور الدولي في المحتوى والتخصصات.
- توسيع نطاق التعاون والتشارك مع الجامعات العالمية الرائدة، ومراكز البحوث وحاضنات الابتكار المتميزة في المجالات العلمية والتكنولوجية المتقدمة.
- التوسع وطنيًا ودوليًا في برامج الإشراف المشترك على طلاب الدراسات العليا.

#### سابعًا: مسار إنشاء فروع للجامعات في الخارج:

- إنشاء فروع للجامعات المصرية في الخارج، على أن تأخذ في اعتبارها البيئة الثقافية للدول الأجنبية واحتياجاتها المحلية. وفي مقدمة ذلك احتياجات تعليم أبناء الجاليات العربية والإسلامية بالخارج.

- إنشاء جامعات مصرية دولية، تركز على مرافق وبنية تقنية وتعليمية عالمية، وقادرة على استقطاب الكفاءات التدريسية والطلابية من جميع أنحاء العالم.

ثامناً: مسار التحالفات والشراكات الإقليمية والدولية:

- إنشاء مركز في كل جامعة مصرية، يضم في عضويته بعض الأساتذة والقيادات الجامعية، وبعض الخبراء المحليين والدوليين، يضطلع بمهمة تسهيل ومتابعة عقد وتنفيذ الاتفاقيات والشراكات الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف، على المستويين: الإقليمي والدولي.

- التوسع في الاتفاقيات البينية بين الجامعات المصرية، وبينها وبين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية المتقدمة، لإنشاء برامج تعليمية، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة، ووضع أطر وطنية وقومية للجودة والاعتراف.

- التنسيق والتعاون مع المنظمات العالمية مثل: (OECD)، و(UNESCO)، بما يساعد في تحديد القضايا والأولويات البحثية الأكثر أهمية عالمياً، ويمهد الطريق للتعاون والشراكة دولياً، ويدعم البنية التحتية البحثية، ويطور سيناريوهات للتنفيذ.

تاسعاً: مسار تسويق الخدمات والأنشطة الجامعية دولياً:

- وضع استراتيجية تسويقية ضمن الاستراتيجية العامة لتدويل التعليم الجامعي المصري، على أن تأخذ ضمن أولوياتها الأنشطة العالمية والاحتياجات المحلية، وبالتنسيق مع المنظمات العالمية.

- إنشاء مراكز/ مكاتب متخصصة، لدراسة الأسواق العالمية للتعليم الجامعي، ومراقبة اتجاهات الأسواق والابتكار، بما يهيئ البيئة الجامعية المناسبة، لقبول الطلاب الأجانب، وتنفيذ المشاريع البحثية المشتركة، وتبادل الخبرات والابتكارات العلمية، فضلاً عن تسويق البرامج التعليمية والبحثية محلياً وإقليمياً ودولياً، وبالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية، وبالارتكاز على التكنولوجيا المتقدمة، التي تساعد في الدعاية والترويج لأنشطة التدويل.

عاشراً: مسار الجودة والقدرة التنافسية العالمية:

- تطبيق نظم وبرامج لتحسين الجودة والتأهيل للاعتماد، من خلال الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية في تدويل التعليم الجامعي.

- إنشاء هيئات/ لجان موحدة، تتولى وضع الأسس والمعايير اللازمة لاعتماد وضمان جودة تدويل البرامج والتخصصات في مختلف الجامعات المصرية.

- توظيف وتطوير آليات التقويم المؤسسي والبرنامجي، وجمع بيانات موحدة، ومتوافقة دوليًا لقياس تدويل التعليم الجامعي، بالاشتراك مع المؤسسات الدولية، وبالارتكاز على الالتزام بآليات المساءلة والمسئولية الدولية.
- الاستفادة من التصنيفات العالمية للجامعات في تطوير القدرة التنافسية للتعليم الجامعي المصري، والارتقاء بجودته ومكانته دوليًا.

#### ■ المقترحات:

- إجراء دراسة استشرافية لآراء أصحاب المصلحة حول تحديد أولويات استراتيجية وطنية ومؤسسية فعالة لتدويل التعليم الجامعي المصري.
- إجراء دراسة تقييمية لأنماط التدويل القائمة في بعض الجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية.
- إجراء دراسة حالة على جامعة الأزهر، لتعرف واقع سياسات وخطط التدويل وآليات تعزيزها في ضوء بعض الخبرات الأجنبية.
- إجراء دراسة حول دور القيادات الأكاديمية في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري.
- إجراء دراسة حول الكفايات اللازمة للقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس لتعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

- ١- أحمد، سمير عبد الوهاب (٢٠١١). العولمة وتطوير برامج التعليم العالي: تحديات ورؤى، المؤتمر السنوي (العربي السادس - الدولي الثالث): تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، كلية التربية النوعية بالمنصورة، ١٣-١٤ أبريل.
- ٢- بوطان، عبد الله (٢٠٠٩). التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي: التحديات وآفاق المستقبل، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت، ٦-١٠ ديسمبر.
- ٣- الحديثي، ابتسام إبراهيم، غانم، عصام جمال سليم (٢٠١٣). تدويل مؤسسات التعليم الجامعي طبيعته ومدخله: قراءة تحليلية لبعض التجارب والخبرات الدولية المعاصرة، مجلة التربية، ع (١٥٥)، ج (٢)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٥٥١-٦١٦.
- ٤- السلمي، علي (٢٠٠٢). إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٥- العامري، عبد الله محمد علي (٢٠١٣). متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية" تصور مقترح"، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- ٦- كفاقي، إيمان مصطفى (٢٠١١). برامج رعاية الطلاب الأجانب في بعض الجامعات الأجنبية ومقترحات للإفادة منها في جامعة الأزهر، مجلة التربية، ع (١٤٦)، ج (٦)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٣٦١-٤١١.
- ٧- لفته، جواد كاظم (٢٠١٠). رؤية في الإشكالية المؤسساتية لإدارة منظومة التعليم العالي في العراق، العلوم الاقتصادية، ع (٢٦)، مج (٧)، ٥١-٨٧.
- ٨- محمود، سعيد طه (٢٠٠٠). الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي: العوامل والملاح والمتطلبات، مجلة كلية التربية بالقازيق، ع (٣٤)، يناير، ٦٥-١٠٢.
- ٩- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي (٢٠١٠). مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- ١٠- نصر، أماني محمد محمد حسن (٢٠٠٧). دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع (١٤) أبريل، ٢٣٦-٢٣٩.

- ١١- هلال، ناجي عبد الوهاب، نصار، علي عبد الرؤوف (٢٠١٢). تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة (رؤية مستقبلية)، *مجلة مستقبل التربية العربية*، مج (١٩)، ع (٧٧)، ٣١٦-١٨٥.
- ١٢- ويح، محمد عبد الرازق إبراهيم (٢٠١٢). تصور مقترح لبناء نكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، *مجلة مستقبل التربية العربية*، مج (١٩)، ع (٧٧)، ٣١٧-٣٩٣.
- ١٣- اليونسكو (٢٠٠٩). التقرير الإقليمي: إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (١٩٩٨-٢٠٠٩)، "المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"، القاهرة، ٣١ مايو - ٢ يونيو.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1-AAC & U, (2013). *Strategic Plan 2013-17, Big Questions, Urgent Challenges: Liberal Education and Americans' Global Future*, Association of American Colleges and Universities.
- 2-Aerden, Axel (2014). *A Guide to Assessing The Quality of Internationalisation*, European Consortium for Accreditation in Higher Education.
- 3-Agoston, Simona; Dima, Alina Mihaela (2012). Trends and Strategies within The Process of Academic Internationalization, *Management & Marketing Challenges for The Knowledge Society*, Vol.(7), No.(1), 43-56.
- 4-Altbach, Philip G.; et al. (2009). Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, *A Report Prepared for The UNESCO 2009 World Conference on Higher Education*, UNESCO, France.
- 5-Altbach, Philip G. (2012). Corruption: A Key Challenge to Internationalization, *International Higher Education*, Vol.(69), 2-5.
- 6-Asgari, Maryam; Borzooei, Mahdi (2013). Evaluating The Learning Outcomes of International Students as Educational Tourists, *Journal of Business Studies Quarterly*, Vol.(5), No. (2), 130-140.
- 7-BMBF (2013). *European Research Area (ERA), 1st Progress Report Germany*, The Federal Ministry of Education and Research (BMBF), Germany.
- 8-Chang, Chiungsui, et al. (2014). University Faculty's Perspectives on the Roles of E-Instructors and Their Online Instruction Practice, *The International Review of Research in Open Distance Learning*, Vol.(15), No.(3), 72-92.



- 9-Chen, Dong (2011). Internationalization of Higher Education in China and Its Development Direction, *Higher Education Studies*, Vol.(1), No.(1), 79-83.
- 10-Cho, Young Ha; Palmer, John D.(2013).Stakeholders' Views of South Korea's Higher Education Internationalization Policy, *High Educ*, Vol.(65), 291-308.
- 11-Competitiveness Council (2010).*German Contribution to "The European Partnership for Researchers: Better Careers and More Mobility"*, Bundesministerium fur bildung und forschung, Brussels, 26 Sep.
- 12-de Wit, Hans (2010). *Internationalisation of Higher Education in Europe and its Assessment, Trends and issues*, The Accreditation Organisation of The Netherlands.
- 13-Dinesh, Thirupuvanarajah (2010).Universities' Response to Internationalization: Case of University of Twente, is it Truly International?, *MSc.*, School of Management and Governance, University of Twente.
- 14-EUA(2013).*Internationalisation in European Higher Education: European policies, Institutional Strategies and EUA Support*, The European University Association.
- 15-European Commission (2012). *The European Higher Education Area in 2012: Bologna Process Implementation Report*, European Commission.
- 16-European Union (2014). *The Erasmus Impact Study: Effects of Mobility on The Skills and Employability of Students and The Internationalization of Higher Education Institutions*, Luxembourg: Publications Office of the European Union.
- 17-Ghasempoor, Ali; et al. (2011). The Internationalization of Higher Education: An Effective Approach for Iran Higher Education, *Higher Education Studies*, Vol.(1), No.(2), 35-40.
- 18-Gopal, Anita (2011).Internationalization of Higher Education: Preparing Faculty to Teach Cross-culturally, *International Journal of Teaching and Learning in Higher Education*, Vol.(23), No.(3), 373-381.
- 19-Haigh, Martin (2014). From Internationalisation to Education for Global Citizenship: a Multi-Layered History, *Higher Education Quarterly*, Vol. (68), No. (1), 6-27.
- 20-HEA (2014). *Internationalising The Curriculum*, Higher Education Academy (HEA), UK.
- 21-Hénard, Fabrice; et al. (2012). *Approaches to Internationalisation and Their Implications for Strategic Management and Institutional Practice*, OECD.
- 22-Huang, Futao (2006).Internationalization of Curricula in Higher Education Institutions in Comparative Perspectives: Case Studies of China, Japan and The Netherlands, *Higher Education*, (51), 521-539.

- 23-IAU (2012). *Affirming Academic Values in Internationalization of Higher Education: A Call for Action*, International Association of Universities.
- 24-Karky, Nandini (2013).International Students in an Indian Technical University: Faculty Counselors' Preparedness and Perspectives, *Journal of Studies in International Education*, 17(1), 39-54.
- 25-Klemenčič, Manja ; et al. (2013). *Evaluation of the impact of The Erasmus Programme on Higher Education in Slovenia*, Ljubljana.
- 26-Knight, Jane (1999).*New World of Knowledge: Canadian Universities & Globalization*, Ottawa, Canada: bureau for international Research.
- 27-Knight, Jane (2004). Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales, *Journal of Studies in International Education*,(8:5),4-31.
- 28-Knight, Jane (2012).Five Truths about Internationalization, *International Higher Education*, Vol.(69), 4-5.
- 29-Kritz, Mary M. (2006). Globalisation and Internationalisation of Tertiary Education, *Final Report submitted to The United Nations Population*, Population Division, United Nations Secretariat, Turin, Italy.
- 30-Lizarraga, Monica Irene Camacho (2011). Rationales Shaping International Linkages in Higher Education: A Qualitative Case Study of the ASU-ITESM Strategic Alliance, *Ph.D.*, Arizona State University.
- 31-Loyola, Darya (2013). International Market for Higher Education and a Higher Education Policy: The Case of France and China , *International Journal for Cross-Disciplinary Subjects in Education (IJCDSE)*, Vol.(4), Issue (3), 1256-1262.
- 32-Maassen, Peter; Uppstrøm, Therese Marie (2004). Internationalization of higher education institutions in Northern Europe in the light of Bologna-Rethinking Nordic Cooperation in Higher Education, *Rapport.8*, NIFU STEP Norsk institutt for studier av forskning og utdanning/ Senter for innovasjonsforskning,Oslo.
- 33-Magnusson, Kris (2014). Accord on The Internationalization of Education, Association of Canadian Deans of Education (ACDE).
- 34-Magzan, Masha; Maslac, Karmela Aleksic (2009). ICT as an Effective Tool for Internationalization of Higher Education, *The 13<sup>th</sup> World Multiconference on Systemics, Cybernetics and Informatics Jul. 10-13, Orlando*, Florida, USA.
- 35-Mak, Anita (2010).Enhancing Academics' Capability to Engage Multicultural Classes and Internationalize at Home,

- 36-Márquez, Blanca L. Delgado, et al. (2011). Internationalization of Higher Education: Theoretical and Empirical Investigation of Its Influence on University Institution Rankings , Universitat Oberta de Catalunya , Barcelona, *RUSC*, Vol. (8), No. (2), 265-284.
- 37-Márquez, Blanca L. Delgado; et al. (2012). Internationalization of Higher Education in University Institution Rankings: The Influence of National Culture, *Journal of International Education and Leadership*, Vol.(2), Issue (1 ),1-17.
- 38-Minh, Quang Duong (2013). Internationalization of The Curriculum in Vietnamese Higher Education: Evidence from Vietnam National University of Hanoi, *Journal of Education and Sociology*, Vol.(4), No. (2), 132-136.
- 39-Nash, Erika R.; et al.(2011). The Internationalization of a School Counseling Program at a Catholic University: Reflections Generated by a Community of Practice, *Catholic Education: A Journal of Inquiry and Practice*, Vol.(14), No.(4), 487-506.
- 40-Newman, Joanna; Graham , Anne Marie (2013). *UK Strategy for Outward Mobility*, UK Higher Education International Unit.
- 41-Patel, Fay; Lynch, Hayley (2013).Glocalization as an Alternative to Internationalization in Higher Education: Embedding Positive Glocal Learning Perspectives, *International Journal of Teaching and Learning in Higher Education*, Vol. (25), No.(2), 223-230.
- 42-Phan, Ha Le (2013). Issues Surrounding English, The Internationalisation of Higher Education and National Cultural Identity in Asia: a focus on Japan, *Critical Studies in Education*, Vol.(54), No.(2), 160-175.
- 43-Powar, K. B.(2014). International Student Mobility: The Global Scenario and Indian Mobility Trends,Trends in Internationalization of Higher Education in India, *Conference of the Global University-Industry*, 20-21 Nov., Confederation of Indian Industry, Greater Noida.
- 44-Qamar, Furqan (2014). Foreword, Trends in Internationalization of Higher Education in India, *Conference of the Global University-Industry*, 20-21 Nov., Confederation of Indian Industry, Greater Noida.
- 45-Ramanathan, Santhi; et al. (2012). A Perception Based Analysis of Internationalization at Malaysian Private Universities, *International Journal of Business and Management*, Vol. (7), No.(4); Feb., 13-25.

- 46-Reid, Stuart; et al.(2010).*Internationalisation in the UK Higher Education Sector- A Competency-based Approach*,The Centre for Applied Linguistics, University of Warwick.
- 47-Schava, Annette (2008).*Strengthening Germany's Role in The Global knowledge Society: Strategy of The Federal Government for The Internationalization of Science and Research*, Federal Ministry of Education and Research.
- 48-Schoorman, Dilys (2000). How is Internationalization Implemented? A Framework for Organizational Practice, *Paper on Internationalization*, ERIC, ED444426,1-45.
- 49-Serger, Sylvia Schwaag; Wise, Emily(2010). Internationalization of Research and Innovation – new policy developments, *Contributed paper for the 2<sup>nd</sup> Conference on corporate R&D*, (CONCORD).
- 50-Shaw, Kelly (2014). Internationalization in Australia and Canada: Lessons for The Future, *College Quarterly*, Vol. (17), No.(1),1-17
- 51-Stevenson, Jacqueline (2014).Internationalisation and Religious Inclusion in United Kingdom Higher Education, *Higher Education Quarterly*, Vol.(68), No.(1), Jan., 46–64.
- 52-The Europe Unit (2005) . *Guide to The Bologna Process*, UK HE Europe Unit.
- 53-The Hanover Research Council (2010). Internationalization of The Curriculum in Higher Education, *Report* ,USA.
- 54-The Ministry of Education (2009). *Strategy for The Internationalisation of Higher Education Institutions in Finland 2009–2015*, Department for Education and Science Policy, Finland.
- 55-Tierney,William G.(2012). Regulating Private For-Profit Higher Education, *International Higher Education*, Vol.(69), 5-7.
- 56-Valiulis, Algirdas V.(2006) .The Internationalisation of Higher Education: a New Stage of Individual Growth and University Development, *Global J. of Engng. Educ.*,Vol.(10), No.(1), 51-56.
- 57-Wang, Li (2013). Going Global: The Changing Strategy of Internationalisation of Education in China, *Journal of Higher Education Policy and Management*, Vol. (35), No. (3), 305–315.
- 58-Welikala, Thushari(2011). *Rethinking International Higher Education curriculum: Mapping The Research landscape*, Universitas 21, leading Global Network of Rresearch Universities for The 21st Century, UK.
- 59-Yee, Chong Pui (2014). Internationalization of Higher Education: A Literature Review on Competency Approach,

60-Yemini, Miri (2012). Future Challenges in Higher Education - Bologna Experts' Community Case Study, *International Education Studies*, Vol. (5), No. (5), 226-234.

61-Zolfaghari, Akbar; et al.(2009).Internationalization of Higher Education: Challenges, Strategies, Policies and Programs, *US-China Education Review*, Vol.(6), No.(5), Serial No.(54), 1-9.

- مواقع على الشبكة العالمية (الإنترنت):

٦٢- ج م ع، وزارة التعليم العالي (٢٠١٥). التبادل الثقافي، الاتفاقيات الثنائية لعام

Available at : (٢٠١٣)

[http://www.mohe-casm.edu.eg/Main\\_menu/Culture\\_exchange/Culture\\_exchange.jsp](http://www.mohe-casm.edu.eg/Main_menu/Culture_exchange/Culture_exchange.jsp)

63-UKCISA (2015). *About UKCISA*, Available at: <http://www.ukcisa.org.uk>

64-WIKIPEDIA, The Free Eencyclopedia (2015).*TEMPUS*, Available at: <http://en.wikipedia.org/wiki/TEMPUS>